



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



أيتها الحكومة.. [08] هنا يوجد مواطنون

الافتتاحية

ثمّة «دخان أبيض»..!

على الرغم من التسويق الشامل في التصريحات الصحفية لوزير الخارجية الأمريكي حول مختلف القضايا الخاصة باللائمة السورية التي تناولها اجتماعه الماراثوني في جنيف مع نظيره الروسي يوم الجمعة 26 الجاري، إلا أن «الدخان الأبيض» حول قطع خطوات إلى الأمام في هذه المسائل كان يظهر في الحديث الواضح حول القضايا ذاتها من سيرغي لافروف، والذي جاء ضاغطاً على الطرف الأمريكي بوضوح.

مباحثات الجانبين التي انضم إلى جزء منها المبعوث الدولي إلى سورية ستافان دي ميستورا تناولت تعزيز نظام وقف الأعمال العدائية، أي الهدنة، وموضوع المساعدات الإنسانية، وموضوع استئناف المفاوضات السورية- السورية في جنيف، وموضوع فصل جماعات المعارضة المسلحة المعتدلة عن «داعش» و«جبهة النصرة»، وهذا الأخير هو ما شكل بؤرة تصالب في المواقف بين كيري ولافروف، مع محاولة الأول التحجج بالقوى الإقليمية لتبرير التقصير الأمريكي المتعمد في عدم إنجاز هذه المهمة، وكان هذه المجموعات لا تربطها صلة بغرف العمليات الأمريكية أو كأن واشنطن لا «تمون» على القوى الإقليمية المذكورة. ولكنه اضطر للتأكيد على الطابع الإرهابي لجبهة النصرة «مهما غيرت من أسمائها»، وعلى أن لا حل عسكرياً لللائمة السورية..

في المقابل، كان الضغط الروسي واضحاً: لا يمكن ضمان وقف إطلاق نار مستدام دون الفصل بين المعارضة والإرهابيين، مشيداً بتلقي الجانب الروسي للمرة الأولى بالقائمة الأمريكية للمجموعات التي انضمت لنظام الهدنة عبر الجانب الأمريكي.

الوزير لافروف الذي أعلن أن الجانبين باتا على مسافة خطوة من بلورة نص اتفاق حول سورية سيجري إعلانه قريباً حال الانتهاء منه، كان واضحاً في جملة المسائل الأخرى:

- حان الوقت لقيام مفاوضات مباشرة بين الحكومة السورية وقوى المعارضة السورية كلها، بمن فيهم الأكراد «الذين يجب أن يبقوا جزءاً من الدولة السورية».

- ثمّة ربط جدلي بين تعزيز ضمان وصول المساعدات وإطلاق العملية السياسية الشاملة، فأحدهما يخدم الآخر في خلق أجواء التهدئة المطلوبة.

- ثمّة اتفاق بين الجانبين على آلية محاسبة الأطراف التي تنتهك نظام وقف الأعمال العدائية.

- الوجود العسكري الروسي هو الشكل الشرعي الوحيد في سورية، كونه بناءً على طلب الحكومة السورية، ما يعني أن أي وجود آخر، أمريكي أو تركي أو أيًا يكن هو مخالف للشرعية الدولية.

في المجمل، وبيانتظار بلورة الاتفاق الناجز بين موسكو وواشنطن حول الشق العسكري المتعلق على الأرجح بالعمليات المشتركة في مكافحة الإرهاب، بعد إلزام واشنطن بممارسة دورها في تحقيق الفصل المطلوب بين الجماعات المسلحة القابلة للحل السياسي وغيرها من المنظمات الإرهابية في سورية، يبدو واضحاً أن التقدم الذي جرى في اجتماع جنيف الأخير بين الجانبين يرقى إلى مستوى الاختراق، دون أن يعني ذلك عدم ظهور صعوبات وعراقيل ستزداد وتيرتها كلما تم التقدم أكثر، ولاسيما من مختلف الأطراف التي لا تريد الحل السياسي، بل إدامة الاشتباك، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة ذاتها، لو كان الأمر بيدها وحدها.

غير أن الاتجاه العام بات أكثر وضوحاً في التقدم للأمام نحو بلورة الحل السياسي لللائمة السورية حسب بنود القرار الدولي 2254، ومرتكزاته من القرارات والبيانات السابقة.

شؤون استراتيجية

اللغز الأمريكي
في ليبيا

18

شؤون اقتصادية

أكثر من مليون دولار
في شهر..

12

شؤون محلية

بعد زيادة التعويض
«بهذلة مضاعفة»..

11

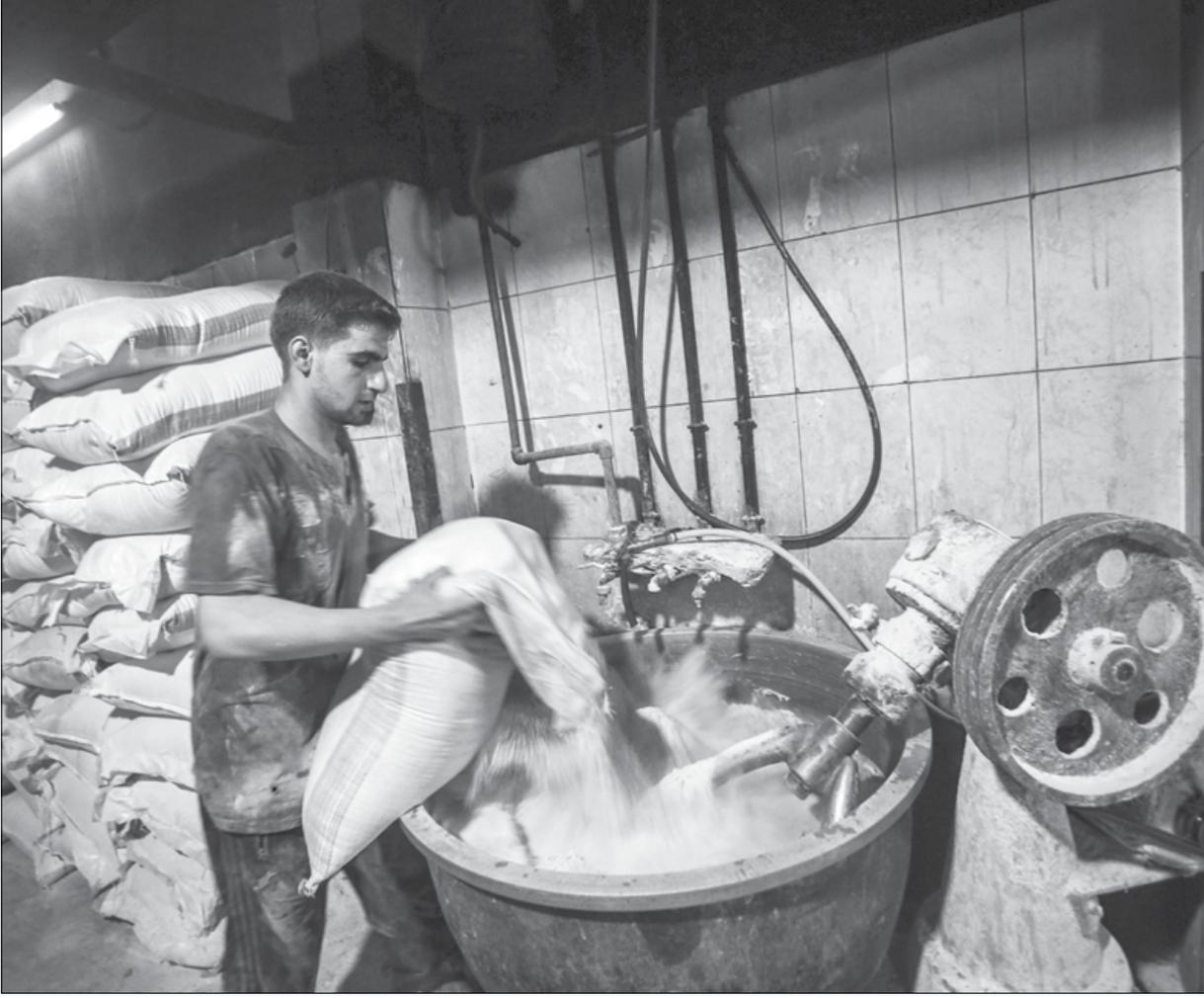
ملف «سورية 2016»

المشهد الكردي:
نقاط على الحروف

05

عمال المخازن الاحتياطية

كلام كثير عنهم ولا أفعال لصالحهم



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حوار مع صديق نقابي

كثيرة هي الحوارات، أو الأدق تسميتها الدردشات، التي تجري داخل أروقة النقابات وخارجها، خاصة بعد حدث هام أو تطور في الوضع الاقتصادي أو السياسي.

هذه الدردشات والحوارات طبيعية، كونها تعكس حجم تأثيرها المباشر أو غير المباشر على المصالح العامة لعموم المواطنين، والتي نحن جزء أساسي منها كعمال ونقابيين، ودرجة تأثرنا بها عالية.

وحتى لا نبقى بالعموم سندخل في صلب الحوار «الدردشة» حول موضوع ظاهرة «الفساد الكبير»، الذي يعتبر من أهم المواضيع المطروقة شعبياً، وبالتالي نقابياً، ولها تأثير مباشر على مصالحنا الوطنية والطبقية، لهذا يكتسب الحديث عنها أهميته للوصول إلى توافقات عميقة عن هذه الظاهرة وتطورها وبالتالي على شكل وطريقة المواجهة معها.

الرأي السائد حول «الفساد الكبير» لدى صديقنا بأنه سلوك فردي ينطلق من قابلية هذا الشخص أو ذاك و«شطارته» في اختلاس الأموال العامة، صغرت أو كبرت تلك الأموال، أو وجوده بموقع مسؤول لديه النفوذ الكافي ليمرر صفقة هنا أو صفقة هناك ليخرج بحصة من هذه الصفقة، وبالتالي المكافحة تكون بأن يحال إلى منزله أو تبديل موقع عمله أو يوضع تحت التصرف، كما هو الدارج في الكثير من الحالات، بالرغم من وجود الوثائق الكفيلة بإدانتها على فعلته.

صديقنا يقول بأن النقابات تدعو لمكافحة الفساد، وهذا موقف ضروري وصحيح، ولكن أي فساد يجب مكافحته وكيف؟ هل يكون على طريقة الحكومات بالتوجه نحو الموظفين والعمال المتهمين بسوء الإلتزام، ليجري تسريحهم على أساس المادة 137 من قانون العاملين، حتى دون انعقاد لجنة المكلفة بالتحقيق، وأيضاً دون أن يكون هناك رأي للقضاء؟

إن الفساد الكبير أصبح يشكل مراكز قوى، تتحكم بالبلاد والعباد وبمفاصل جهاز الدولة، وتراكم من خلالها الثروة المنهوبة، حيث كان للسياسات الاقتصادية الليبرالية الدور الأساسي في نمو وتطور ظاهرة الفساد الكبير.

والمكافحة الحقيقية لهذه الظاهرة تكون بقطع الشرايين التي تمد الفساد الكبير بأسباب النمو والتطور والتحكم، أي تكون مكافحة الفساد الكبير بمواجهة مسببات وجوده وهو الليبرالية في الاقتصاد السوري، وهذا يتطلب خلق موازين قوى سياسية ومجتمعية لديها برنامج المواجهة الحقيقية لهذه المواقف، ومنها الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، صاحبة المصلحة الأولى في المواجهة، بسبب تضررها الكبير من تلك السياسات على مستوى معيشتها وفي أجورها وفي مكان عملها.

تشميلهم بالضمان الصحي، حيث لا يوجد للعمال ضمان صحي يقدم لهم العلاج والدواء اللازم في حال المرض الطارئ.

أن يكون الحد الأدنى لأجور العمال متناسب مع الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، وأن يحصل العمال على كافة الزيادات الطارئة التي يحصل عليها العمال الدائمين أمثالهم في مخازن الدولة.

الحصول على لباس العمل، والوجبة الوقائية، المقررة للعمال الدائمين في المواقع الإنتاجية. اعتبار العمل في الأفران المنتجة لمادة الخبز من الأعمال الشاقة والخطرة.

إن مطالبة النقابات الدائمة بالحقوق المشروعة لعمال المخازن الاحتياطية هو تثبيت لمشروعية هذه الحقوق، ولكن الاستمرار بالمطالبة إلى ما لا نهاية «وكفى الله المؤمنين شر القتال» لن يحقق للعمال مطالبهم وحقوقهم، وستبقى قضيتهم معلقة بين المطالبة النقابية المستمرة وتسويق الحكومات لها، عبر الوعود المتكررة المقدمة لهما ولتستمر دون حل.

المطلوب ضغوط حقيقية متنوعة لتحصيل حقوق العمال، وهذا ممكن ويحتاج إلى قرار نقابي يجعل الحقوق العمالية واجبة التحقيق والتحقق.

في استمرار إنتاج مادة الخبز واستقرارها، ومن هنا تكتسب مطالبهم المشروعة أهميتها وضرورة تحقيقها، كون هذا سيؤمن استقرارهم ويزيد من إنتاجهم المطلوب.

مطالبهم هي: إبرام عقود عمل دائمة بمشاركة النقابات كضامن أساسي لحقوقهم وكممثل لهذه الحقوق، حيث لا عقود مبرمة بين العمال واللجنة المشرفة على المخازن، فهم عمال مياومون وأجورهم كل يوم بيومه مثلهم مثل عمال المخازن الخاصة، ويخضعون لشروط العمل نفسها.

أن يكون لهم ساعات عمل كما حددتها قوانين العمل السورية، أي ثمان ساعات عمل، وفي حال تجاوزت ذلك تحسب للعمال ساعات عمل إضافية لها أجرها، مع العلم أن عمال المخازن الاحتياطية المياومين يعملون لمدة 12 ساعة عمل متواصلة، وهذا مخالف لقوانين العمل.

تسجيلهم بالتأمينات الاجتماعية، كضامن للعمال في حال تعرضهم لإصابات العمل وهي كثيرة، في مثل هذا النوع من العمل، لوجود خطوط إنتاج متحركة ووجود درجات حرارة مرتفعة، ووجود أغبرة ناتجة عن الطحين تسبب أمراضاً تنفسية وغيرها من الأمراض.

من أكثر القضايا التي جرى التطرق لها، منذ سنوات وحتى الآن، من قبل النقابات في المؤتمرات النقابية واجتماعات مجلس النقابات، والكتب التي يجري تبادلها مع الحكومة والجهات الإدارية المختلفة، هي قضية عمال المخازن الاحتياطية.

مطالب هؤلاء العمال بسيطة وبمقدور الحكومة حلها بسهولة، إن أرادت ذلك، ولكن هذه الإرادة يبدو أنها غير متوفرة حتى الآن، ليبقى واقع الحال على ما هو؛ «ظلم وانتقاص من حقوقهم المشروعة، وتهديد بالتشرد والانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل»، إذا ما أراد مشغل العمال ذلك، وهذا لا يكلفه شيء سوى كلمة واحدة للعمال «الله معك ما عاد لك شغل عنا».

ماذا يريد العمال..؟

يبلغ عدد عمال المخازن الاحتياطية ما يقارب الـ 12 ألف عامل في المحافظات جميعها، ودورهم أساسي في صناعة رغيف الخبز، والمخازن الاحتياطية منتشرة في معظم المدن، أي أنها تغطي مساحات جغرافية واسعة يتمكن من خلالها المواطنون الحصول على حاجتهم من هذه المادة الأساسية والضرورية، أي أن هؤلاء العمال في مواقع عملهم ليسوا رقماً هامشياً، بل هم عامل أساسي

■ عادل ياسين

فهذه القضية المستعصية على الحل، أو التي يراد لها أن تبقى مستعصية عن الحل، لأسباب لا أحد يعلم بها سوى المنتهزين، الذين يريدون إبقاءها نقطة دائمة للمشادات والمداولات بين الجهات المختلفة التي لها صلة بوضع عمال المخازن، مع أن الجميع يقر بعدالة المطالب العمالية ويقرون بما قدمه العمال من عمل جبار في اللحظات الحرجة، التي كان الحصول فيها على ربطة الخبز يكتنفه الكثير من المخاطرة والصعوبة، ورغم ذلك بقي عمال المخازن صامدون في مخازنهم، يقومون بإنتاج المادة التي لا غنى عنها، وعلى الرغم من ذلك تبقى قضيتهم ومطالبهم معلقة بين السماء والأرض، لا أحد قادر على إنزالها إلى موقع الحل الحقيقي، الذي يؤمن للعمال حقوقهم المشروعة ورفع سيف الظلم الذي مازالوا يتعرضون له منذ تأسيس لجنة المخازن الاحتياطية.

التعديلات المقترحة على قانون العمل :



المحاكم العمالية لم تستطع حتى الآن إصدار حكم في أية قضية منذ إقرارها عام 2010 !!

هل المشكلة نحوية أم دستورية؟

ليس المطلوب تجميل القانون وتنسيق جملة أو تعديلها بما يتوافق والقواعد النحوية، التي تذكرت وزارة العمل الآن بأنه يخالف بعض قواعد النحو والإعراب، بل تغيير القانون جوهرياً وبما يتوافق والدستور الجديد، وإعطاء العمال حقوقهم ورفع الظلم عنهم، وليس تأجيل تطبيق الدستور.

فإذا كانت وزارة العمل غير معنية بتطبيق الدستور، وظيفتها الأساسية كسلطة تنفيذية، فكيف ستكون أمينة على حقوق العمال؟؟؟

قرار وقف العمل الكلي أو الجزئي أن يتفق مع المديرية المختصة، ودون العودة إلى العمال، على تعديل شروط عقود العمل، الجماعية منها والفردية، وفرض على العامل الخيار بين قبول التعديلات أو ترك العمل!

الأهم من ذلك لم تقدم التعديلات المقترحة أي جديد فيما يخص المشاكل المتعلقة بالمحاكم العمالية وطريقة تكوينها، حيث ما زالت المحاكم العمالية وفق الصيغة الثلاثية أسيرة بيد منظمات العمل، التي ترفض الأخيرة حضور أية جلسات لها، مما يعرقل عملها وتتراكم الآلاف من قضايا العمال دون إيجاد حل لها، لا بل ذهبت التعديلات الجديدة إلى النص على اقتصار حصول العامل على نسبة 50% من راتبه خلال فترة التقاضي لمدة سنة فقط، مع العلم أن

الظروف الراهنة غير مؤاتية للبحث في موضوع حق الإضراب، «أي أن برأيها الظروف غير مناسبة لتطبيق الدستور» واقتصرت التعديلات أيضاً على بعض بنود القانون دون اعتباره رزمة واحدة مترابطة.

بعض الثغرات في التطبيق فقط!!

ما زالت وزارة العمل تصر على أن القانون القديم جيد، ولكن ظهرت بعض الثغرات أثناء تطبيقه، إذا كانت الوزارة ترى أن الخطأ كان في تطبيق القانون وليس في نصوصه، فلماذا تعكف على تغييره كما تتحدث؟ وهي لم تر سوى بعض الثغرات ولم تر عيب مخالفتها الواضحة والصريحة لنصوص الدستور، والظلم الذي لحق بالطبقة العاملة بسببه.

تعديلات لمصلحة أرباب العمل

بالعودة إلى بعض التعديلات المقترحة في نصوص القانون، فإن التعديلات الأساسية التي تتحدث عنها وزارة العمل أتت لمصلحة أصحاب العمل على حساب مصلحة العمال كالعادة، مثال على ذلك: تعديل الفقرة 1 من المادة 64 التي تنص على: «يحق لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير محدد المدة في حالة ثبت انتقال العامل شخصية غير صحيحة، أو قدم شهادات أو توصيات مزورة»، في حين النص السابق يشترط أن تثبت حالة التزوير «بحكم قضائي مبرم»، ومن الطبيعي أن يكون القضاء هو الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في قضايا التزوير، وفي هذا التعديل تعد على سلطات القضاء وبات يحق لصاحب العمل طرد العامل دون الاستناد إلى سبب قانوني.

تعديل آخر أخذ به طال المادة 224، حيث سُمح لصاحب العمل بعد صدور

ميلاد شوحي

الإجحاف بالقانون كان بسبب إقراره التسريح التعسفي للعمال، واعتماده مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في عقود العمل وفي كيفية احتسابه أجر العامل، وموضوع وقف العمل بالنسبة للمنشآت القائمة، ومشكلة المحاكم العمالية التي لم يستطع القانون إيجاد حلاً لها.

تغليب الثانوي على الجوهري في التعديلات

بعد صدور الدستور السوري الجديد عام 2012، أصبح هذا القانون باطلاً بالكامل لتعارضه مع أحكام الدستور، واليوم قدمت عدة مقترحات لتعديل هذا القانون ولكن أغلب المقترحات التي قدمت ليست جوهرية، بل تعتبر ثانوية وأقل من ذلك، وأغلبها تحدثت عن تعديل في التعاريف فقط؛ كتعديل تعريف الأجر، وتعديل بعض التسميات الواردة فيه كالوزير والوزارة، وإجراء بعض التصحيحات اللغوية والنحوية على نصوصه، مثال: استبدال عبارة «لزم لا تزيد مدته»، بعبارة «لمدة لا تزيد»، أو استبدال عبارة «شهادة قيد العمل»، بعبارة «قيد عمل»، أو النص على التاريخ الهجري مع الميلادي في عقود العمل !!! والاكتماء بتغيير بعض الصياغات القانونية لبعض بنوده، وتعديلات طفيفة بزيادة المهل المقررة لأصحاب العمل، أو رفع الغرامات المترتبة على مخالفة أحكام القانون!! دون معالجته المشكلة الأساسية، ودون الاقتراب من جوهر القانون وتعديله بما يتوافق وأحكام الدستور، وخصوصاً فيما يتعلق بحق الإضراب، حيث رفضت وزارة العمل اقتراح النص على حق الإضراب السلمي بحجة أن

كثيرة هي الانتقادات التي وجهت إلى قانون العمل رقم 17 منذ صدوره إلى الآن، حيث يعد القانون من أكثر القوانين إجحافاً في المنطقة بحق العمال.



السيارات والمطاعم والمولات، وعمال توصيل الطلبات في متاجر الأغذية، وعمال تنزيل الطلبات والنراجيل في المطاعم، وموظفي شد الزبائن إلى المتاجر في أسواق الألبسة، والقائمة تطول عن هذه الأعمال التي يتم فيها استغلال العاطلين عن العمل بأبشع الأشكال.

هذه هي سوق العمل «التي تتسع للجميع» كما تشدق بها صديقي التاجر، وهي سورية التي أصبح العامل يبيع جهده فيها بدون أجر، فقط في زمن الليبرالية وتراجع الحكومة عن تحمل مسؤولياتها في تأمين عمل لائق لمواطنيها، بحسب ما كفل الدستور السوري.

وهم في هذه الشركات غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، ولا يحصلون على أي حق، ومعرضين دائماً للطرده بحال لم يستطيعوا بيع الكمية المحددة من قبل الشركة. كما حصل مع إحداهن؛ فقد فصلت من عملها لأنها لم تستطيع خلال أسبوع واحد أن تبيع الكمية المحددة لها، مع العلم أنها لم تحصل على راتبها.

البقشيش بدل الأجر يوجد الكثير من هذه الأعمال، والتي غالباً تكون بلا أجر أو بأجر زهيد، حيث يقوم صاحب العمل فيها بالاشتراط على العامل بأن أجره يأخذه من الزبون «كبقشيش»، مثل عمال ركن السيارات في كراجات

سورية في الشهر، وهو راتب لا يحصله أحد في أيامنا هذه، ويبدأ هؤلاء الشباب بحملة واسعة في الأسواق للترويج لهذا المنتج، وهم يحملون في النسبة التي حددها التاجر، ليجدوا أنفسهم بعد فترة من العمل لم يستطيعوا أن يؤمنوا الشروط التي حددها التاجر ليحصلوا على النسبة المغربية، ولم يحصلوا لأنفسهم أيضاً في شهر واحد أجر موظف ثابت عند التاجر، وفي الطرف المقابل تجد التاجر قد وفر أجر المروجين، واستفاد من عطالة من روج له البضاعة.

الشركات ليست أفضل حالاً كما تتبع شركات التوزيع على المنازل أيضاً العملية نفسها في استغلال العاطلين عن العمل، من خلال الإعلان في الصحف بأنهم بحاجة إلى مسوقين لبضائعهم من الجنسين، مع راتب يكون عادةً بحدود العشرين ألف ليرة مع نسبة عالية على المبيعات، ويعمل الموظفون في هذه الشركات لساعات طويلة، منتقلين بين الأحياء والأبنية، حاملين حقائبهم ليطلقوا على الأبواب ويروجوا لبضائع الشركة،

كيف يتم استغلال العاطلين عن العمل، في أعمال مجهدة وبساعات عمل طويلة، بدون أجر أو بأجر زهيد؟

هي عملية بسيطة تماماً، كما شرح التاجر الذي تحدثت معه «بأن سوق العمل تتسع للجميع»، فما على التاجر إلا أن يستورد بضاعته ويخزنها في مستودعاته ويروج بعدها في السوق عما يمتلكه من بضائع، وبأنه سوف يعطي من يروج لبضاعته، بين تاجر المرفق، نسبة كبيرة على كمية البضاعة المباعة، وما أن ينتشر الخبر حتى يتسابق إليه كل من لا يجد عمل له ليعمل لديه، بدون راتب ووفق شروطه المغربية «من حيث الشكل».

مثلاً: إن باع هذا العامل كميته التي يحددها له صاحب البضاعة؛ يكون هامش ربحه على سبيل المثال مثقني ألف ليرة

موظفون بلاش

يقول المثل «ما فيك تخبي الشمس بغربال» ولكن يوجد في سورية من يسعى بكل جهده لإخفاء الحقائق، وتفسيرها واستثمارها حسب مصلحته، تماماً كما يفعل حيتان المال ومن يتحدث عنهم في «المنابر الإعلامية».

فادي نصري

فما أن تجالس واحداً منهم لتناقشه في عدد المعطلين عن العمل، حتى يبدأ في الشرح بأن هناك عاطلين عن العمل وبأن الأزمة هي السبب، وحجم الدمار كبير والخسائر كبيرة على رجال الأعمال، ولكنه في الوقت نفسه يبرر بأن سوق العمل كبير ويتسع للجميع، ولا يوجد شيء يسمى بالبطالة، وما على هؤلاء المعطلين عن العمل إلا أن يشمروا عن سواعدهم ويبحثوا عن عمل. فهذا الجالس بلا عمل ما هو إلا خامل ينتظر من يمنحه رزقه، كما قال لي أحد التجار «شو بدنا ناكل هم ههول التنازل»، وهذا الرأي يمثل مصالح هذه الفئة، كما يوفر عليهم أيضاً استثمار الأيدي العاملة. استغلال متقن

ضرورة التوافق بين المؤتمرات والمجلس العام



كان من اللافت للانتباه، في أعمال المجلس العام، التي استمرت لساعات طويلة على مدى يومين، عدم الوقوف كما ينبغي على قضايا جوهرية وأساسية تمس الطبقة العاملة، وعلى رأسها قضية الأجور وقانون التشاركية والتخلي عن الدعم، وأوضاع عمال القطاع الخاص.

■ هاشم يعقوبي

وتبدو المفارقة واضحة أكثر، عندما نذكر تلك المسائل الجوهرية الهامة كانت حاضرة وبقوة في معظم المؤتمرات النقابية وبشكل جدي وواضح، وتحولت لعمود فقري لها يتشكل حوله موقف وطني وطبقي وسياسي موحد بحده الأدنى، ويعبر عن المصالح المباشرة للطبقة العاملة، وكان من المفترض أن تؤخذ تلك المواقف كمرتكز لتوجه عام ولاحق لمؤتمرات المحافظات «التي لم تكن بالزخم المطلوب نفسه» ليجري تكثيفها، ومن ثم تبنيها، ليأخذها المجلس العام ويضعها في برنامج عمله الدوري.

الموقف من التشاركية

لا يستطيع أحد أن ينكر الموقف الجامع والجدي الذي تبنته مؤتمرات النقابات على مستوى القطر من قانون التشاركية، والذي وصل في بعضه لدرجة التصعيد ضده والمطالبة بمنع تطبيقه بالوسائل المشروعة كافة التي كفلها الدستور والقانون للطبقة العاملة، وهذا يدل على وعي أعضاء المؤتمرات لخطورة التشاركية كونهم أبناء تلك المنشآت وعمالها، وهم الأعم بخطورتها ونوايا من يطرحه ويسوق له ويطلب بالإسراع في تنفيذه، وهم الذين خبروا بمعاناتهم وتدهور حالهم المستمر، كارثية السياسات الاقتصادية الليبرالية على الاقتصاد الوطني وعلى القوى المنتجة والكادحة.

فكان من المنطقي والمفيد، أن يتم عكس هذا الموقف في جلسات المجلس العام، امام الحكومة.

ماذا عن الأجور؟

من القضايا الأساسية الغائبة عن المجلس الأخير، والذي كانت حاضرة بقوة في مؤتمرات النقابات، موضوعة الأجور التي تتآكل قيمتها الشرائية يوماً بعد يوم بفعل السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة، حيث شهدت تلك المؤتمرات هجوماً شديداً على النهج الاقتصادي الحكومي، من سياسة «مقننة الدعم»، مروراً بسياسة زيادة الأجور رقماً وخفضها قيمة، لتزيد نسبة التضخم المرتفعة أصلاً، ناهيك عن الزيادات المتكررة على أسعار المحروقات والخدمات، من كهرباء وماء واتصالات ونقل، والتي تستهدف بشكل مباشر الطبقة العاملة والكادحة وتزيد وضعها المعيشي تدهوراً، فتعالق الأصوات خلال مؤتمرات النقابات بمئات المداخلات التي تعبر بشكل واضح عن مستوى الاحتقان الشديد المترام في أوساط الطبقة العاملة، مقدمة بالوقت ذاته الحلول الحقيقية للدعم المعيشي، كالمسألة الاستهلاكية المدعومة وعودة الدعم الفعلي إلى أسعار المحروقات... الخ، وهذا ما كان ينبغي أن ينعكس

فمثلاً رغم تسجيل أعداد من العاملين في القطاع الخاص المنظم في التأمينات الاجتماعية، مازال معظمهم مسجل وفق الحد الأدنى للأجور وليس وفق أجرهم الحقيقي، ناهيك عن إجبارهم على توقيع استقالتهم المرافقة لتوقيعهم لعقد العمل، والإجفاف بحقهم في احتساب أجر ساعات العمل الإضافي والحوافز الإنتاجية والتعويضات المعيشية، وغيرها الكثير من الأمور التي أصبحت معلومة للحركة النقابية، وأما بالنسبة للقطاع غير المنظم وضرورة الوصول لرؤية استراتيجية تضمن تنظيم العاملين به وضمهم للنقابات، وبالتالي ضمان حقوقهم، فلم تكن تلك من القضايا المطروحة رغم أهميتها وضرورتها في هذه المرحلة بالذات، التي تشهد تمادياً كبيراً على حقوق العاملين في هذا القطاع الأوسع، وخاصة الأبطال والنساء.

يعتبر المجلس العام السلطة الأعلى في التنظيم النقابي، وبالتالي فهو المعنى بصياغة برنامج الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، وهو المعنى بالعمل على مواجهة كل ما يضر بالعمال ومصالحهم الوطنية والسياسية والحقوقية والطبقية، وعليه أن يكون معبراً حقيقياً عن مجمل القضايا التي تبناها العمال في مؤتمراتهم ورفعوا صوتهم لأجلها، ومن المطلوب ردم الهوة بين المؤتمرات النقابية والمجلس العام، والأصح يكون سقف الخطاب الموجه في المجلس متوافقاً مع سقف الخطاب في المؤتمرات، بل لا بد أن يكون معبراً عنه، وهذا ما يجب توفره في الدورات القادمة، خدمة للطبقة العاملة، وحرصاً على دور تنظيمها النقابي، وحرصاً على المصلحة الوطنية.

القانونين، بمادة قانونية تتسجم مع الدستور الذي كفل هذا الحق، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون التنظيم النقابي، الذي أجمعت المؤتمرات على ضرورة الإسراع بتعديله بما يتناسب مع تعزيز دور اللجان النقابية وصلاحياتها، لتمكينها من ممارسة دورها بشكل أعلى واستقلالية أكبر، وقد أخذ موضوع إعادة العمال المسرحين أو المفصولين إلى العمل مساحة من أعمال المجلس، وهذا جيد ولكن ليس كافياً، بل كان من المفترض التركيز في الوقت ذاته على الإصرار على تعديل أو إلغاء المواد القانونية المجحفة التي على أساسها تم تسريح هذه الأعداد الكبيرة من العمال، في القطاع العام والخاص، فالمطالبة بإرجاع العمال إلى عملهم حسن، والمطالبة بعدم تسريح عمال آخرين أحسن.

ماذا عن القطاع الخاص

حضر صوت القطاع الخاص في المجلس الأخير بتواضع «كالعادة»، فغابت قضايا هذا القطاع الكبير والهام، بشقيه المنظم وغير المنظم، وهذا ما لم يحدث في المؤتمرات النقابية التي جرت بداية العام الماضي، حيث شهدت نشاطاً واضحاً لعمال القطاع الخاص وتطوراً واضحاً، كما ونوعاً من حيث المداخلات وجديتها وأطروحاتها، وخاصة بتلك القطاعات الكبيرة، كالبناء والنسيج والسياحة، وركزت في مجملها على أهمية هذه الشريحة وضرورة تمثيلها بالتنظيم النقابي بما يتناسب مع حجمها، لكي تكون قادرة على صياغة برنامجها في مواجهة قوى السوق المهيمنة بقوة قانون العمل رقم 17، المفضل على قياس أصحاب العمل، وقانون السوق المعتمد على العرض والطلب لليد العاملة.

لا يستطيع أحد أن ينكر الموقف الجامع والجدي الذي تبنته مؤتمرات النقابات على مستوى القطر من قانون التشاركية

في هذا الملتقى العمالي والنقابي الهام، وتبلور كمنطلبة للطبقة العاملة، لدفع الحكومة نحو تبني نهج اقتصادي معاكس يحافظ على ما تبقى من ليرات في جيوبهم لرغيف الخبز، وهذا ما لم يتناوله المجلس الأخير سوى بمداخلة أو مداخلتين، لا يمكن اعتبارهما موقفاً عاماً قادراً على «هز بدن الحكومة» ووضع الحكومة أمام مسؤولياتها، خاصة أن الحكومة تصر على أنها تعمل لصالح الطبقة العاملة وأصحاب الدخل المحدود، إن وجدت مورداً، وبما أنها دائماً «تقطع إيدها وبتشمد عليها» فهي ستكتفي بمراقبة الأسواق ومنع الاحتكار ومكافحة الفساد الوظيفي، ومن العجائب بأننا نجد في إعلامنا النقابي من يشيد وبيبارك بتصريحات الحكومة، وكأنها حقاً حكومة العمال!.

(137-64-65)

متى نشطب هذه الأرقام؟

تضمنت بعض المداخلات خلال المجلس موضوعة تعديل قانون العاملين الأساسي والقوانين الأخرى، دون أن يتم التنبيه والإشارة إلى أن مجمل القوانين التي تعني الطبقة العاملة لم يتم تعديلها وفق الدستور الجديد، وبأن المهلة الدستورية للتعديل المحدد بثلاث سنوات قد تم تجاوزها فعلاً، وهذا ما لا يصب في صالح العمال، فلا بد من إلزام الحكومة بتعديل قانوني العمل «الأساسي والقانون رقم 17» ضمن مهلة زمنية محددة، وأن تكون تلك التعديلات مبررة بشكل كامل عن الاقتراحات التي تبنتها المؤتمرات النقابية التي طالبت عبر سنوات طويلة بها، وعلى رأسها إلغاء المادة 137 من قانون العمل الأساسي والمادة 64 و65 من القانون رقم 17، بالإضافة إلى صياغة تضمن حق الإضراب، في كلا

المشهد الكردي: نقاط على الحروف



رمزي السالم

اللحظة السياسية الراهنة كردياً تقول:
- حرب مفتوحة على حزب العمال الكردستاني في تركيا.
- انقسام كردي في العراق حول تركيبة السلطة وأداء إدارة الإقليم، وحول الخيارات السياسية الكردية.
- تحرك عسكري كردي لافت من حيث توقيتها، في إيران، بعد سبات دام ما يقارب العقدين من الزمن.
- تقدم قوات الحماية في منبج، بالتنسيق مع ما يسمى قوات التحالف، وإضافة انتصار جديد إلى سلسلة انتصاراتها ضد داعش منذ ملحمة عين العرب «كوباني» وتعزيز دورها على أثر ذلك، وذلك بالتوازي مع انقسام حاد بين القوى القومية الكردية في سورية، وصل مؤخراً إلى حد اعتقال العشرات من كوادر الأحزاب الكردية، المنضوية تحت مسمى المجلس الوطني الكردي.

المشهد الإقليمي كردياً:

- سعي تركي حثيث لاعتبار حزب العمال الكردستاني وتفريعاته في سورية منظمات إرهابية مثلها مثل داعش، الأمر الذي يعني شرعنة الحرب عليه، مع محاولات ابتزاز بانسة لكل من روسيا وإيران وسورية عبر الورقة الكردية في سياق استداراتها الإلزامية بالمعنى الموضوعي.
- خلاف مزمن ومتصاعد بين سلطة الإقليم، وحكومة المركز في بغداد، مرشح للتصعيد في أكثر من اتجاه، مع تأكيد رئاسة الإقليم على تنظيم الاستفتاء بشأن الاستقلال.
- تنسيق إيراني-عراقي، يساهم فيه عراقياً بعض القوى الكردية-لمراقبة الحدود بين البلدين، ومنع شن هجمات من الأراضي

العراقية إلى داخل الأراضي الإيرانية.
- مواجهات واسعة في مدينة الحسكة بين القوات النظامية، ووحدات حماية الشعب، بتسمياتها المتعددة، خلال الأسبوع الفائت تميزت عن سابقتها بالحدة وتنوع صنوف الأسلحة المستخدمة، بما فيها الطيران الحربي.
إن التقسيم السابق للمشهد، هو تقسيم إجرائي، يجري إبراده كما هو، بمفردهاته وجزئياته، في محاولة لتقديم قراءة تجريدية لعناصر اللوحة السياسية الكردية كلها، لتبيان مفارقات الوضع الراهن وتعقيدهاته، وتبيان علاقتها التبادلية مع الوضع العام داخل كل بلد، طالما أن الوقائع أنفة الذكر في سياق تفاعلاتها، هي التي ستحدد اتجاه تطور القضية الكردية، والتي ستساهم بدورها في رسم مآلات عموم الوضع الإقليمي، وصولاً إلى تحديد ما يجب أن يكون، وذلك تحقيقاً لهدف أساسي، وهو: ضمان استقرار الوضع الإقليمي، ومنع تعميم الفوضى «ضرب الكل بالكل» فيه، كهدف استراتيجي ملعن للدوائر الغربية الإمبريالية، بعد أن عجزت أدواتها «داعش» في تحقيق هذا الهدف.

وينبغي التأكيد هنا مرة أخرى على أن القضية الكردية ليست قضية الأكراد وحدهم، وأن الحلول الافتراضية لهذه القضية لكي يكتب لها النجاح، يجب أن تحقق أمرين متلازمين متكاملين معاً:
- الاعتراف بالحقوق القومية الكردية، مثل الشعوب الأخرى في المنطقة، وتجاوز السياسات السابقة المزمّنة، تجاهلاً أو إقصاءً، أو إنكاراً للوجود، وذلك حسب الظرف الملموس في كل بلد، وحسب وزن ومستوى تطور القضية الكردية في كل بلد من البلدان الأربع التي يوجد فيها الأكراد في المنطقة.
- رفض تحويل القضية الكردية، تحت راية

الخلاف والتناقض مع سياسات الانظمة الحاكمة والنخب السياسية التي تنتمي للقوميات العربية والإيرانية والتركية يجب أن لا يوظف باتجاه نفس المشتركات بين شعوب الشرق

الحقوق القومية للشعب الكردي، إلى صاعق تفجير جديد، وعامل توتير، يغطي بدخانته الأسود على مصير شعوب المنطقة كلها، والشعب الكردي ضمناً... هل ذلك ممكن؟
نعم، وبصيغة الجزم، لا يمكن تحقيق هدف من هذين الهدفين دون الآخر، فلا يمكن إنجاز الاستقرار الإقليمي دون حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية، كإحدى القضايا المعلقة في تاريخ الشرق، والموروثة من فترة التقسيمات الاستعمارية، والمستمرة حتى تاريخه بمستويات متعددة. وبالمقابل، لا يمكن حل القضية الكردية، إلا في ظل وضع إقليمي مستقر نسبياً، الأمر الذي يعني ضرورة رفض المشاريع الدولية القائمة على التقسيم كلها، ومن الجدير بالذكر أن تجاهل أي حد من الحدين السابقين، تحت أية حجة من الحجج، معناه الوحيد نفس الهدف الآخر في الوقت نفسه.

هل تأخر الوقت؟

يدعي البعض، من أصحاب الرؤوس الحامية، والمصابين بفيروس الانزغال القومي، من هنا وهناك، بأن الوقت بات متأخراً لمثل هذا الخيار العقلاني، وأن الأبواب باتت مغلقة. ولكن قليلاً من التبصر، وفهماً صحيحاً للوضع العالمي والإقليمي، وطبيعة المنعطف الدولي الراهن، والاتجاه العام في تطوره، يعطي الحق في التأكيد على عكس ذلك تماماً، بمعنى أن الظرف الراهن بالضبط، هو الذي يفرض على الجميع العمل لتحقيق هذه المهمة التاريخية النبيلة..
وهو الظرف المناسب، لماذا؟
- إن هذا الخيار يتوافق مع اتجاه التطور التاريخي الموضوعي، ويعكس في العمق وحدة مصير شعوب وبلدان المنطقة بحكم انتمائها، لبنية جغرافية سياسية اقتصادية واحدة.

- إنه يعكس المصالح العميقة لمصالح شعوب

المنطقة، بل بات لسان حال القاعدة الشعبية العريضة بتلاويها كلها، لجهة ضرورة تجاوز حالة التوتر المزمّنة في هذه المنطقة التي تستنزف على مدى قرن من الزمن.
- إن هذا الخيار يتوافق مع ميزان القوى الدولي الجديد، ويتطابق مع توجه القوى الدولية الصاعدة، بضرورة حل بؤر التوتر المزمّنة.

هوامش

أولاً- إن الخلاف مع النخب القومية الكردية، وبعض خياراتها السياسية يجب ألا يستخدم كحجة لاستمرار إنكار الحقوق القومية الكردية.
ثانياً- إن الخلاف والتناقض مع سياسات الأنظمة الحاكمة، والنخب السياسية التي تنتمي للقوميات العربية والإيرانية والتركية، يجب أن لا يوظف باتجاه نفس المشتركات بين شعوب الشرق. بمعنى آخر من الضروري إخراج القضية من ساحة التجاذب القومي، سواء كان من قبل أصحاب النخوة الوطنية الطارئة الذين يتباكون على السيادة الوطنية والوحدة كلما أتى أحدهم على ذكر الحقوق الكردية، أو البسطاء والجهلاء الذين يمتنون النفس بالاستفادة من الوجود الأمريكي في المنطقة، وبناء أشباه دول وكيانات لا تتوفر لها فرص البقاء، إلا تحت حماية هذه الدولة أو تلك، وتكون أداة ابتزاز غربية، يجري استخدامها لمزيد من الفوضى وخط الأوراق في المنطقة.
ثالثاً- إن الإقدام على أية مغامرة، بناءً على أوامم القوة المستمدة من التضليل الأمريكي الغربي، وفي ظل اضطراب إقليمي، وفي ظل انقسام كردي صارخ وواضح، ما هو إلا هروب إلى الأمام بعد أن سدت الأبواب أمام الخيارات السياسية البائسة، ودخول في حقل الألغام.

بيان من حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

يدين حزب الإرادة الشعبية التدخل العسكري التركي في الأراضي السورية تحت أية ذريعة كانت، ولا سيما أن الغطاء الذي تتخذه، التحالف الدولي بقيادة واشنطن، هو غطاء غير مشروع حتى من وجهة نظر القانون الدولي

إن تطلعي أنقرة بشعار مكافحة «داعش» بغية تحقيق مآرب أخرى معلنة في سورية هو تدخل سافر في الشؤون الداخلية للسوريين وقضاياهم التي ينبغي عليهم حلها بأنفسهم، وهي خطوة تسهم في عودة التوتر للمناطق الشمالية في البلاد، خلافاً لرغبة الأهالي في التهدئة، على طريق الحل السياسي المنتظر. وإن كانت تركيا معنية حقاً بإجراء مكافحة جديّة لـ«داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية فعليها البدء من إغلاق حدودها في وجه تدفق المسلحين والأسلحة والأموال، ومن منع التسهيلات المقدمة لهم، والدفع باتجاه الحل السياسي.

في المقابل، فإن على الوطنيين السوريين جميعهم، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الاجتماعية أياً كانت، ولا سيما القوى السياسية والميدانية الفاعلة في منطقة الجزيرة السورية ومحيطها، أن يدركوا محاولات واشنطن الحديثة لإثارة الفتنة القومية في سورية بما يسمح لها ولأنقرة وداعش والنصرة وغيرهم بالتسلل من بين شقوقها، التي لا يمكن ردمها إلا عبر الحل السياسي الشامل للزامة السورية بما يعالج الملفات المعلقة والمستجدة كافة، وبما يضمن وحدة البلاد وسيادتها، أرضاً وشعباً، على قاعدة فتح أفق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً.

■ دمشق 24 آب 2016
حزب الإرادة الشعبية

ابراهيم: الفتنة في الجزيرة لا تخدم سوى واشنطن و«داعش»



أجرت إذاعة «سبوتنيك» في برنامجها «ما وراء الحدث» يوم الاثنين 22 آب 2016 حواراً مع الرفيق حمدالله إبراهيم، عضو هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية وأمين منظمة الجزيرة، للوقوف على تطورات الأوضاع المؤسفة الجارية في شمال شرقي البلاد.

ورداً على سؤال استهلاكي حول ماذا يجري في الجزيرة، قال إبراهيم: «منذ أكثر من ثمانية أشهر ونحن نتصل مع العشائر والأطراف والشخصيات الوطنية والأحزاب كلها الموجودة في منطقة الجزيرة، منبهين إياهم أنه منذ أن بدأت واشنطن بخسارة أوراقها مع «داعش» و«جبهة النصرة» في بقية المحافظات السورية، وهي تحاول تفجير الأوضاع في الجزيرة، وتريد أن تحول الصراع الدائر في سورية إلى صراع بين الطيف الاجتماعي في الجزيرة: صراع عربي- كردي، وكردي- كردي، وإلى ما هنالك. ونبهنا إلى أن الولايات المتحدة تخطط لمؤامرة في الجزيرة في محاولة لإشعال الفتنة فيها. ونحن على يقين أن الولايات المتحدة هي أساس المشكلة، وهي من سعر الفتنة في منطقتنا في الجزيرة».

وحول كيف يمكن الحفاظ على وحدة سورية، أجاب إبراهيم: «من خلال اتصالاتنا بالقوى والأحزاب والعشائر في منطقتنا، تبين لنا أن الكل يقولون أنه لا يمكن الانفصال عن سورية، وهم يرفضون هذا المشروع، والجميع مع وحدة الأراضي السورية. قد يكون هناك بعض الأطراف والأحزاب التي تختلف مطالبها من طرف لآخر، أو من حزب لآخر، بمعنى المطالبة بالحقوق والمساواة بين أطراف الشعب السوري قاطبة».

وعن ماذا تريد قوات الحماية الشعبية عسكرياً، قال إبراهيم: «لا أعرف تفاصيل النوايا العسكرية لدى هذا أو ذاك، ولكن ما نعرفه جميعاً أن الجيش السوري وقوات الحماية كانوا يقاتلون جنباً إلى جنب ضد تنظيم داعش وجبهة النصرة. شخصياً لم أفهم ما الذي طرأ. كل ما أعرفه أن هناك فتنة».

وحول كيفية تدارك الفتنة، أوضح إبراهيم: «القوى كلها الموجودة بمنطقتنا حاولت

لكن كما يظهر أنه كلما اقترب الحل السياسي تحدث وتفتعل المعوقات، وخاصة من قبل الأطراف المتضررة من الحل السياسي. وبالآخرى فإن ما يجري هو رد فعل على اقتراب الحل، ونحن جميعاً نؤمن بالحل السياسي، ونرى أنه سيتحقق، ونحن منذ بداية الأزمة نعمل في سبيله».

وحول هل يتوقع أن تغلب الحكمة والعقل فيما يجري في الجزيرة حالياً، قال إبراهيم: «أنا متأكد أنه على قدر ما يريدون «الخصوم» إشعال النار بمنطقتنا، فالكل «أهالي المنطقة» سوف يشارك في إطفائها، فلا أحد يقبل أبداً بالاحتلال الداخلي، وسوف يتفقون ويوحدون الجهود في مواجهة الإرهاب. كلنا كنا نسمع مثلاً أن قوات الحماية الشعبية كانت تقول أنها بعد تحرير منبج سوف تشارك في تحرير باقي المدن والمناطق من الإرهاب».

وختم إبراهيم بالقول: «بالنتيجة الجميع سوف يشارك في وأد الفتنة التي تحاول الولايات المتحدة تسعيرها ولكنها سوف تفشل والنصر سيكون للوطنيين والشرفاء الراضين للفتنة».

الاتصال مع الأطراف المتنازعة حالياً، وحاولنا أن نطفئ النار فيما بينها، وكل الأحزاب والعشائر والشخصيات والقوى الوطنية تدخلت. وحتى الآن لا يوجد نتيجة. لكن أنا متأكد أنه خلال وقت قريب سيتم التوصل إلى اتفاق وتفاهم يحد من تدهور الوضع ويمنع الفتنة، لأنه لا يوجد أحد بكل المنطقة وفي منطقتنا بالذات مع هذه الفتنة، والمستفيد الوحيد منها هي الولايات المتحدة وداعش والنصرة».

وأضاف: «برأيي أن الوساطة الروسية لها أهمية بالغة لأن روسيا يمكن أن تؤثر على قوات الحماية الشعبية، وعلى النظام في سورية، وأقول أن من يريد أن يشعل هذه الفتنة سيفشل في نهاية المطاف، وسوف يقضى عليها، وخاصة عند تدخل دول لها وزنها مثل روسيا، لأن جمهورية روسيا الاتحادية لها مكانة واحترام عند عموم الشعب السوري».

ورداً على سؤال حول كيف ستعاملون مع القضية السورية وأنتم طرف في جنيف وتدعون للحل السياسي، قال إبراهيم: «نحن بصراحة متفائلون،

بيان من جبهة التغيير والتحرير حول التدخل التركي في الأراضي السورية

تدين جبهة التغيير والتحرير، خرق الجيش التركي لسيادة الدولة، والتدخل في الأراضي السورية، الذي يعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وذلك على خطأ واشنطن التي دشنت هذا النوع من العلاقات بين الدول سابقاً من خلال خرق الأجواء السورية بحجة محاربة الإرهاب، دون أخذ الموافقة من سورية، وهي التي ساعدت على تمده وانتشاره.

إن التدخل التركي، وما سبقه من تدخل أمريكي، يستفز مشاعر السوريين جميعاً، الذين يرون أرض بلادهم وسماءها قد أصبحت مرتعاً لطائرات وجنود العديد من الدول، لتسويق مشاريعهم، التي تتناقض مع مصالح الشعب السوري في الحفاظ على وحدة بلاده وسيادتها.

تؤكد جبهة التغيير والتحرير، أن المحاربة الجديّة للإرهاب على الأرض السورية، تتطلب موافقة سورية من جهة، ومن جهة أخرى التنسيق مع حلفائها الذين قدموا نموذجاً يحتذى به في محاربة الإرهاب، من خلال اقترانه بالعمل على منع كل أشكال التدخل الخارجي، والعمل على الحل السياسي، وفسح المجال أمام السوريين ليقرروا مصير بلادهم بأنفسهم.

إن تطورات الأيام الأخيرة، بما فيها التبدلات التي طرأت على الموقف التركي مؤخراً، يفرض على كل قوى المعارضة السورية إعادة النظر بخياراتها السابقة التي وصلت إلى طريق مسدود، والعودة الفورية إلى طاولة المفاوضات من خلال إنعاش مسار جنيف، وتوصيات فيينا، لأن هذا الطريق هو الوحيد الذي يمكن أن يساعد في توحيد كل القوى الداخلية والخارجية في جبهة واحدة لمحاربة الإرهابيين ومع احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها، وفتح الطريق أمام عملية التغيير.

■ جبهة التغيير والتحرير
2016/08/24

■ قاسيون + الخارجية الروسية

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف - جميل

في 23 من الشهر الجاري، استقبل نائب وزير الخارجية الروسي، والممثل الخاص للرئيس الروسي في الشرق المتوسط وأفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، ممثل جبهة التغيير والتحرير المعارضة السورية، قدرتي جميل.

وتبادل الجانبان الآراء حول الوضع الراهن في سورية، مع التركيز على تعزيز الحوار الدائم والمثمر بين السوريين، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتنسيق الجهود من أجل بناء الدولة السورية الواحدة الموحدة والعلمانية، والتي تضمن حقوق مجموعات السكانية كلها.

يشار إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار الجهد الدبلوماسي الروسي لتنشيط المباحثات السورية السورية في جنيف، والحل السياسي للزامة السورية. حيث عاد بوغدانوف إلى موسكو من جولة إقليمية خارجية بهذا الغرض.

طلاب السكن الجامعي: هذا حالنا منذ سنوات عمال مضربون.. مكتبات مهجورة.. غرف مؤجرة..



كانت الصور التي نشرها أحد الصحفيين على صفحته في «فيسبوك»، للأوساخ المتراكمة بمكتبة المدينة الجامعية في دمشق «مدينة الباسل في المزة»، كقيلة للكشف عن «خلل» في عملية تسليم عمال النظافة رواتبهم الشهرية، أو بدقة أكثر «تأخر تسليم رواتبهم من قبل المتعهدين، لتأخر جامعة دمشق تسليم المتعهدين مستحقاتهم».

■ جيفارا الصفي

إدارة المدينة الجامعية عالجت قضية الأوساخ المتراكمة في اليوم التالي لنشر الصور، فهذه القضية قد تكون من أبسط القضايا التي تعاني منها المدينة الجامعية، ويمكن حلها ببساطة ظاهرياً، بينما تبقى عشرات المشاكل الأخرى، إضافة إلى مشكلة رواتب عمال النظافة، بحاجة إلى حلول جذرية، كونها قديمة جداً وتكاد تكون متصلة هناك.

إضراب

لو لم يكن تأخير الرواتب لأكثر من شهر قضية متكررة، لما أحجم عمال النظافة عن العمل بما يشبه الإضراب، حيث أكد مصدر في اتحاد الطلبة لصحيفة «قاسيون» إن عمال النظافة أضربوا عن العمل مدة 8 أيام تقريباً سعيًا للضغط على جامعة دمشق والتسريع باستلام رواتبهم، ما أدى لتراكم القمامة بشكل مخيف. مدير المدينة الجامعية لم ينكر ما حدث، وأكد في حديث إذاعي أن ما حدث كان سببه «خلل» في تسليم رواتب عمال النظافة، نتيجة بعض الإجراءات الإدارية، ما أدى لتأخر تسليم المتعهدين مستحقاتهم، وبدورهم تأخروا عن تسليم العمال، ولذلك أحجم بعض العمال عن العمل احتجاجاً».

أين عمال النظافة؟

وتابع «وعندنا العمال أن تسلم المبالغ يوم الأحد، وفي نهاية الدوام الرسمي لن يبقى عامل دون راتبه»، لكن موضوع إهمال النظافة في المدينة الجامعية موضوع قديم جديد، وخاصة في الوحدات السكنية، حيث اشتكى طلاب من عدم مشاهدتهم عمال النظافة إلا مرة واحدة في الأسبوع، ما يزيد من تراكم الأوساخ، عدا عن عدم الاهتمام بشطف الممرات.

أحمد واصل، مدير المدينة الجامعية الذي استلم منصبه منذ شهر تقريباً، يؤكد وجود 15 عامل نظافة لكل وحدة سكنية، ويعتبر هذا العدد الذي صرح به، كفيلاً بالحفاظ على نظافة السكن في حال كانت هناك متابعة جدية من قبل الإدارة، رغم تأكيد واصل على وجود مشرفين على عمل المتعهدين ووجود حسومات شهرية لمتعهدي النظافة نتيجة الملاحظات المتكررة.

إشكاليات فنية ومستودعات فارغة

شكاوى الطلاب في المدينة الجامعية لم تقتصر على النظافة فحسب، بل راحت إلى التذكير بالمعاناة الدائمة التي لم تحل ويبدو أنها لن تحل، وخاصة قضية الحمامات والمغاسل والأعطال التي تعاني منها، وفي جولة لـ «قاسيون» لوحظ عدم وجود صناديق مياه وتسريب كبير وصداً واهتزازاً بالأنايب، وهنا

قال واصل: إن الحمامات تعاني من إشكاليات فنية هندسية، إضافة إلى عدم توفر المواد. وتابع: «المنطق أن تكون القطع المطلوبة موجودة في مستودعاتنا، لكن في نهاية العام الماضي، تم النواقص كل وتركيب أغلب الموجودات» مشيراً إلى أن: «المشرف الهندسي قام بالكشف على الوحدات مؤخراً وحدد النواقص من كل شيء وتم رفعها إلى إدارة الجامعة، لتتم الصيانة نهاية العام».

الحديث عن استهلاك موجودات المستودعات لصيانة الوحدات العام الماضي كان «مضحكاً» بالنسبة لبعض الطلاب، الذين أكدوا أنهم يضطرون أحياناً لصيانة الصنابير على حسابهم الخاص، وقال أحدهم: «أيعقل أن يحتاج تركيب صناديق مياه، لكتب ومراسلات ورصد ميزانيات».

المولدات تعمل ساعتين فقط ومن شكاوى الطلاب أيضاً، عدم تشغيل المولدات حتى المساء رغم ارتفاع درجات الحرارة، والحاجة للتركيز بالدراسة هذه الفترة من العام «امتحانات التكميلي»، إضافة إلى عدم وجود برادات للمياه، ما يدفع الطلاب لإنفاق مبالغ إضافية وشراء المياه الباردة، وأيضاً، عدم تركيب مراوح في الغرف.

مدير المدينة الجامعية أكد عدم تشغيل المولدات من الصباح حتى المساء، دون أن يبرر السبب، قائلاً: «حصلنا على موافقة من شركة الكهرباء لتزويد المدينة بالتيار بشكل متواصل من الساعة الـ 7 مساءً إلى الـ 12 ليلاً، وبعد الـ 12 ليلاً نقوم بتشغيل المولدات حتى الساعة الـ 2 صباحاً».

أي أن مولدات كهرباء المدينة الجامعية لا تعمل سوى ساعتين في اليوم، رغم التصريحات الحكومية التي تؤكد توفر مادة المازوت وخاصة فترة الصيف نتيجة قلة الطلب عليها. أما تركيب المراوح في الغرف، فلم يكن من أولويات المدير، الذي قال: إن «أرخص مروحة في السوق يصل سعرها إلى 30 ألف

كل مقومات الدراسة»، بينما أكد الطلاب انقطاع الكهرباء حتى عن المكتبة المركزية فترة الامتحانات.

السكن الجامعي هاجس ومحسوبيات ومع اقتراب نهاية العام الدراسي الحالي، واقتراب موعد بدء العام الجديد، يبدأ هاجس الحصول على غرف في المدينة الجامعية يزداد لدى الطلاب، وخاصة المستجدين، ومع كل عام تصيح حجة «العدد الهائل» من الطلاب مع وجود المحسوبيات بكثرة، بحق الكثير في السكن بالمدينة، ما يدفعهم للاستئجار بمبالغ ضخمة قرب السكن الجامعي، علماً أن أسعار الإيجارات العقارية ارتفعت هذا العام أضعافاً مضاعفة، وقد تقضي بذلك على المستقبل الدراسي للكثير من الطلاب.

موجبات وضرورات

على ذلك ينبغي على إدارة المدينة الجامعية إيجاد حلول إسعافية سريعة لكل تلك المشاكل السابقة، قبل بدء العام الدراسي القادم، وإلا ستصبح تلك السبلبيات سمة خاصة تدمج بها المدينة الجامعية وإدارتها، وخاصة على مستوى المحسوبيات والواسطات والفساد، وما يتبعها من إهمال وترهل، ينعكس سلباً على الطلبة ومستقبلهم بشكل مباشر.

كما يجب على الجهات المسؤولة والمشرفة بالمقابل «جامعة دمشق» - وزارة التعليم العالي - الحكومة» توفير الاعتمادات الكافية من أجل إجراء الصيانات اللازمة للأبنية والوحدات السكنية على مستوى البنى التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي وغيرها، كما على مستوى الموجودات الثابتة من أسرة وفرش وكراسي ومناضد وغيرها، مع حسن التنفيذ والمتابعة والمراقبة والمحاسبة، فالسكن الجامعي يعتبر من المؤسسات الخدمية الهامة، وخاصة لأبناء فقراء الحال وأصحاب الدخل المحدود من الطلبة الجامعيين، والتي يجب عدم التفريط بها أو إهمال متطلباتها واحتياجاتها.

ليرة سورية، ولدينا حوالي 2000 غرفة، والتكلفة ستكون مرتفعة جداً، وبصراحة لدينا أولويات منها المياه والكهرباء!، داعياً من يرغب من الطلاب، لشراء مروحة وتركيبها. تأجير غرف 5 نجوم! «غرف فيها عشر بنات وغرف فاضية ومسكرة، وغرف فيها واسطات مو أكثر من ثلاثه، وغرف بتأجير»، هكذا عبرت إحدى الطالبات في المدينة عن معاناتها بوجود 10 طالبات في غرفة واحدة بـ «حارق» وفي فترة الامتحانات التكميلية.

ربما اختصرت هذه الطالبة شكاوى عدة سنوات سابقة بهذه الجملة القصيرة، بينما أضاف إلى شكاواها مصدر في اتحاد الطلبة، معلومات عن «وجود سمسار يقوم بتأجير الغرف في الوحدة 15، ويتراوح أجرة الغرفة ما بين 15 - 20 ألف ليرة شهرياً».

وتابع «تعتبر الوحدة 15 من فئة الـ 5 نجوم، وهي مخدمة بكل شيء والتيار الكهربائي لا ينقطع، كونها مخصصة للعرب والأجانب، وهذا ما يجعل تأجير الغرف فيها أمراً سهلاً».

وعن وجود عدد قليل من الطلاب في غرفة، وحوالي 10 طلاب في غرفة أخرى، قال المصدر: إن «أي طالب نافذ في الاتحاد يستطيع التحكم بعدد الطلاب في الغرفة، وهذا ما يحصل في بعض الغرف لأصدقاء هؤلاء».

المكتبات مهجورة ورغم فترة الامتحانات الحالية، كانت مكتبات الوحدات المخصصة للدراسة «مهجورة»، وغير صالحة للدراسة نهائياً، فهي تفتقر للإنارة والمراوح وحتى الكراسي وزجاج النوافذ، عدا عن إهمال نظافتها.

مدير المدينة الجامعية برر عدم وجود كراسي في تلك المكتبات بأنه: «تم وضع كراسي إلا أن بعض الطلاب أخذوها للغرف»، لكنه لم يبرر الإهمال الحاصل، قائلاً: «يفضل الطلاب المكتبة المركزية، فهي منارة 24 ساعة، وفيها

«غرف فيها عشر بنات وغرف فاضية ومسكرة، وغرف فيها واسطات مو أكثر من ثلاثه، وغرف بتأجير».

أيتها الحكومة... هنا يوجد مواطنون



منذ أربع سنوات، هربت عشرات العائلات من مدينة داريا على عجلة بعد أن أصبحت المدينة ساحة لمعارك طاحنة لم تتوقف رحاها حتى الآن، فقصودوا مدينة صحنيا المجاورة والأمنة، لعلهم يجدون الملاذ الذي ينشدون.

■ مراسل قاسيون

150 عائلة بلا خدمات

لجأت هذه العائلات لأطراف مدينة صحنيا، وسكنوا في كتل سكنية مؤلفة من عدة أبنية طابقية على الهيكل «بدون كسوة»، جميعها تتبع لجمعيات سكنية توقف العمل بها «وتسليمها أو بيعها» مع بداية الأزمة، ليجدوا فيها السقف الذي يحمي رؤوسهم من الشتاء والصيف، واستطاعوا بجهدهم الخاص تأمين بعض الأنقاض ليصنعوا أبواب ونوافذ لتلك الشقق، فيما تكفلت «شوادير اليونيسيف» بترقيع ما أمكن من المساحات التي عجزوا عن تأمين إغلاقه.

ومع استمرار تدفق العائلات لهذه الأبنية وامتلأها عن آخرها، قام أحد الملاكين هناك باستقبال عشرات العائلات في مزرعته الخاصة، والروضة الملاصقة لها، ويبلغ عدد العائلات القاطنة في المزرعة بحدود 20 عائلة و30 في الروضة، فيما تضم الأبنية ما يقارب 100 عائلة، ويعمل الكثير منهم في المعامل القريبة منهم بأجور بات الجميع يعرف بانها لا تسمن ولا تغني عن جوع.

إلى متى يستمر «التطنيش»

توجهت «قاسيون» لمكان إقامة هؤلاء المهجرين، لتطلع على واقعه المعيشي والخدمي، والتقت بالعديد من الأهالي هناك الذين بادروا بطرح مشاكلهم ومعاناتهم بلا مقدمات، وكانهم بانتظار أي أحد ليسأل عنهم أو يسمع منهم أو جاعهم التي يعانون منها والتي تحتاج لمعالجة جدية وسريعة، فالواقع الذي شاهدهنا يتطلب ذلك، ولا شيء يمنع من حلها إن توفرت الإرادة لذلك، فالمنطقة تقع ضمن مدينة كبيرة توجد بها مؤسسات حكومية قائمة على عملها ولا يوجد ما يبرر «تطنيش» ما هو حق لهم وواجب على الحكومة.

تخلي تدريجي والأهالي بلا ماء

تبرز مشكلة عدم توفر المياه عن غيرها من المشاكل الأخرى، ويرى الأهالي بأنها أولوية قصوى، وكما علمنا فإن هذا الأمر ليس بجديد أو طارئ، بل هي معاناة ليست مرتبطة بفترات محددة من السنة كما هو حال بعض أحياء صحنيا أو غيرها، بل هي أزمة دائمة على مدار العام، فلا يوجد مصدر مياه يعتمدون عليه كونهم خارج الشبكة الرئيسية، وكانوا سابقاً يحصلون على المياه من صهاريج تبعثها لهم بعض المنظمات الإنسانية التي كانت تضخ مخزونها للخزانات المشتركة الموجودة على أسطح الأبنية، وما لبثت أن انخفضت مرات التعبئة الدورية تدريجياً إلا أن توقفت بشكل كامل منذ سنة تقريباً.

ورغم مطالبة الأهالي، للبلدية تارة وللحفاظة تارة أخرى، بتأمين المياه

لهم فإن تلك المطالبات ذهبت هباء منثوراً، مما أضطروهم لتأمينها عن طريق الشراء من الصهاريج الخاصة، وبأجور مرتفعة لا تتناسب مع ظروف تهجيرهم القاسية.

الصهريج بقرش وما في قرش

ونتيجة قلة استخدام المياه لعدم توفرها، ظهرت مشاكل أخرى لا تقل خطورة أو ضرراً على الأهالي وأولادهم والبيئة المحيطة بهم، فقلة المياه المستخدمة أنتجت مشكلة أخرى بالصرف الصحي، خاصة بأن أغلب تلك الأبنية لم تؤهل للسكن بعد، مما جعل الأهالي يقومون بدفع رسوم صهاريج الصرف الصحي «صاروخ» كل فترة وأخرى من أجل تنظيف المجاري، وقد بدأ واضحاً أثر ذلك من خلال مشاهدتنا لعدد من المجاري المكشوفة وخطوط الصرف الصحي المكسورة التي تحولت لبؤرة من التلوث ومصدر للروائح الكريهة وأسراب النجاس، وأما جولتنا داخل الشقق السكنية تلك فقد ظهرت لنا «أكوام العسيل والجلي» التي ينتظر أصحابها المياه «من غامض علمه» أو لحين توفر 1500 ليرة في جيبهم ثمناً لتعبئة المياه.

بنر للبلدية أم للبلدية الخفية

عبر الأهالي عن غضبهم الشديد من إهمال المؤسسات الحكومية المعنية لمشكلة المياه، مقترحين حلاً إسعافياً ريثما يتم الحل الجذري لهذه المسألة، مطالبين محافظة ريف دمشق والبلدية بتخصيصهم بصهريج بشكل دوري يؤمن لهم الحد الأدنى من احتياجاتهم، وقالوا بأنهم سيكتفون ببرميل واحد للعائلة كل ثلاثة أيام، وسيلتزمون بأشد حالات التقنين في حال تم تخصيصهم بحصة من المياه، مطالبين

في الوقت ذاته بحل المسألة بشكل جذري من خلال تغذيتهم بالمياه من البئر القريب التابع للبلدية، والذي يبعد بحدود 200 متر فقط عن مكان إقامتهم وإزالة ما يمنع ذلك، وحين سألنا عن ماهية هذا المانع «وشوشنا» أهدمنا بحذر بأن البئر المذكور يحتكره أحد المتنفذين بالمنطقة، وبأنه يسقي منه أراضيه الزراعية دوناً عن غيره، قائلاً: «هو يبسقي أراضيه وبيستفيد، ونحن نموت من العطش».

المطلوب محولة وكبل

تأتي مسألة الكهرباء بالدرجة الثانية، حيث لا يتوفر التيار الكهربائي النظامي عبر الشبكة، بل يعتمدون على الخطوط التي أعطاها إياهم صاحب المزرعة وعلى نفقته الخاصة، وبطاقة منخفضة ولساعات محدودة ليلاً، فلا يستطيعون منها إلا بالإشارة وشحن البطاريات، ويشير لنا بعض الأهالي لبرج التوتر العالي، الملاصق للأبنية، ويقولون بأن الأمر لا يحتاج سوى لمحولة صغيرة على هذا البرج، وبضعة أمتار من الكبلات وسيكون عندنا كهرباء نظامية، وليركبوا لنا ساعات و سعرانا بسعر غيرنا، مستغربين الموضوع برمته ومتسائلين بحرقه عن السبب وراء معاملتهم كمواطنين درجة ثانية أو ثالثة، مستذكرين معاناتهم الأخرى في الشتاء وعدم قدرتهم على تأمين بعض الليترات من المازوت لتدفئة أوصالهم، وقد وافق جميع الحاضرين على مقولة أحد الأشخاص حين قال: «فليحسبوننا في مركز إيواء ويقدموا لنا الخدمات الضرورية، نحن نرحبنا لمكان تحت سيطرة الدولة، فوين الدولة ووين الكهرباء ووين المي، ولا نحنا مو مواطنين؟».

مهددون بالإخلاء... لماذا؟

أخبرنا بعض الأهالي، القاطنين في أحد الكتل السكنية المكونة من ثلاثة أبنية، بأنهم مهددون بإخلاء الشقق التي يقطنونها، حيث تلقوا إنذاراً شفويًا من جهات غير معروف مدى رسميتها، قدموا منذ أيام وأعطوهم فترة للإخلاء تنتهي مع اليوم الأول من الشهر التاسع، دون أن يعلموا حقيقة هذا الإنذار المفاجئ وشرعيته القانونية، وعبر الأهالي عن مخاوفهم من طردهم من ملاذهم الوحيد في تهجير آخر لا يسعهم التعامل معه، مطالبين الجهات المدنية المسؤولة عن هكذا شأن بالتدخل والتصرف وفق مصلحة هذه العائلات وضمان عدم تعرضهم للإخلاء أو الإكراه على المغادرة.

أيتها الحكومة... هؤلاء مواطنون

لم يكن خروج هذه العائلات من مدينتهم داريا لمدينة صحنيا إلا خروج المضطر الباحث عن الأمان والحياة، خروج الباحث عن سلطة القانون لا سلطة السلاح، وسلطة الدولة لا سلطة أمراء الحرب، ومن هنا لا بد للحكومة وعبر مؤسساتها كافة أن تمارس دورها بالحفاظ على مواطنيها وعلى حقوقهم المعيشية والخدمية، وأن تتحمل مسؤوليتها كاملة بتأمين الحد الأدنى من الضرورات المعيشية، من ماء وكهرباء ومحروقات، وأن تمنع تهجيرهم مرة أخرى أو إخلانهم قبل تأمين البديل الكريم لهم، ويجب المبادرة لإنهاء حرمان هذه العائلات من الخدمات، بالجدية اللازمة والسرعة القصوى، خاصة أن من عرض مشكلته قد عرض الحل معها، فلا ذريعة لأحد ليتقاعس أو يؤجل

عبر الأهالي عن مخاوفهم من ملاذهم الوحيد، في تهجير آخر لا يسعهم التعامل معه، مطالبين الجهات المسؤولة بالتدخل والتصرف وفق مصلحة هذه العائلات.

ترقيع أم هروب للأمام أم الاثنان معاً؟



أجل تنفيذ سياساتها، لمصلحة المواطن أولاً، بحال هذه المصلحة ما زالت ماثلة أمام الحكومة المنفذة لهذه السياسات، يكون عبر:

- تعديل السياسات الاقتصادية المتبعة التي تمنح التجار والمستوردين والسماصرة امتيازات على حساب دور المؤسسات العامة ومهامها، كما على حساب المواطن والوطن بنهاية المطاف.

- منح هذه المؤسسات، أو ما سيظهر منها بعد الدمج، الصلاحيات الكفيلة بقيامها بمهامها، بما في ذلك الاستيراد المباشر لحسابها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

- مساعدة هذه المؤسسات على استرجاع صالاتها من أيدي المستثمرين، وخاصة تلك الموجودة بالأسواق والمناطق الهامة.

- وأخيراً، وليس آخراً، اعتماد سياسة تمويلية تحقق لهذه المؤسسات التواجد بالسوق كمنافس حقيقي لمصلحة المواطن، باعتبار أن رأس المال والتمويل من العوامل الهامة على مستوى كسب المنافسة في السوق، يضاف إلى أهمية كسبه عن طريق السعر والمواصفة والجودة.

مع عدم تغييب أهمية حسن اختيار الإدارات وحسن تدريبها وتأهيلها، واعتماد نظم إدارية ومحاسبية ومالية بسيطة وشفافة وذات كفاءة ومصادقية، مع اعتماد آلية رقابية أكثر فاعلية، تعتمد مبدأ الرقابة الوقائية أولاً، من أجل الحد، قدر الإمكان، من الأخطاء، المقصودة أو غير المقصودة، التي تحد بدورها من تغول الفساد وانتشاره.

بذريعة تصحيح الأسعار وغيرها من الشعارات، التي كان المواطن ضحيتها على مستوى معيشتة وقوته اليومي واحتياجاته الضرورية الأخرى.

خشية مشروعة

الخشية من أن إعادة طرح هذا الموضوع الآن يصب باتجاه دمج المشاكل والسلبيات والمعيقات التي تعاني منها كل مؤسسة على حدة، لتصبح المؤسسة التي سيتم إحداثها بعد الدمج هي مؤسسة مشاكل ومعيقات وصعوبات متراكبة ومتشابكة غير قابلة للحل، ناهيك عن الفترة اللازمة من أجل إعادة اقلاع أية مؤسسة بعد الدمج، ناحية التأقلم مع الواقع والمهام الجديدة على مستوى أداء العاملين على المستويات كافة، أو على مستوى إعادة التأهيل اللازمة لهؤلاء العاملين في المواقع الجديدة، وغيرها من القضايا التي ستكون مستهلكة لعامل الزمن الضروري حسن استثماره، وخاصة بهذه الظروف الضاغطة، ما يعني عملياً القصور بتنفيذ مهامها بنهاية المطاف، الأمر الذي قد يكون مهبطاً للتخلص منها بشكل نهائي بمرحلة لاحقة، وهي خشية مشروعة بظل استشراس قوى السوق المدعومة عبر السياسات الرسمية المحابية لهذه القوى، التي ترسم استراتيجيتها لتبتلع وتحتكر السوق كاملاً، على حساب الوطن والمواطن.

اقتراحات ملموسة

لعل الدعم الحقيقي المطلوب على مستوى حسن تنفيذ هذه المؤسسات لمهامها، كونها بعض أذرع الدولة من

ترقيعي مؤقت يؤجل حل المشاكل الرئيسية ويسوفها، وكأننا نهرب للأمام من أجل عدم حل هذه المشاكل أنياً.

السوق محتكر والفوضى منظمة

رغم أن فترة الحرب والأزمة أظهرت أهمية وضرورة وجود مؤسسات عامة تعنى بتأمين متطلبات المواطنين واحتياجاتهم بمواصفات جيدة وأسعار مقبولة، بظل فلتان الأسعار وفوضى السوق، المنظمة والمحتكرة عملياً من قبل كبار التجار والمستوردين والسماصرة ولمصلحتهم، إلا أن ذلك لم يتم تداركه بالشكل المطلوب، بل كانت مؤسسات التدخل الإيجابي إحدى وسائل هيمنة هؤلاء على السوق بشكل أكبر وأعمق، باعتبار أن هذه المؤسسات تضطر للتعامل معهم عبر تسويق وبيع منتجاتهم ومستورديهم في صالاتها، أو تأجير بعض الصالات ذات المواقع الهامة لعقود، وبرسوم سنوية على شكل استثمار ذي مردود متضائل عاماً بعد آخر بظل تدني القيمة الشرائية لليرة، وذلك لعدم تمكنها من أن تقوم باسترجار احتياجاتها مباشرة، بسبب عدم توفر السيولة وبسبب احتكار الاستيراد من قبل القطاع الخاص غالباً، وخاصة على مستوى المواد والسلع الأساسية، وبظل ارتفاع معدلات إنفاقها، والحاجة لتغطية هذا الإنفاق عبر هذا الشكل من «التعاون» مع القطاع الخاص، باعتبارها مؤسسات ذات طبيعة اقتصادية مستقلة مالياً وإدارياً. ما يعني بالواقع العملي أن أية مؤسسة محدثة بعد الدمج لن يكون وضعها بأحسن من هذه الحال، كما لن تكون أداة فاعلة بيد الدولة على مستوى تأمين احتياجات ومتطلبات المواطنين، إن لم تتمكن من القيام بتأمين هذه الاحتياجات بالشكل المباشر بعيداً عن دور هؤلاء المحظيين بالدعم الرسمي، والمستغلين لاحتياجات هذه المؤسسات لتغطية إنفاقها.

رغيف الخبز هو الأهم

إذا كان الأمر كذلك على مستوى مؤسسات التدخل الإيجابي، فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً على مستوى المؤسسات والشركات التي تعنى برغيف الخبز، القوات اليومية للمواطن، ولعل ذلك يدفعنا لأن نقول أن موضوع دمج الجهات المعنية بإنتاج هذا الرغيف يتطلب الكثير من الدراسات المتأنية بحال تم التوصل لقناعة تامة بأنه لا بد من الدمج فيما بينها، مع أهمية وضع خطة عمل مرحلية قصيرة وبعيدة المدى، كي لا يصاب إنتاج هذا الرغيف وتأمينه بأية خضة أو أزمة، خاصة وقد لمسنا دوراً لمفتعلي الأزمات على مستوى تأمين هذا الرغيف، اعتباراً من مهربي الدقيق التموييني والمتاجرين فيه، مروراً بافتعال الإزدحام على المخازن والأفران، من قبل حفنة من المستفيدين من تجارة الرغيف بالسوق السوداء، وليس انتهاءً بالسياسات الرسمية المتبعة عبر رفع الدعم عن هذا الرغيف تبعاً،

بتاريخ 2016/8/24 تم عقد اجتماع في وزارة التنمية الإدارية بين كل من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والتنمية الإدارية، مع فريق عمل من الوزارتين كليهما، من أجل مناقشة مشروع إعادة هيكلة مؤسسات التدخل الإيجابي، والمؤسسات المعنية بتوفير مادة الأقماع والطحين.

عاصي اسماعيل

إن وجود مؤسسات عامة، كبيرة وواسعة الانتشار، تحظى بالتمويل السلازم، وتمتلك صلاحية اتخاذ القرار تحت عين الرقابة والمحاسبة، الفردية الخاصة والرسمية العامة، وتعنى بتأمين مستلزمات واحتياجات المواطنين بسعر ومواصفة وجودة منافسة لمثيلاتها، التي يتم تأمينها عبر القطاع الخاص، يعتبر أمراً جيداً وإيجابياً يصب في مصلحة المواطن، كما يصب في مصلحة هذه المؤسسات والاقتصاد الوطني عموماً، ولكن ما نخشاه أن ذلك يتعارض مع السياسات الليبرالية المتبعة والمعلنة، والمتبعة بدعم كل ما هو خاص على حساب العام، وبالتالي فالحذر واجب من دس السم بالدمس بهذا الصدد.

تجارب سبق أن تم خوضها

لعل الفكرة ليست بالجديدة على مستوى الطرح والنقاش والتداول، أو على مستوى التطبيق، فقد سبق أن تم الحديث بمثل هذه الطروحات والاقتراحات لعدة مرات خلال العقود المنصرمة، كما سبق وأن تم دمج عدد من المؤسسات والشركات بمراحل سابقة، وكانت نتائجها العامة سلبية، سواء على مستوى الأداء والمهام، أو على مستوى مصالح العاملين وحقوقهم وامتيازاتهم، بالإضافة إلى سلبيات أخرى ظهرت لاحقاً بملفات العاملين ووثائقهم وغيرها، ومن أمثلة ذلك «الحوم - باتا - التجزئة - التجريد».

تغييب الجوهرى

الملفت دائماً في الاجتماعات واللقاءات والنقاشات والطروحات كلها طيلة الفترات المنصرمة، بما فيها ما يتم طرحه وعرضه الآن، هو تغييب السبب الجوهرى والأساسي الذي تعاني منه تلك المؤسسات، والذي بسببه تعجز عن القيام بمهامها ومسؤولياتها، والتركيز على الجانب الإداري فقط، رغم أهميته، من جملة المشاكل والمعيقات التي تواجه عمل هذه المؤسسات على المستوى العملي، وخاصة ناحية التمويل ورأس المال والصلاحيات الممنوحة وفقاً لمراسيم الإحداث، على الرغم من الكثير من المطالبات والاقتراحات الخاصة بتذليل صعوبات العمل التي تم التقدم بها من هذه المؤسسات كلها، وعلى الرغم من العديد من الدراسات الخاصة بموضوع إعداد مراسيم إحداث جديدة تتناسب والمهام المنتسبة أمام كل منها، بالإضافة إلى المعوقات التي تنتصب أمامها بممارسة أعمالها وفقاً لمراسيم إحداثها الحالية، ولكن دون جدوى طيلة العقود المنصرمة، لتظهر فكرة الدمج المعادة والمكررة، كأنها حل

تظهر فكرة
الدمج المعادة
والمكررة، كأنها
حل ترقيعي
مؤقت يؤجل
حل المشاكل
الرئيسية
ويسوفها،
وكاننا نهرب
للأمام من أجل
عدم حل هذه
المشاكل أنياً.

تعالى وتشدق على آلام النزوح والتشرد!



في منطقة اعزاز، الواقعة على الحدود السورية التركية، توضع ثلاثة مخيمات هي «معرين-سجو-السلامة»، حيث يبلغ عدد القاطنين فيها ما بين 75-100 ألف نازح، أتى غالبيتهم من الريف الجنوبي والشمال، يضاف إليهم من نزحوا من مناطق سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي من شمال وشمال شرق حلب.

■ مراسك حلب

هؤلاء منعهم فقرهم المدقع من الفرار إلى داخل المدينة أو إلى مدينة أخرى كما فعل سواهم، ليضطروهم شطف العيش على التجمع في خيم من النايلون، تضم في الغالب عائلتين على الأقل، ضمن ما يشبه المعسكر أو المعتقل المفتوح.

خدمات شبه معدومة

هذه المخيمات تفتقر لأبسط الخدمات الإنسانية والصحية، إذا لم نقل أنها معدومة، فهي لا تقيهم حر صيف ولا برد شتاء، ما يعرضهم لأمراض بشتى أنواعها، إضافة لاعتمادهم في معيشتهم على المساعدات الإنسانية فقط، أي أنهم في حال انقطاعها قد يتعرضون للموت جوعاً، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ، وهو ما حدث فعلياً في فترة العيد الماضي، فلم توزع عليهم الوجبات الغذائية، فبقوا لأيام دون طعام!!

أمراض صحية واجتماعية

إضافة لتعرض هذه المخيمات للأوبئة الصحية، فهي بؤرة خصبة للأمراض الاجتماعية والتطرف، فالجوع قد يحول أبناء هذه المخيمات إلى قتائل موقوتة، تزيد الكارثة الإنسانية المنفجرة أصلاً بسبب إهمال أمثالهم وتركهم سدى في العراء، عرضة لكل ما ينتهك إنسانيتهم وعدم البحث عن بدائل تحميهم في المناطق الواقعة تحت سلطة الدولة، وإفساح المجال أمامهم لإعالة أنفسهم على الأقل، فلا أسباب لبقائهم على هذه الحال.

إهانة وحرمان من المعونات

حال من تهجر داخل المدينة ليس بأفضل، فبعد الهجوم الذي استهدف مناطق «1070» وتشرين والحمدانية، اضطرت سكان المنطقة من النازحين والمهجرين أصلاً من مناطق أخرى إلى النزوح من جديد بسبب الرعب، ومضوا إلى حيث الأمان، مفترشين الأحرار الموزعة على جانبي اتوستراد «دوار الباسل» في منطقة حلب الجديدة. ما يزيد وطأة الأمر أن المشكلة مضى عليها ما يقارب الشهر دون وجود حلول لأوضاعهم،

فهم حتى الآن محرومون من المعونات، بحجة أنهم نقلوا مناطق سكنهم إلى منطقة أخرى، وبحسب نظام توزيع المعونات في الجمعيات فهي مخصصة لمناطق محددة بما يغطي كامل المدينة، لكنها ظلت متجاهلة الظرف الاستثنائي الذي يعانونه، وأن انتقالهم لم يكن كفيلاً وإنما تحت وطأة الموت. أما من أتى بالمعونات من الجمعيات فهو، على حد تعبير أحد الأهالي، قامت إحدى السيارات التابعة لها بقتل المؤمن من السيارة وهي تسير والناس تجري وراءها، ضمن مشهد مهين إنسانياً ووطنياً وأخلاقياً، جمعية أخرى قامت بإحصائهم وذهبت ولم ير المواطنون منها شيئاً «وهذا وجه الضيف!». ليترك النازحون تحت خيم لا تقي حرّاً ولا تآوي من شتاء معرضين لضربات الشمس، وانتشار القمل والأمراض الجلدية بسبب عدم الاستحمام منذ خروجهم من مناطق سكنهم، إضافة لعدم وجود بنى تحتية وعدم ممارستهم لحاجاتهم الإنسانية بالشكل الطبيعي، وهو ما يعرضهم لأمراض خطيرة.

خبز «حاف»

العوز والفقر الذي رمى بهؤلاء إلى قارعة الطريق حرم أبناءهم من المدارس، فأغلبهم يعملون في التسول صغراً وعند عمر محدد يذهبون لتعلم صنعة تقيهم ذل الحاجة، لكنها لا تسمن من جوع، ولا تقي ذلاً آخر يتعرضون له في عمر مبكر لفقدهم من يولهم بسبب الخطف أو الموت. أما إن وجد المعيل سواء كان رجلاً أو شاباً في عائلة، والذي بات نادراً، يضطر لإعالة أكثر من أسرة في أن معاً. هي الحرب ذاتها التي تحرمه من إيجاد فرصة للعمل، فيقبل العمل بأجر يومي لا يتجاوز 1000 ل.س، لا تفي ثمن خبز حاف يشبع البطون التي تنتظره آخر اليوم، دون التفكير ترفاً بما «يؤدم» ذلك الخبز فيعطيها طعاماً آخر.

المنظر الحضاري أو الموت!

كان ملف النازحين الملف الأكثر تعقيداً وإهمالاً، حيث تم استخدامه وسيلة ابتزاز سياسي وإعلامي، في الوقت الذي تركوا على الأرض لمصيرهم، فخلال سنوات

الأزمة الخمس ماتزال تتداعى قصص النزوح من مخيم هنا وآخر هناك دون أن تنتهي، أما عن الحلول من قبل المسؤولين فهي لئلا قيد الدراسة، فلم يرشح أي تحرك أو عمل من أجل تخفيف أعبائهم أو العمل على تحسين ظروفهم، فقط ما تم تداوله عن قرار من المحافظ بإجلاء هؤلاء النازحين من الاتوستراد بحجة أن ذلك «يشوه المنظر الحضاري للمدينة» إلى مدارس في منطقة الخالدية، ليهربوا من موت إلى آخر، فهي واقعة على مرمى القذائف والقنص في منطقة الخالدية، والتنقل إليها لا يمكن إلا عبر «طلاقات» مفتوحة في الجدران.

تحييد المدنيين

أمام كارثة النزوح، سواء داخل المدينة أو خارجها، يبقى كل حل هو عاجز تماماً، إن لم يكن وقف الكارثة الإنسانية هدفاً بحد

ذاته لإنقاذ من تبقى على قيد الحياة أو على قيد الإنسانية، حيث تعبر الحناجر لتروي المعاناة والأسى رغم بعدها عن الإعلام، وتجاوزت الحدود لتوحد الإنسان، في وطن تمزق بين فراق اختلوا عليه وانفقوا على دماره وتحطيم أحلام من قطنه يوماً، فحولوا أحلامه أشعة لسفن حملاتهم، فكان الإنسان أول من دفع الثمن، فمأساة النزوح لم تهدأ لحظة إلا لتبرز كورقة ضغط بحسب الظرف السياسي، وإلى حيث تؤدي رياح التسويات، وقد وصل هؤلاء إلى حد لم يبق لهم ما يخسرونه أو من يخسرونه، هو وقف لن يتم إلا من خلال تحييد المدنيين عن الصراع، وعن التجاذب السياسي، وسحبه من يد الفرقاء كورقة ابتزاز أو «باب للتسول السياسي والإنساني»، بل العمل في سبيل فرض الحل السياسي لإنقاذهم وإنقاذ ما تبقى لهم من هذا الوطن وفيه.

ندوة عن «الديمقراطية» أقامتها منظمة اللاذقية لحزب الإرادة الشعبية



كما أوضحت أشكال الديمقراطية «الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية»، مع تبيان أن إحدى المهام الأساسية للنظم الديمقراطية هي حماية حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية المعتقد وحق المساواة أمام القانون، وإتاحة الفرصة للتنظيم والمشاركة بصورة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. بالمقابل فقد وضحت المحاضرة مساوئ الديمقراطية البرجوازية وكيف أنها خادعة ومضللة في طروحاتها؛

كون الطبقة الثرية هي التي تملك المال والاقتصاد ووسائل الإعلام وتسوّق القوانين والتشريعات بما يضمن فوز مرشحيها في الانتخابات. وختّمت المحاضرة بالحديث عن الديمقراطية الاشتراكية التي تضمن حقوق الأكرية، والتي دشنتها ثورة أكتوبر عام 1917 حيث حققت شعوب الاتحاد السوفيتي من خلالها أهم المكاسب التي يناضل من أجلها كادحو العالم. مع الإشارة إلى الأخطاء التي شابها التجربة بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة والتي أدت إلى سقوطها. مع التأكيد على ضرورة دراسة هذه

■ مراسك قاسيون

المحاضرة استعرضت الديمقراطية كتعريف، وأهم مراحل تطورها، بدءاً من اليونان حيث كان النظام السياسي في أثينا القديمة يمنح حق ممارسة الديمقراطية لفئة النخبة من الرجال الأحرار، ويستبعد العبيد والنساء من المشاركة السياسية، مروراً بأهمية الثورة الفرنسية في تطوير الديمقراطية، كما عُرج إلى كومونة باريس عام 1871 والتي تعتبر بالرغم من قصر مدتها أنها أول ثورة اشتراكية في التاريخ الحديث.

بحضور عدد من الرفاق والأصدقاء أقامت لجنة المحافظة ندوة في مكتبها بعنوان «الديمقراطية، نشأتها، تاريخها، أشكالها» القاها عضو لجنة المحافظة الفريق محمد رشيد.

عديدة من قبل الحضور ساهمت في إغنائها.

الإخطاء لتداركها مستقبلاً. وقد أعقب المحاضرة مداخلات

الراتب بعد زيادة التعويض «بهذلة مضاعفة»...

ورحلة شهرية للبحث عن «صراف آلي»



لا تزال شناعة العقوبات والحرب في سورية سارية المفعول مع اقتراب الأزمة في البلاد من اتمام عامها السادس، إلا أن تلك المبررات لا زالت تقف حجر عثرة أمام المواطن السوري في حال طالب أو اشتكى من أية معاناة يعيشها مع الخدمات عموماً وتحديداً المقدمة من الحكومة..

أرواح المصفي

مع رفع قيمة التعويض المعيشي لـ 7 آلاف ليرة سورية، ورغم هزلة الرقم، إلا أنه تحول ليكون مؤرقاً للموظف المستحق له، في كل شهر، حيث زادت معاناته مع الصرافات الآلية، المهترئة والقديمة، ليمتد زمن وقوفه في انتظار الدور أمامها إلى ساعات، قد لا تكون نهايتها مرضية للجميع، فقد يضطر للوقوف على الدور مرتين متتاليتين بسبب تحديد قيمة المبلغ القابل للسحب عبر تلك الأجهزة بـ 25 ألف ليرة فقط.

وأوضح نجم أن عدد الصرافات الفاعلة يصل إلى 260 صراف في مناطق القطر المختلف، لكن لا تعمل جميعها في الوقت نفسه، في حين يوجد في دمشق 110 صرافات فقط. وعن آلية العمل بهذه الأجهزة، قال نجم، «سعة الصراف الواحد تبلغ 8 مليون ليرة، في حال تم تغذيتها بالمبلغ كاملاً من فئة الألف ليرة، وهذا لا يحصل لذلك لا يتم تغذيتها بهذا الرقم بل أقل منه لضرورة وجود فئات العملة الأخرى، وعادة تجري تغذية الصرافات يومياً كل صباح فقط، باستثناء الصرافات على جدار المصرف التي يتم تغذيتها من مرتين لثلاث مرات يومياً حسب الحاجة».

وتطرق نجم إلى حقيقة وجود مشكلة في العمل، حيث يضطر المواطن الذي يرغب بسحب مبلغ كبير للانتظار مرتين بسبب تحديد المبلغ المسموح سحبه بـ 25 ألف ليرة، إضافة لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي والذي يؤدي لتوقف عمل الصرافات، أي شلل تام بالعملية ككل، فضلاً عن أن ارتفاع كتلة الرواتب نتيجة زيادة التعويض المعيشي أدت حتماً لمزيد من الانتظار، مع ارتفاع المبالغ المسحوبة من الصراف وبالتالي إفراغه بشكل أسرع.

المولدات.. لا مستحيل!

وعن الحلول المتوفرة لدى المصرف لهذه المشكلة، قال نجم «لا يمكن بأي حال من الأحوال تشغيل المولدات الكهربائية خارج أوقات الدوام، حرصاً على أجهزة تشغيلية هامة في المصرف، لكن هناك تجربة تغذية الصرافات بالطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية يتم اختبارها على صرافين اثنين في منطقتين مختلفتين، ويبدو أن النجاح حليف تلك التجربة، وستعم قريباً». ولابد من بعض الوعود بـ «شراء صرافات

ومع رفع قيمة التعويض المعيشي لـ 7 آلاف ليرة سورية، ورغم هزلة الرقم، إلا أنه تحول ليكون مؤرقاً للموظف المستحق له، في كل شهر، حيث زادت معاناته مع الصرافات الآلية، المهترئة والقديمة، ليمتد زمن وقوفه في انتظار الدور أمامها إلى ساعات، قد لا تكون نهايتها مرضية للجميع، فقد يضطر للوقوف على الدور مرتين متتاليتين بسبب تحديد قيمة المبلغ القابل للسحب عبر تلك الأجهزة بـ 25 ألف ليرة فقط.

صرافات خارج الخدمة.. وأخرى فارغة

اشتكى بعض المواطنين، أنه وبعد زيادة الرواتب كتعويض معيشي باتت الصرافات تفرغ بسرعة أكبر عن السابق، فضلاً عن عدم إمكانية السحب منها بسهولة بسبب الازدحام لأيام عديدة خلال الشهر.

وقال لؤي 38 عاماً، موظف في إحدى الجهات العامة، إن «معظم الصرافات الآلية خارج الخدمة.. ونضطر أن نجول على عدة صرافات في أماكن متباعدة لنجد صرافاً يعمل.. ويكون الصراف شديد الازدحام ما يجعلنا مضطرين للوقوف ساعات في الطابور لنحصل على الراتب».

بينما اشتكى عدد من المواطنين من توقف الصرافات الآلية بعد انتهاء الدوام الرسمي اليومي وكذلك خلال أيام العطل، ما يضطر الراغب بسحب مبلغ من الصراف إلى الطواف على الصرافات جميعها التي يعرفها في المدينة، وإنفاق مبالغ كبيرة أجور تكسي إذا كان مستعجلاً أو أمضاء يومه بالتنقل من مكان لآخر بحثاً عن صراف يعمل.

المصرف التجاري: نعم إنها مشكلة.. والحق على الكهربائي

ومن جهته، كما العادة، كانت المبررات جاهزة لتقديمها لتعليل التقصير وضعف الخدمة، حيث أكد أمين سر المصرف التجاري السوري أيمن نجم، في تصريح إذاعي، إن الأزمة التي أدت إلى ظروف استثنائية وتحديداً انقطاع

آلية جديدة» من أمين سر المصرف، الذي أكد أن الصرافات الموجودة حالياً في نهاية عمرها مع بلوغها السنة العاشرة من العمل، وبالتالي فتعطّلها قد يعني عدم إمكانية إصلاحها بسبب العقوبات أيضاً.

تراجع في الكتلة النقدية المصروفة

المصرف التجاري قدم بعض الأرقام عن عمله واختلاف النتائج بسبب الظروف التي طرأت مع الأزمة، حيث بدأ المصرف مع 500 صراف، بظروف مواتية للخدمة دون انقطاع للكهرباء وخطوط اتصال جيدة، ناهيك عن أن الصرافات كانت حديثة حيث كان يتم صرف كتلة نقدية كبيرة عبرها، أما الآن فتراجعت الكتلة النقدية المصروفة عبر تلك الأجهزة.

وبالانتقال للمصرف العقاري، فقد أظهرت بيانات المصرف أن مجموع الصرافات الآلية التابعة للمصرف بلغت 285 صرافاً منها 102 خارج الخدمة، و183 صرافاً آلياً فعالاً، وبالخدمة، بينما في دمشق وحدها يوجد 119 صرافاً، منها 111 فعالة، و8 معطلة.

قد تكون

العودة للزمن الماضي والتقليدية في تسليم الرواتب للموظفين، كمنطق سلفي إجرائي، هو فعله، من قبل الحكومة.

حالة لا إنسانية والمحاسبين أفضل حل!

ومع تواصل الإهمال لمشكلات وأزمات المواطنين، وعدم القدرة على إيجاد حلول فعالة لتخفيف معاناتهم المتفاقمة يوماً بعد يوم، اقترح مصدر مصرفي، لم يكشف هويته، إعادة صرف الرواتب عن طريق المحاسبين، معتبراً ذلك قد يحل إشكالية الازدحام الكبير على الصرافات الذي يعدّ مظهر غير حضاري، وحالة لا إنسانية بحق الموظفين والمتقاعدين الراغبين في صرف مستحقّاتهم من الصرافات.

سلفية إجرائية والحال كذلك قد تكون العودة للزمن الماضي والطرق التقليدية في تسليم الرواتب للموظفين، كمنطق سلفي إجرائي، هو أكثر ما يمكن فعله، من قبل الحكومة وجهاتها التابعة، مع استمرار الادعاء بالعجز عن إيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل والقضايا العالقة الأخرى، مع توفر الذريعة التي أصبحت ممجوجة «الحرب والأزمة».

دون كلل أو ملل.. مطلب محق لطلاب جامعة الفرات

روتييني، على مستوى العمل الإداري البحث، أما على مستوى التنفيذي فذلك الأمر ربما يقتصر على وضع الأسئلة الامتحانية وتحديد القاعات وتكليف المراقبين حسب البرنامج المقرر، مع عدم الإقلال من أهمية تلك الأعمال والجهود المبذولة بها، ولكن على ما يبدو عبثاً يكون حال أي مطلب عندما يواجه بالروتين والتسويق والوعود. أخيراً نضم صوتنا إلى صوت هؤلاء الطلاب بمطلبهم المحق عبر إقرار دورة امتحانية للمواد المتماثلة وغير المتماثلة وفق منهاج جامعة الفرات، في مقر جامعة دمشق كما جرت العادة.

ست طالبات وطالبين من أجل المقابلة مع وزير التعليم العالي لشرح شكواهم ومطلبهم، إلا أن السكرتارية أبلغتهم أن الموعد قد تم تأجيله للخميس الذي يليه.

روتين عبثي

على الرغم من أن مطلب هؤلاء الطلاب لا يقتضي كل ذلك الأخذ بالرد والتسويق والمماطلة على المستوى العملي والتنفيذي، فهو يقتصر ربما على اقتراح من رئيس جامعة الفرات مشفوعاً بالمبررات ومرقفاً بالقوائم، وقرار من الوزارة بتحديد موعد الدورة وبرنامجها، وهو إجراء يعتبر أقل من

الطلاب بالاسم والرقم الجامعي، في مسعى لإيصالها للجهات المعنية كي تنتظر بأمر مطلبهم.

لا يموت حق...

وفي سعيهم للمطالبة بحقهم عكفت بعض الطالبات، وعددهن عشرة طالبات، كممثلات عن مجموع الطلاب إلى مراجعة وزارة التعليم العالي، حيث تم تقادفهن من مكتب إلى آخر، إلى أن وصلوا إلى مكتب وزير التعليم العالي حيث تقدموا بطلب مقابلة مع الوزير. وعند المراجعة بتاريخ 2016/8/25، ذهب

مراسل قاسيون

بهذا العام لم يصدر قرار يقضي بإجراء هذه الدورة حتى تاريخه، وحسب أقوال بعض الطلاب المعنيين فإن هذا القرار برسم كل من مكتب التنسيق في وزارة التعليم العالي، ورئيس جامعة الفرات ووزارة التعليم العالي.

500 طالب وطالبة بانتظار الفرج

عدد الطلاب المستفيدين من الدورة المذكورة يقارب الـ 500 طالباً وطالبة، حسب القوائم الاسمية التي وقع عليها

في كل عام كان يصار إلى إجراء دورة تكميلية لطلاب جامعة الفرات المقيمين بدمشق، وذلك بعد انتهاء الامتحانات التكميلية المقررة لطلاب جامعة دمشق، في مقر جامعة دمشق تقديراً لظروفهم.

تسربت بيانات من وزارة الاقتصاد تتحدث عن القلة التي تحتكر عمليات استيراد المواد الأساسية في البلاد، وما يترتب عليها من احتكار الإجازات المقدمة من الوزارة، والتمويل المقدم من المركزي، حيث يتوازع أكبر تاجرين مستوردين الهيمنة على سوق الأعلاف، وينفرد الأول: في استيراد السكر، والثاني: في استيراد الزيوت والسمون..

أكثر من مليون دولار في شهر.. ربح مستورد «درجة 2»!



لتقدير أثر هذا الاحتكار، تقدم قاسيون نموذجاً من بيانات استيراد لمستورد «درجة ثانية» لمادة الزيت النباتي لينم الإشارة إلى المفارقات في الأسعار، وبالتالي إلى حجم الربح، ومقابلته حجم النهب..



عن أسعار السوق السوداء بهوامش تصل إلى 50-60 ليرة، فقد استقر سعر تمويل المستوردات خلال شهري حزيران وتموز من العام الحالي، عند سعر صرف 470، بينما يعتمد المستوردون وفق البيانات على سعر صرف يتراوح بين 520-530 ليرة مقابل الدولار، عند تسعير المنتجات في السوق المحلية وبالتالي فإن سياسة المركزي تتيح، لهؤلاء ربحاً بنسبة 12% كفرق سعر صرف يدفعه المستهلك كنتيجة لارتفاع أسعار السلع في السوق.

2 مليون دولار ربح خلال أقل من شهر
استيراد شحنتين من الزيوت النباتية بين شهري حزيران وتموز 2016، من أوكرانيا إلى سورية، وفق إجازات استيراد ممولة من المصرف المركزي بسعر 470 ليرة مقابل الدولار، وبقيمة 2,5 مليون دولار، تحقق للمستورد ربحاً صافياً حوالي 2,3 مليون دولار خلال أقل من شهر على أساس نسب الربح الاحتكاري السائدة في تجارة الاستيراد. فإذا كان هذا حال الربح لمستورد من الفئة الثانية، فما هو حال الربح لدى المستوردون الستة الأساسيين، والاثنان اللذان يهيمنان منهما على 70% من تمويل مستوردات المركزي؟!.

تكاليف التأمين والنقل عالية على هؤلاء، إلا أن البيانات توضح حجم هذه التكاليف الإضافية. حيث وبالعودة إلى نموذج استيراد الزيت فإن سعر الطن من زيت دوار الشمس من بلد المنشأ وهو أوكرانيا يبلغ 845 دولار، أما نفقات النقل والتأمين فهي تبلغ كحد أقصى 5% موزعة بين 0,2% نفقات تأمين، و4% نفقات نقل فقط.

وعليه فإن سعر الطن يبلغ 886 دولار، وعلى أساس سعر الصرف 470، فإن سعر اللتر بعد إضافة التكاليف كافة يبلغ 416 ل.س، بينما سعر اللتر في السوق المحلية 800 ل.س، وعليه فإن نسبة ربح المستورد بالقياس لتكاليفه تفوق 92%، والربح الصافي في الكغ يبلغ 385 ليرة تقريباً، مع العلم أن جزءاً كبيراً من التكاليف التي يتحملها هؤلاء تعود لهم أرباحاً في نهاية العام من خلال ملكيتهم الموزعة بين المصارف وشركات النقل والتأمين..

12% من الربح «فرق سعر صرف»

يتم تأمين احتياجات البلاد من السلع الضرورية حسب التصاريح الحكومية من خلال شبكة من التجار لا يتجاوز عددهم 25 تاجراً، ويحصلون على القسط الأجنبي من خلال المصرف المركزي وبأسعار نقل

سعر المستهلك أعلى 75% عن السعر العالمي سعر كغ زيت دوار الشمس في السوق المحلية 800 ل.س ويعادل 1,7 دولار على أساس سعر صرف 470 ليرة مقابل الدولار، سعر تمويل المصرف المركزي لمستوردات التجار والتي بحسب التصاريح، يفترض أن تخصص للمواد الغذائية غير المنتجة محلياً. بينما سعر الكغ عالمياً 0,97 دولار، أي حوالي 456 ليرة للكغ، وبالتالي فإن المواطن السوري يدفع 345 ليرة إضافية في الكغ، أي أن كلفة الزيت النباتي في سورية تزيد بمقدار 75% عن الكلفة العالمية. بينما الكلفة في أوكرانيا هي قرابة 340 ليرة للكغ، ويكون سعر الكلفة المحلية أعلى من سعر البلد المصدر بمقدار 135%، أي الزيادة تعادل مرة وثلاث التكلفة الفعلية من أوكرانيا.

ومحتكرو الاستيراد يحصلون على السعر المنخفض من الجودة المتدنية، ويبيعون بالسعر المرتفع عن السعر العالمي.. مستفيدين من حاجة السوق، وغياب القائمين على جهاز الدولة عن تأمين الحاجات الغذائية الأساسية، بل قيامهم بحصر الاستيراد بقلّة مدعومة بالإجازات والتمويل بالقطع الأجنبي!

5% فقط للنقل والتأمين

قد يقول قائل مردداً مبررات الحكومة، أن

■ سامر سلامة

يحصل أحد كبار التجار على حصة هامة من سوق استيراد الزيوت النباتية ومن خلال قراءة بيانات وأرقام الاستيراد نستطيع الوصول إلى الكلفة المسجلة، ومعدل الربح الاحتكاري، وصولاً إلى أثر هذا على تكلفة هذا العنصر الغذائي الهام على جيوب السوريين واستهلاكهم الغذائي..

سعر المستورد أقل 15% عن السعر العالمي

بالانطلاق من وضع أسعار الزيت النباتي عالمياً، ينبغي الإشارة إلى أن الانخفاض الكبير في أسعار المواد الأولية عالمياً لا يسري على المستوردات السورية! فقد انخفض سعر الزيت النباتي «زيت دوار الشمس» عالمياً بنسبة 6% بين شهر تموز الماضي وبداية العام، ليصل سعر طن عالمياً إلى 975 دولار، بالمقابل يقوم مستوردنا بتأمين هذه المادة من أوكرانيا بالدرجة الأولى، وبأسعار تقل عن الأسعار العالمية! ما يعطي الدلالة على جودة ونوعية، ومصدر هذه الزيوت! حيث سعر الطن من أوكرانيا يقارب 845 دولار أقل من السعر العالمي بـ 15%..

92%

12%

5%

135%

يحقق مستورد سوري للزيت النباتي معدل ربح 92% بالقياس إلى تكاليفه، أي إذا استورد شحنتين خلال شهرين بمقدار 2,5 مليون دولار، فإنه يحقق ربح خلال شهرين 2,3 مليون دولار.

يمول المستوردين بالقطع الأجنبي من المصرف المركزي بسعر صرف 470 ليرة مقابل الدولار، بينما يسعون مستورداً في بيانات التكلفة بسعر صرف 520-530 ليرة مقابل الدولار خلال الشهرين الماضيين، ويساهم هذا الفارق بنسبة 12% من الربح.

تكاليف النقل والتأمين على استيراد مستوردات الزيت النباتي من أوكرانيا لا تتعدى مجموعها 5% من تكلفة الكغ، أي أنها لا تضيف على تكلفة الكغ المستورد من أوكرانيا بمقدار 340 سوى 75 ليرة.

سعر استهلاك الزيت النباتي في سورية 800 ليرة للكغ، بينما سعره من المصدر الأوكراني 340 ليرة، أي أن سعر المستهلك أعلى من سعر المستورد بمقدار 460، وبنسبة 135%.

تحول الحكومة اهتمامها نحو المستوردات لتتال الحصص الأكبر من القرارات والتصريحات، والتداول الإعلامي المحلي.. فمن التمويل بالدولار الذي أصبح محصوراً بالمصارف، إلى جملة من الإجراءات المرتبطة بإجازات الاستيراد، وصولاً إلى إلغاء مؤونة الاستيراد، والحديث عن إلغاء المستوردات الكمالية، وهلم جرا.. إن فضائح احتكار الاستيراد تجعله الرقم واحد اليوم، ولكن ما جديد الحكومة بعد عدة قرارات..

هل تصدى الحكومة فعلاً.. للمستوردين الستة الكبار؟!



أقر مجلس الوزراء بتاريخ 2016/8/16 الجديدة» لمنح إجازات الاستيراد، وجديد الحكومة هو قديم سابقها، فهو يهدف حسب ما يمكن قراءته من التصريحات، لمنع حصر الاستيراد بمستوردين بعينهم، وتأمين حاجات التنمية، ومستلزمات الإنتاج، والضرورات، وليس الكماليات، وهذه الأهداف تذكرنا بالتصريحات الكثيرة المتعلقة بمسألة ترشيد الاستيراد سابقاً.. إلا أن الجديد المزمع قد يكون في آلية منح الإجازات لا أكثر..

عشائر محمود

2,5 مليار دولار لـ 6 أشخاص!

ويأتي هذا كله بعد أن تم تسريب معلومات من وزارة الاقتصاد تتحدث عن حصر إجازات الاستيراد سابقاً بـ 6 مستوردين أساسيين، يقومون باستيراد ما نسبته 61% من المستوردات، أي عملياً ما يقارب 2,5 مليار دولار قيمة مستورداتهم، على اعتبار أن التقدير المعلن لمستوردات سورية في 2015 بلغت 4,2 مليار دولار.

وإضافة لهذا فإن اثنين فقط من هؤلاء الستة الكبار، يحصلون على الجزء الأعظم من تمويل المستوردات، أي من القطع الأجنبي بالسعر الرسمي المخفض عن السوق من مصرف سورية المركزي، والنسبة المتداولة هي 70% من حجم التمويل.

وبالتقدير فإن التمويل الذي يشمل نسبة 20-30% من المستوردات، أي حوالي 1 مليار دولار، يعود منه 735 مليون دولار لاثنين من المستوردين الست الكبار..

وفي تقرير صادر عن المصرف المركزي في شهر 7-2016، تمت الإشارة إلى أن حجم القطع الأجنبي المباع مباشرة من المصرف المركزي بلغ في 2015: 1,2 مليار دولار، ليحصل اثنين فقط من المستوردين على 753 مليون دولار منهم..!

جديد الحكومة!

الحكومة هزت رأسها بالموافقة، عندما طرح العمال في مجلس اتحادهم هذه الأرقام أمامها، في إحياء بان «الحكومة الجديدة»: تعلم هذه التجاوزات، وهي على دراية بها، وتستعد لإنهاء احتكار الاستيراد، كما قال رئيس الحكومة، وقد بدأت القرارات تتدفق، ويمكن مناقشة عدم الجدوى في بعض تفاصيلها.. أولها: إلغاء مؤونة الاستيراد، الذي يسجل فيه التجار الحكومة، بأنه قد حصر مسألة

إجازة الاستيراد والتمويل، بكبار التجار الذين يملكون القدرة على وضع مبالغ مالية كبيرة تعادل قيمة مستورداتهم أو نسبة منها تبعاً للمادة، أثناء القيام بعملية المستوردات، وتسترد لاحقاً، ولكن التجار ذاتهم الذين حيوا الحكومة على إلغاء المؤونة علقوا، على إقرارها لاشتراط آخر، وهو وجود عدد من العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية لدى المستورد، والذي يراهم يعيد حصر التمويل بمستوردين محددين..!

أما ثانيها فهو: نقل تمويل المستوردات إلى المصارف الخاصة، عوضاً عن شركات ومكاتب الصرافة، والذي يزعم أنه سيحقق إمكانية أعلى لضبط «تمرير» إجازات الاستيراد الوهمية.. ولكن مما يظهر من الأرقام فإن المشكلة تكمن في الإجازات بحد ذاتها الصادرة عن وزارة الاقتصاد! والمشكلة السابقة كانت في أن المستوردين الممولين بالقطع الأجنبي لأغراض استيراد مواد ضرورية، لا يستوردون بالكميات ذاتها المسجلة، أو قد لا يستوردون بتاتاً، وبالتالي يستخدمون القطع الأجنبي لأغراض أخرى، وهذه المسألة ضبطها مرتبط بالمصرف المركزي والبيانات الجمركية، ويمر تدقيقها عبر المصارف، ولذلك فإن مراحل التدقيق في حقيقة الاستيراد من عدمه، ليست في الجهة المالية التي تقدم القطع، سواء كانت مصارف أم شركات صرافة، وإنما في الموضوع الآخر، أي الحكومة عبر المركزي والجمارك، مع العلم أن تمريرها عبر المكاتب أسهل من تمريرها عبر المصارف.

المناورة في التفاصيل..

لا تزال السوق السورية بشكل عام مزودة بأنواع المستوردات كافة، ولذلك فإن الآلية الحكومية في «فترة المستوردات» عبر الإجازات، لا تأخذ جدياً بعين الاعتبار مسألة الأولويات والضرورات، أو أن مجمل هذه البضائع الكمالية، أو التي يوجد بدائل محلية

أيًا كانت الإجراءات..

المليار يعود لعدة أشخاص!

بعد القرارات الحكومية كلها حول المستوردات، ينبغي القول بأنه إن كانت الحكومة جادة في التفكير بمسألة المستوردات وضبطها، ومنع الاحتكار، وتقليص الطلب على الدولار، ودعم الإنتاج المحلي، فعليها أن توقف المناورة في التفاصيل المتعلقة بالإجراءات.. فعندما تؤدي السياسة الاقتصادية إلى إيصال قرابة 735 مليون دولار، من القطع الأجنبي العائد للسوريين إلى شخصين فقط خلال سنة فالمطلوب إعادة النظر بالسياسة بمجملها.

إن المشكلة لا تكمن في تمويل المستوردات عبر المصارف، أو الشركات، بل في حجم الاستيراد، وفي تمويل المستوردات بحد ذاته وفي طريقة استخدام احتياطي القطع الأجنبي، الذي يعادل ربع الموازنة الحكومية في 2015، هذا إن كانت الموازنة الحكومية تنفق فعلياً على أوجه إنفاقها الاستثمارية لدعم الإنتاج، أو الجارية لدعم استهلاك السوريين وانفاقهم الاجتماعي.. إن سياسة تمويل المستوردات هي الضربة الأكبر لليرة السورية، رغم أنها العنوان الأول المزمع في سياسة حماية اليرة..! فأكثر من مليار دولار تخصص في 2015 لسوق الطلب على القطع الأجنبي، وأكثر من نصفها يذهب لشخصين فقط، وجلبها يذهب إلى 6 أشخاص يؤمنون حاجات السوريين الغذائية والأسعار التي يفرضونها لغذاء السوريين، ولقيمة ليرتهم، ومصير جوعهم وعلتهم الوطنية..

رفع مصرف سورية المركزي سعر الدولار بمقدار 32 ليرة تقريباً، خلال يوم واحد بتاريخ 21-8-2016، وبنسبة تقارب 6%.. وهذا الارتفاع الذي جعل السعر يسجل 517 ليرة مقابل الدولار، يأتي بعد أن استمر الارتفاع التدريجي في السوق بخطى ثابتة منذ قرابة 40 يوم، حيث سجل بتاريخ 12-7-2016 قرابة 490 ليرة في السوق..

عود على بدء.. الدولار يصعد والمركزي يلتحق!



شهر 6-2016، أي رفع المستوى العام للأسعار بنسبة 81% خلال هذه الفترة. السعر الحكومي يواكب سعر المضاربة مجدداً، دون أن تكلف أية جهة نقدية نفسها، عناء الإعلان عن تقديرها للمقدار التوازني الفعلي لليرة السورية، وليس السعر الذي يتحكم به العرض والطلب على اليرة والدولار، والاحتكار، وتحفيز السوق على المضاربة عبر المزيد والمزيد من ضخ الدولار..

فهل انتهت الفترة اليتيمة لتخفيض سعر صرف الدولار، وعدنا إلى المسار الذي تحدده السوق؟!..

شياً من المعطيات الفعلية للعملية، فهو لا يقوم إلا بتأخير عملية عودة السعر للارتفاع، وتحديد بعد أن تراكمت تلك المرحلة بسياسة أدت إلى تخفيض مباشر لقيمة اليرة، عبر رفع أسعار المحروقات بنسبة 37% تقريباً، في نهاية شهر حزيران الماضي، الذي أدى تقديراً إلى رفع المستوى العام للأسعار بمقدار 13%، مساهماً مع ارتفاع سعر صرف الدولار عبر المضاربة، والتحاق سعر الصرف الرسمي به بنقل تكاليف المعيشة للأسرة السورية، من 220 ألف ليرة شهرياً في نهاية شهر 3-2016، إلى 260 ألف ليرة وسطياً للأسرة نهاية

لم يحدث أي أمر استثنائي خلال هذه المرحلة من الممكن أن يؤثر بشكل جدي على سعر الدولار في السوق، سوى أن حاكم المصرف المركزي الجديد، أعلن عن تحرير السيولة، أي عن السماح بتزويد المودعين بالمصارف بحاجاتهم من اليرة السورية، أي إعادة ضخ اليرة، التي كان تقليص ضخها، مع التوسع في ضخ الدولار، قد أدى إلى انخفاض سعر الصرف إلى 485 ليرة، خلال شهر 6-2015..

إلا أن هذا الإجراء المؤقت كما توقع الجميع، لا يمكن أن يثبت سعر صرف الدولار، لأنه لا يغير

زائد ناقص



كغ الغنم الحي.. إلى الـ 2000؟!

تشير توقعات تشير توقعات جمعيات حماية المستهلك إلى أن أسعار اللحوم الحمراء قد تصل إلى 2000 ليرة سورية، في عيد الأضحى في حال استمرار العمل بقرار تصدير الأغنام.. ونسبة الارتفاع المتوقعة قد تصل إلى 40% في دمشق.

يذكر أن سعر اللحم الحي كان في الفترة ذاتها من العام 2012 يقدر بحوالي 230 ليرة للكغ، أي أن نسبة الارتفاع خلال 4 سنوات تبلغ 900% تقريباً.



أنفقوا لئتم دفع الكهرباء!

صرح مدير عام مؤسسة الكهرباء مصطفى شيخاني، بأن ديون الكهرباء على جهات القطاع العام تبلغ 100 مليار ليرة، 79 مليار منها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، أي بعد أن أخذ قرار رفع أسعار الكهرباء مفعوله، في الدورة المالية الأولى له. وأشار إلى أن القطاعات الخدمية مثل المياه، هي الأكثر مديونية.. مشيراً أن خيارات الكهرباء محدودة هنا لاسترداد تمويلها. ومن الطبيعي أن ينتج عجزات عن الدفع، طالما تستمر السياسة القائمة على تخفيض الإنفاق الاستثماري والجاري على المنشآت العامة، مقابل رفع تكاليف الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء، حيث ارتفعت تكاليف الكهرباء على المنشآت الصناعية العامة بنسبة تقارب 300% خلال الأزمة.



الاستثمار يدرس.. ولكن!

تعمل هيئة التخطيط والتعاون الدولي، على إنجاز دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية لصالح الوزارات: الصناعة والنقل والزراعة والاتصالات، أكثر من 16 موضوع استثماري متنوع.. بعض هذه المشاريع مقترحة من الوزارات وتدققها الهيئة، وبعضها الآخر، تم التريث بدراسته نظراً لرغبة الوزارة في انتظار مفاعل قانون التشاكية.

المرسوم 8 لعام 2007.. «حرية هروب الأرباح»



49% للشركات الأم ممثلة، بأعضاء مجلس الإدارة، فإن حصة الربح الخارجي في 2015: 1,37 مليار ليرة من ست شركات تأمين خاصة فقط، أي حوالي 3,5 مليون دولار قابلة للتحويل للخارج.

المصارف الخاصة 179 مليون دولار

صرحت المصارف للبنانية العاملة في سورية، وعددها 7 مصارف، أي نصف عدد المصارف العاملة، بأن حصتها من الأرباح من فروعها العاملة في سورية قد بلغت في عام 2015: 179 مليون دولار، وهو المبلغ القابل للتحويل للخارج من أرباح نصف المصارف العاملة فقط في سورية..

وبأخذ هذه المبالغ التقديرية فقط، ومن أجزاء من قطاعات محددة، فإن الأموال التي يمكن أن تحول بالطرق الشرعية سنوياً من سورية لخارجها، بعد أن تحصل باليرة وتحوّل إلى دولار تبلغ قرابة 385 مليون دولار في عام 2015. من الاتصالات ومن 50% من المصارف الخاصة وشركات التأمين فقط.

بداية الأزمة، ويتيح اليوم لما تبقى منها بإخراج دوري لأرباحه التي يجنيها من الاستثمار في الظروف السورية الحالية.. ويمكن أن نجري تقديراً بسيطاً للحجم الذي يمكن أن تبلغه هذه الأموال الخارجة خلال عام 2015، من خلال القطاعات الرئيسية التي يستمر رأس المال الأجنبي بالاستثمار بها في سورية، محققاً أرباحاً:

الاتصالات 9,7 مليون دولار

شركة mtn للاتصالات الخليوية، والتي تعود نسبة 97,4% من رأس مالها وإيراداتها وأرباحها لممثلي الشركة الأجنبية، بحصة ربح خلال 2015 تقدر بـ 3,8 مليار ل.س = 9,74 مليون دولار بسعر صرف السوق في نهاية 2015: 390، وهذا المبلغ قابل للتحويل للخارج في عام 2015.

شركات التأمين 3,5 مليون دولار

بلغت أرباح 6 شركات تأمين من أصل 7 في عام 2015: 2,8 مليار ليرة، وإذا ما افترضنا أن نسبة

«يحق للمستثمر سنوياً تحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأرباح والفوائد».

هذا ما ورد في المادة 5 من المرسوم رقم 8 لعام 2007، وهو أحد المراسيم الناضجة لقوانين الاستثمار.

وفق هذا المرسوم يمكن لأية قوى اقتصادية أجنبية تعمل في سورية، وتمتلك حصة من رؤوس أموال، أو منشآت أو عقارات، أن تخرج أرباحها المجدية باليرة في الاقتصاد السوري، إلى خارج البلاد بعد أن تحولها إلى عملة قابلة للتحويل في داخل سورية، أي إلى دولار.. ويعتبر هذا البند واحداً من تسهيلات الاستثمار العالمية، التي تجعل عملية الاستثمار الأجنبي غير مشروطة بالقيام باستثمار أرباحهم في الاقتصاد المحلي، وتوسيع رأس المال ضمنه..

وإن كانت مفاعل هذا القانون المدرج ضمن جملة القوانين والإجراءات الدولية، التي تطلب تحرير حركة رؤوس الأموال، أو ما يسمى بتحرير ميزان المدفوعات، لم تظهر بشكل واضح قبل الأزمة، فإن مجرد وجودها اليوم، يتيح التنبؤ بأثرها على عملية إخراج القطع الأجنبي خارج البلاد، بعد بيع اليرة المجدية كريح، وشراء الدولار، وإخراجه! ولهذه العملية أثر هام على التوازن ما بين العرض والطلب..

وعدم إجراء تقييد أو تعديل في هذا البند، أتاح خروج رؤوس الأموال الأجنبية، العاملة والمساهمة والمودعة في سورية بشكل سريع في

كتب وزير المالية اليوناني السابق يانوس فاروفاكس YANIS VAROUFAKIS، والبروفسور في الاقتصاد ضمن جامعة أثينا، مقالاً يتحدث فيه عن سياسة أسعار الفائدة السلبية ودلالاتها في ظل «الانكماش العظيم» الذي يعيشه الاقتصاد العالمي اليوم وفق تسمية الاقتصادي اليوناني..

سياسات أسعار الفائدة السلبية..

فاسيون تنشر جزءاً هاماً من المقال المنشور في موقع project syndicate بتاريخ 2016-8-22..

■ يانوس فاروفاكس
project syndicate

كل الأشياء القيمة لها تكلفة ما، وما من شيء يحمل سعراً سلبياً، إلا إذا كان «أمراً خبيثاً»، مثل النفايات السامة، فقط منتجات من هذا النوع، يدفع مالكيها تكلفة أو رسوماً لأي شخص مستعد لإخفائها!.. ولكن هل هذا يعني أن أسعار الفائدة السلبية، تعبر عن أن «المال قد سلك منعطفاً سيئاً»؟!

في اقتصادات السوق، يمثل المال مقياساً لقيمة السلع والخدمات. وسعر الفائدة هو ثمن هذا المقياس. ثمن المال ذاته. فعندما يكون السعر صفراً، لا يصبح هناك فارق ما إذا كان المال محفوظاً تحت الفراش أو مقررًا، لأن الاحتفاظ بالمال أو اقتراضه يصبح بلا تكلفة.

كيف يكون سعر المال صفراً أو أقل؟!

ولكن كيف من الممكن أن يصبح سعر المال صفراً؟ وكيف من الممكن أن يصبح سلبياً، كما هي الحال الآن في قسم كبير من الاقتصاد العالمي، وكيف وصلنا إلى أن «يرشو» أثرياء العالم الحكومات لكي تقترض منهم أكثر من 5,5 تريليون دولار أميركي؟

لن تكون الإجابة عن هذه التساؤلات إلا من الصنف الذي يفتحه أهل الاقتصاد: فهي إجابة فلسفية سياسية، وبالتالي لا يمكن اختزالها في تفسير إيجابي منمق. بعبارة أخرى، لا بد أن تتعلق الإجابة بجوهر المال.

في سوق المزارعين، يبدأ البائعون الذين لديهم مقادير ضخمة من البطاطا غير المباعة في خفض السعر إلى أن يصل إلى مستوى «ربما يكون منخفضاً للغاية، ولكنه لا يصل إلى الصفر» تباع عنده كل البطاطا. وفي المقابل، في كل مرة انخفض فيها سعر المال منذ الأزمة المالية عام 2008، ينخفض الطلب عليه وترتفع المدخرات غير المستثمرة. ومن الواضح أن المال ليس كالبطاطا أو أي شيء آخر يمكن تحديد معامله بوضوح.

ولكي تفهم كيف يكون المال «القيمة العظمى» في مجتمعاتنا ثم يعود علينا بعائد سلبي، عليك تخيل أنك صاحب مشاريع تضع أموالك في البنك، أو أن بنكاً ما حريص على تقديم مبالغ ضخمة للاستثمار في أعمالك. لا بد أنك ستمضي لياليك محروماً من النوم تتساءل ما إذا كان ينبغي لك أن تستثمر في منتج جديد. أي ما إذا كان ينبغي لك أن تستغل قدرتك على الوصول إلى المال لحمل مجموعة من الآخرين على العمل بالنيابة عنك، أي استثمار هذا المال.

ولكن في زمن الانكماش العظيم اليوم، ينبغي أن يكون أكثر ما يقلقك هو القوة الشرائية التي قد يتمتع بها زبائن بضاعتك، وتغير هذه القدرة في المستقبل، فهل ستظل لديهم القدرة والرغبة في شراء منتجك الجديد بأسعار وكميات مرتفعة بالقدر الكافي؟

ولنفترض أنك أخذت في ظل حرماتك من النوم تقلب موجات الراديو أو التلفزيون، فإذا بك تسمع رئيسة بنك الاحتياطي

الفيدرالي الأميركي جانيت يلين ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي وهما يصرحان بأنهما يفكران في خفض أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى. فهل تنهج إزاء احتمال انخفاض تكاليف تمويلك؟ وهل تجد الدافع لاستثمار أموالك الآن بعد أن أصبحت تكسب فائدة أقل «بل وربما حتى سلبية»؟ كلا وألف كلا. غالباً ستنتزع كثيراً وتقول: «يا إلهي! إذا كانت جانيت يلين وماريو دراغي يفكران في المزيد من خفض أسعار الفائدة، فمن المؤكد أنه لديهما من الأسباب الوجيهة ما يجعلهما يعتقدان أن الطلب سوف يظل منخفضاً» ومن ثم تقرر التخلي عن خطتك الاستثمارية.

وعندها ستقول لنفسك: «من الأفضل أن أقترض المال بلا تكلفة تقريباً، ثم أعيد شراء بعض أسهم شركتي، فأعزز الطلب عليها، وبالتالي أرفع أسعارها بذلك، وأكسب قدرًا أكبر من المال في البورصة، ثم أودع الأرباح في البنك تقريباً لأيام عصبية مقبلة». وبالتالي، لن تقوم باستثمار المال المعروض عليك إلا في القطاع المالي، وسيهبط سعر المال، ويزداد المعروض منه.

استقلالية البنوك المركزية هي المشكلة!

ينهمك القائلون على البنوك المركزية اليوم، والذين لم يتوقعوا قط الانكماش العظيم، في محاولة العثور على سبيل للخروج بالاستعانة بنماذج اقتصادية، واقتصادية قياسية لا يمكنها تفسير الانكماش أبداً، ناهيك عن الإشارة إلى الحلول. وترفض البنوك المركزية، غير الراغبة في مجرد التشكيك في العقيدة السياسية التي تقول: إن البنوك المركزية لا بد أن تكون محايدة سياسياً، مجرد التفكير في المال باعتباره أكثر من مجرد «شيء». وعلى هذا فإنها تستمر في البحث عن حل تكنوقراطي لمشكلة تستصرخنا طالبة حلاً سياسياً يتسم بقدر من الفطنة الفلسفية.

إنه سعي وراء سراب. فبمجرد انخفاض سعر المال «أسعار الفائدة» إلى الصفر، حاولت البنوك المركزية شراء جبال من الديون العامة والخاصة من البنوك التجارية لمنحها الحافز للإقراض بحرية. وقد ذهب البنك المركزي الأوروبي حتى الآن إلى الدفع للبنوك لكي تقترض الشركات، وفي الوقت نفسه معاقتها إذا لم تقدم القروض «عن طريق أسعار فائدة سلبية على احتياطات فائضة».

ولكن المصرفيين وأصحاب الأعمال، الذين اعتبروا هذه التدابير استجابات يائسة لتوقعات الانكماش، دخلوا في إضراب عن الاستثمار، في حين استخدموا أموال البنك المركزي لتضخيم أسعار أصولهم «الأسهم، والأعمال الفنية، والعقارات، وما إلى ذلك». ولم يفعل هذا شيئاً يذكر لإلحاق الهزيمة بالانكماش العظيم؛ وتحريك الإنتاج، بل جعل الأثرياء أكثر ثراءً، وهي النتيجة التي عززت بطريقة أو بأخرى من اقتناع القائمين على البنوك المركزية بضرورة استقلال البنوك المركزية.



*ينتهي الاقتصادي اليوناني، ووزير المالية السابق، مقاله، بالإشادة بطروحات لبعض القائمين على البنوك المركزية العالمية، والذين يعتبرهم خارج «القطاع» الذي يتمسك باستقلالية السياسة النقدية، والمصارف المركزية عن السياسة الاقتصادية للحكومات.. ومعتبراً أن الوقت قد حان لعقد «عهد جديد» في إشارة إلى السياسة الاقتصادية الكينزية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الكساد العظيم.

السياسة النقدية، والمصارف المركزية عن السياسة الاقتصادية للحكومات.. ومعتبراً أن الوقت قد حان لعقد «عهد جديد» في إشارة إلى السياسة الاقتصادية الكينزية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الكساد العظيم.

هل «العهد الجديد».. جديد فعلاً؟

يركز الاقتصاديون أمثال ستيغليتز، وفاروفاكس، بل وكبار الأثرياء العالميين مثل روتشيلد، وسوروس، وكارل إيكان، على دور السياسة النقدية، والمصارف المركزية في الأزمة الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم، معتبرين أن هذه السياسة القائمة على تخفيض أسعار الفائدة ووصولها إلى مستويات سالبة، مع المزيد من «المال السهل» أي ضخ الأموال بتكلفة منخفضة، لم تتجح بتحقيق الغرض منها، وهو تحفيز النمو الحقيقي، وبالمقابل ساهمت في تضخيم أسعار الأسهم نتيجة استثمار هذه الأموال في البورصة، ما أصبح يهدد بانفجارات وخسارات متتالية في أسواق الأسهم المالية العالمية، كما يحذر كل من سبق ذكره.. إلا أن ما يتحدثون عنه اليوم وضوحاً هو ما يجري منذ ثمانينيات القرن الماضي، مع التوسع الكبير في القطاع المالي العالمي، عندما انتقل الوزن الأساسي لاستثمار رؤوس الأموال في هذا القطاع، بدافع أساسي، هو تراجع العائد في الاستثمار الصناعي، وفق ما أسماه ماركس: ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال. اليوم تنقل الأزمة الاقتصادية العميقة، إلى العن، مسألة انتهاء الجدوى من القطاع المالي العالمي في زيادة الربح، وإخفاء الأزمة.. بل تدفع كبار أصحاب رؤوس الأموال للبحث عن «حل جديد»، وتحديداً بعد أن أصبح الاستمرار في تضخيم الأسعار في القطاع المالي، خطراً حقيقياً في حال انفجاره..

ولكن هل يعرضون حلاً جديداً؟! لا تزال الحلول الاقتصادية المطروحة اليوم، هي من وحي التجربة القديمة لمرحلة «العهد الجديد» بعد أزمة الكساد العالمي، أي بتجنيد الحكومات والبنوك المركزية في سياسة واحدة، تعبى القوى وتدير السياسة الاقتصادية بما يخدم إدارة التراجع، وهو ما قد يكون جوهر انتقاد سياسة استقلالية البنوك المركزية، التي أصبح من المطلوب ضبطها في عملية إدارة الأزمة بالطريقة السابقة، فهل تنفع هذه الطريقة بعد أكثر من ثمانية عقود؟! وهل لدى رأس المال العالمي وسائل لزيادة معدل الربح الحقيقي؟! هذه الأسئلة لم تجد طريقها بعد إلى النقاش العلني اليوم لأنها تلامس عرق أزمة الرأسمالية البنوية كما تحدث عنها ماركس..

ترزح السعودية تحت وطأة الانتكاسات السياسية الواضحة في اليمن، إذ يبدو أن موازين الصراع المحلية لا تسير وفقاً للأهواء الخليجية التي عولت مطولاً على إمكانية حسم الصراع «بالضربة العسكرية القاضية» التي شكّلت «عاصفة الحزم» إحدى تجلياتها.

عن صراع الحكم.. والأزمة السعودية في اليمن



المتحدة بشكل دائم، ومتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية. وترى واشنطن أن الرجل من أكثر المرشحين المرغوبين للعرش السعودي.

في المقابل، لا يمكن الحديث عن وجود منافس مغاير تماماً لبن نايف، فعلى الرغم من الصراع الجاري بين الأخير وبين سلمان، إلا أن الشخصين متفقين تقريباً على السياسات السعودية في الإقليم. غير أن الدعم المقدم أميركياً لبن نايف لا يزال كاسحاً بالمقارنة مع ذلك الموجه إلى بن سلمان.

هل يمكن الخروج المشرف من الحرب اليمنية؟

يعتمد بعض المحللين على الزيارات المتكررة لبن سلمان إلى روسيا، للقول أن الرجل يسعى للحصول على دعم روسيا في صراعه على الحكم. وقد التقى مؤخراً الممثل الخاص للرئيس الروسي في الشرق المتوسط وشمال أفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف. ويرى محللون أن ذلك دليل على الأهمية المتزايدة التي تتأهلها روسيا في الحسابات السعودية، على خلفية مشاركتها الفاعلة والثابتة القضايا الدولية.

في المقابل، يبدو الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، يسير في الاتجاه ذاته، معلناً «استعداده» للتعاون مع روسيا في اليمن. أما العلاقة التي تربط الشخصين، من خلال إيفاد أحمد علي عبد الله صالح «ابن الرئيس السابق»، للحديث مع بن سلمان بشكل دائم، يراها البعض دليلاً إضافياً على «اقتراب بن سلمان من المحور الروسي».

روسيا بطبيعة الحال غير مهتمة بفوز سعودي في اليمن، ومثل هذا الفوز يعتبر أمراً مستحيلاً. ومع ذلك، يوجد احتمال بأن تساعد روسيا «التحالف السعودي» لتحقيق «هزيمة مشرفة»، والشروع في عملية السلام، وبالتالي، أن تسمح للسعودية بالخروج من المغامرة اليمنية دون فقدان الحد الأدنى من ماء الوجه.

فقط أفيد عن أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب ما يسمى بـ«مجموعة التخطيط العسكري» من السعودية، والتي زعمت وكالات أنباء غربية أنها وفرت المعلومات الاستخباراتية التي شكّلت العمود الفقري للتحركات السعودية داخل الأراضي اليمنية. مما يعني أن هناك تناقضاً اليوم بين السقوف التي يضعها كل من اللابعين «الأمريكي» والسعودي لما يمكن تسميته من الحرب اليمنية.

بن نايف.. مقابل بن سلمان

القارئ للصحافة السعودية، وخصوصاً لمجموع «مقالات الرأي» التي تنشر فيها، يمكنه تلمس «صراع الآراء» الجاري داخل «الأسرة الحاكمة» في السعودية. إذ تتفق معظم هذه الصحف، ضمناً، بأن حكم الملك سلمان قد لا يطول «بسبب مرضه»، وأن انتقالاً للسلطة نحو «أفراد الجيل الثاني» لا بد أن يلعب دوراً حاسماً في التوجهات الاستراتيجية للسعودية.

لا تخفي الآراء الواردة من السعودية، أن اصطداماً قد بدأت بوادره تظهر على السطح بين ولي ولي العهد، محمد بن سلمان «وزير الدفاع»، وبين ابن عمه ولي العهد، محمد بن نايف، أما محور هذا الاصطدام فيتمثل في الصراع على السلطة في المستقبل القريب.

في «كباش الأقاليم» نجد أن هناك المزيد من المحللين المنضمين إلى لواء المعتقدين بولاء بن نايف المطلق للولايات المتحدة، ويقال بأنه تبنى «الدور الحرجي» في الأزمة اليمنية، كما كان لمجموعته داخل الدولة السعودية الدور الرئيسي في تنسيق طبيعة المشاركة السعودية في الحرب السورية. وهناك اتهامات للرجل بأنه كان من المدربين في مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي إبان دراسته في الولايات المتحدة. ووفقاً لـ«تسريبات ويكيليس» التي طالت مجموعة من الرسائل الإلكترونية للسفارات السعودية حول العالم، فإن بن نايف موالياً للولايات

تشير معطيات الميدان اليوم إلى تقدم مرحلي للحلف المناوئ للسعودية، الذي يضم جماعة «أنصار الله»، والقوات الموالية للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، وهو الحلف الذي بات يوجّه ضرباته إلى العمق السعودي في نجران، بعد سيطرته على أجزاء واسعة من أراضي الشمال اليمني.

محرر الشؤون العربية والدولية

من ينظر إلى المشهدين الميداني والسياسي في اليمن اليوم، يكاد يخلص للوهلة الأولى إلى الاستنتاج بأن المعركة باتت محسومة والكفة مرجحة لمصلحة التحالف الذي يجمع «أنصار الله» بالرئيس اليمني السابق صالح، غير أن ذلك الاستنتاج لا يبدو واقعياً بالنظر إلى الحقيقة القائلة بأن معظم الحلول التي تنتظرها «المناطق الساخنة» على رقعة الصراع العالمية، سوف لن تشكّل «انتصارات ماحقة وساحقة» لأحد الأطراف السياسية على حساب الأطراف الأخرى، بل ستكون تلك الحلول انعكاساً فعلياً، بهذا الشكل أو ذاك، للتغيرات الدولية الجديدة.

المشهد على الأرض اليوم

في مقابل سيطرة قوات «التحالف العربي» بقيادة السعودية، وتنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية على أراضي الجنوب اليمني، يذهب التحالف الذي يجمع «أنصار الله» بالرئيس السابق صالح، للسيطرة على أراضي الشمال اليمني، مع ما يرافق ذلك من هجمات متكررة على مناطق الجنوب السعودي، لا سيما في نجران.

ومع الاستعصاء الذي تواجهه قوات «التحالف العربي» في البلاد، أعلن ممثلو «أنصار الله» و«حزب المؤتمر الشعبي العام»، بالإضافة إلى بعض الأعضاء من منظمات وأحزاب سياسية أخرى، تشكيل حكومة تشمل هذه المكونات السياسية، في الوقت الذي انهارت فيه المحاولات السعودية لإقامة حكومة مؤقتة في عدن، كان من المفترض أن تكون مماثلة لما بات يعرف بـ«حكومة الحوثيين» في أراضي الشمال.

يوجد احتمال بأن تساعد روسيا «التحالف السعودي» لتحقيق «هزيمة مشرفة» والشروع في عملية السلام

وبالتوازي مع تركّز عمل حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي انطلاقاً من العاصمة السعودية الرياض، شرعت قبائل محلية عدة في مدينة نجران السعودية إلى الدخول في تمرد يبدو أنه طويل ضد السلطات السعودية، وتطالب هذه القبائل بعودة أراضي نجران إلى اليمن. يشير هذا المشهد برمته، إلى وجود رغبة ربما لدى الأطراف المناوئة لحكومة الرئيس هادي، لـ«تجربة حظها» مجدداً في محاولة حسم المعركة عسكرياً وسياسياً.

التناقض السعودي (الأمريكي) في اليمن

تتحمل السعودية قسطاً أساسياً من عبء المعركة اليمنية، تليها الإمارات والبحرين، أما المشاركات الأخرى في الحرب، فلا تعدو كونها مشاركة إسمية اضطرت الدول إلى إعلانها تحت ضغط الرغبة السعودية في إضفاء طابع «شرعي عربي، ولاحقاً إسلامي» على التدخل العسكري في الشؤون الداخلية في اليمن.

في الوقت ذاته، تواجه هذه الدول فشلاً ذريعاً في تدخلها الجاري على الأراضي السورية، ومنذ خروج تركيا (على الأقل مؤقتاً) من التورط في المماحكات مع روسيا وإيران، فإن الموقف السعودي أصبح أكثر حرجاً، ويبدو أنه سيكون أكثر ضعفاً في أية عملية سياسية قادمة في سورية.

على هذه الأرضية، ترى السعودية في اليمن معركة غير محسومة بعد، من الممكن أن تكون غطاء للفشل المنتظر في سورية التي تولت أزمته بشكل واضح، وأمام هذا الحال، نجد اعترافاً أميركياً علنياً بعدم جدوى الحملة العسكرية في اليمن، وبالأمس القريب

الصورة عالمياً

ما الذي قدمه «حزب العمال» للبرازيل؟



قام الرئيس البرازيلي الأسبق، فرناندو كاردوسو، بانتهاج سياسة عرفت باسم «محاولات كاردوسو» أو «خطة الريال» التي قامت على مبدأ دمج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي، والتي سببت أزمة اقتصادية حادة ضربت البرازيل عام 2002.

• أعلن قائد القوات الجوية الفضائية الروسية، الفريق أول فيكتور بونداريف، أن خمس منظومات للدفاع الجوي من طراز «إس-300»، قدمتها روسيا لكازاخستان مجاناً ستُنشر قريباً.

• وصل وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، يوم الأربعاء الماضي، إلى مدينة جدة في زيارة رسمية للسعودية، ترأس على الوضع في اليمن والملف السوري.

• كشف مسؤول أمريكي يوم الأربعاء 24/ آب أن 4 سفن تابعة للحرس الثوري الإيراني قد «تحرشت» بمدمرة أمريكية، من خلال «عملية اعتراض بسرعة عالية» قرب مضيق هرمز.

• قالت وسائل إعلام محلية بلجيكية يوم الاثنين الماضي 22/ آب أن امرأة قامت بطعن ركاب على متن حافلة في العاصمة بروكسل، وحاولت قوات الشرطة التي وصلت للمكان محاصرة المرأة، لكنها هربت.

• أعلنت مدامية الأسير الفلسطيني، بلال كابد، موافقة موكلها على تعليق إضرابه المفتوح عن الطعام - الذي استمر 71 يوماً - مقابل اتفاق مع النيابة العسكرية لقوات العدو بتحديد فترة اعتقاله الإداري زمنياً.

• بدأت واشنطن وسينول يوم الاثنين الماضي 22/ آب مناورات عسكرية مشتركة سنوية في سياق «الحفاظ على جاهزية قوات الجانبين ضد أي عدوان محتمل وسط تهديدات بيونغ يانغ بشن ضربة نووية وقائية».

المواد الخام في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي أدى بالتالي إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003.

برنامج الإعانات الاجتماعية

هذه المعطيات والأرقام تحققت ضمن خطة الإصلاح الاقتصادي ذات التوجه اليساري التي تبنها «لولا دا سيلفا»، مضيفاً إليها شق يتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل.

وقد كان في قلب هذا الجانب سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ«بولسا فاميليا»، وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0,5% من إجمالي الناتج المحلي، بتكلفة تقدر بين 6 و9 مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستوياتها وتحسين معيشتها.

وقد كانت إنجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي. وإذا كانت برامج «لولا» لم تقض على الفقر تماماً، إلا أنها قد حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة «الطبقة الوسطى الجديدة»، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين أنه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص يتراوح دخلهم من 457 إلى 753 دولاراً شهرياً.

كما أن دخل أفقر 10% من السكان كان يزداد سنوياً بنسبة 9% عن طريق عمليات رفع الحد الأدنى للأجور، في حين كان دخل الطبقات الغنية يزداد بنسبة 2-4% سنوياً، وهذا يعني تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة جزئية.

دولار حسب القوة الشرائية»، ليضع البرازيل في مرتبة تاسع أكبر اقتصاد في العالم، وفي المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية مع متوسط ناتج محلي للفرد بلغ أكثر من 6000 دولار في عام 2007.

في عام 2007، تجاوز حجم الإنتاج القومي التوقعات، ليضع البرازيل تقف إلى جانب العمالقة الاقتصاديين الجدد، روسيا الهند والصين، ولتصبح البرازيل سابع اقتصاد عالمي في العام 2015.

وبعد أن كان صندوق النقد الدولي يعطي القروض للبرازيل حتى عام 2002، أصبح مديناً للبرازيل بـ14 مليار دولار عام 2011. تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خفضت ضرائب الفائدة من 13,25% إلى 8,75% وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمنتجين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص عمل، ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو، وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر جزئياً. بينما تشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.

جرى توسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن، والواقع أن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وأنهار وأمطار بوفرة كبيرة، ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي، وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضاً ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم لولا دا سيلفا، وقبل الأزمة العالمية في 2008، واستفادت من ارتفاع أسعار

إعداد: آلان كرد

اتجهت محاولات كاردوسو «الإصلاحية» منحى تبني سياسات السوق الحر والاستنادة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة رئاسته. كما اتجهت سياسات كاردوسو أيضاً نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة، مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج، لمصلحة شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900%، وهكذا «انحرفت» محاولاته نحو مسارها الطبيعي، أي إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة، ولم تحقق تقدماً في الإنتاج، بل تقدماً فقط في قطاع المال وزيادة في الديون وتعميد أكبر للزراعة، وبالطبع استمرار الأوضاع الاقتصادية المتردية للطبقة الفقيرة، وانخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي وحدوث نقص حاد في الكهرباء سبباً لأضراراً للزراعة والصناعة.

سابع اقتصاد عالمي

على إثر هذه الأزمة، صعد اليسار البرازيلي ببرنامج سياسي من أجل الخروج من الأزمة، حيث تم انتخاب لولا دا سيلفا رئيساً للبرازيل عام 2002، بعد حصوله على 60% من الأصوات، وأعيد انتخابه عام 2006 حتى 2011، حيث انتخبت ديلا روسيف رئيسة للبرازيل استمراراً للتيار اليساري ذاته المتمثل بحزب «العمال البرازيلي» الذي كان محتوى برنامجه رفع مستوى الاقتصاد الإنتاجي في البلاد.

الناتج المحلي الإجمالي للبلاد تعدى 1 تريليون دولار أمريكي «أو 1,8 تريليون

دخل أفقر 10% من السكان كان يزداد سنوياً بنسبة 9% في حين كان دخل الطبقات الغنية يزداد بنسبة 2-4% سنوياً.. وهذا يعني تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة جزئية

اللغز الأمريكي في ليبيا: كيف صارت



بشكل متزايد. وأخيراً، في نهاية عام 2015، ظهر في ليبيا قطب السلطة الثالث: «حكومة الوحدة الوطنية» برئاسة فايز السراج. وتم إنشاء هذه الحكومة وفقاً لاتفاقية «الصخيرات» التي وقعت في المغرب بدعم من الأمم المتحدة. ولكنها لم تتمكن حتى الآن من أن تصبح قوة موحدة يمكنها أن تضع حداً لازدواجية السلطة في ليبيا. وبدلاً من توحيد البلاد، أصبحت تلك الأخيرة غارقة في نزاع بين ثلاث قوى سياسية: فبالإضافة إلى حكومي طبرق وطرابلس، تمت إضافة حكومة منفى جديدة، تستقر مؤقتاً في تونس.

مناطق النفوذ

الحكومات الليبية الثلاث، تشعر الآن بالقلق الأشد بشأن قضية واحدة - وحدة أراضي الجمهورية. فمعظم أراضي ليبيا توجد خارج إطار تأثيرهم الحقيقي. أما حكومة فايز السراج ليس لها دعم أو تأثير على الأرض، ما يجبرها على البقاء في تونس المجاورة. في طرابلس، حال الحكومة أفضل نوعاً ما، ولكنها في واقع الأمر تسيطر فقط على العاصمة وضواحيها، ما يجعل موقفها ضعيفاً إلى حد ما. فأولاً، ليس لديها إمكانية الوصول إلى حقول النفط في طرابلس في أقصى الشمال الغربي، فضلاً عن ابتعادها عن قنوات نقل وتصدير النفط. ثانياً: هذه المنطقة تشهد أقوى نشاطاً للمتطرفين، وخصوصاً تنظيم «الدولة الإسلامية». ثالثاً: الوضع الدولي للرعاة الرئيسيين لحكومة طرابلس - قطر وتركيا - الآن ضعيف. ودعم «الإخوان المسلمين» بعد

من وجودها، قامت حركة «الإخوان المسلمين» في مصر، بجهود ضخمة للتحويل من منظمة إرهابية متطرفة، إلى حركة سياسية قانونية، وتوجت هذه الجهود في العام 2012، عندما تمكنت الحركة بوسيلة قانونية تماماً «الانتخابات» من الوصول إلى السلطة في بلد مهم في المنطقة. وهذا بدوره أدى إلى إطلاق يد «الإخوان»، ليس في مصر فقط، ولكن أيضاً في بلدان أخرى حيث كانت لديهم فروع. وتمكنت الحركة من ترسيخ صفة «الإسلاميين المعتدلين»، لتصبح شريكاً كامل الحقوق في العملية السياسية. ومع ذلك، اعتقال الرئيس المصري، محمد مرسي، وغيره من قادة «الإخوان المسلمين» والاعتراف اللاحق بالحركة على أنها إرهابية، كان شديد الضرر بمواقفهم في المنطقة، بما في ذلك في ليبيا، حيث تم إنشاء حزب «العدالة والتنمية» على النمط الإسلامي المصري، وكان الحزب جناحاً سياسياً ليبيا لحركة «الإخوان».

وتفاقم الوضع بسبب حقيقة أن ليبيا شهدت توسع نشاط الهيكل المتطرفة حقاً، والمرتبطة بدرجة أو بأخرى ب«تنظيم القاعدة»: على سبيل المثال، «كتيبة 17 شباط» و«أنصار الشريعة»، والتي، على وجه الخصوص، مسؤولة عن الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتل السفير الأمريكي، كريستوفر ستيفنز، في العام 2012. ونتيجة لذلك، فإن الحدود بين «الإسلاميين المعتدلين» و«الراдикаليين»، وهي اصطلاحات للتفريق بينهما فقط، أصبحت متماهية

إن الحدود بين
الإسلاميين
المعتدلين
و«الراдикаليين»
في ليبيا وهي
اصطلاحات
للتفريق بينهما
فقط أصبحت
متماهية بشكل
متزايد..

خسارة «المؤتمر الوطني العام» في الانتخابات في شهر حزيران من عام 2014، واستيلاء حزب العدالة والتنمية على السلطة في العاصمة، ما اضطر خصومهم للتحرك في برقة. ومنذ ذلك الحين، يشهد هذا البلد ازدواجية في السلطة: في طرابلس، يستقر «المؤتمر الوطني العام» المعلن من جديد، والذي تشكلت على أساسه الحكومة، في حين أن القوى التي فازت في الانتخابات اضطرت لأسباب أمنية للانتقال إلى طبرق، حيث بدأ مجلس النواب والحكومة التابعة له أعماله في أحد فنادق المدينة.

ومنذ ذلك الوقت، توجد في ليبيا حكومتان وبرلمانان متوازيان، لا يعترفان ببعضهما البعض ويشككان في شرعية بعضهما. ورغم أن النظام في طبرق يحظى بالدعم على الساحة الدولية، بعد أن تم الاعتراف به من قبل المجتمع الدولي، تمكنت السلطات في طرابلس من الطعن في نتائج انتخابات مجلس الشورى في المحكمة العليا في ليبيا، التي أصدرت حكماً بضرورة حل مجلس النواب.

وبدأت التناقضات بين القطبيين السياسيين في الظهور قبل انتخابات عام 2014، وهي أيديولوجية في المقام الأول. بين القوى التي انتقلت إلى طبرق، و«الإسلاميين»، الذين احتفظوا بالسلطة في طرابلس، حيث كان الدور الرئيسي لحزب «العدالة والتنمية». توسع الانقسام بين الحكومتين بعد وصول الرئيس السيسي إلى السلطة المصرية في تموز من عام 2013. والحقيقة هي أنه على مدى 80 عاماً

عانت الحكومات الليبية الثلاث جميعها من معضلة واحدة: وحدة أراضي البلاد. فمعظم أنحاء ليبيا، توجد اليوم فعلياً خارج إطار السيطرة الحقيقية لهذه الحكومات، في حين تتوسع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي، وتقترب مناطق نفوذه بشكل خطير من ميناء رأس لانوف، الذي يتم عبره تصدير معظم النفط، الأمر الذي «يجبر» الغرب على النظر في «تدخل أكثر نشاطاً» في ليبيا.

■ بقلم: ليونيد إساياف إعداد: سعد خطار

كشفت أحداث «الربيع العربي» التي عصفت في شرق المتوسط عن تحديات عديدة، وغالباً هائلة، لطالما تجاهلها الحكام العرب لسنوات عديدة. وفي حين كانت الحركة الشعبية مهلكاً للسلالات الحاكمة في بعض البلدان، لا تزال في طورها الأول في بعض الدول داخل المنطقة، ويبدو أنها ستتحقق وقتها المطلوب موضوعياً قبل أن تتجزأ المهام المطلوبة منها.

في ليبيا، تبرز مسألة الحفاظ على البلاد في حدودها الحالية، بعد غزو حلف «الناوتو» لها، بوصفها المسألة الأكثر حدة. إذ تنقسم البلاد، ليس فقط على طول حدود المناطق التاريخية الثلاث - برقة وطرابلس وفزان - ولكن حتى هذه المناطق أيضاً مقسمة إلى العديد من الأجزاء غير المستقرة، والمتذبذبة بين مراكز السلطة السياسية في البلاد.

من حكومتين إلى ثلاث
تعقد الوضع في ليبيا بشكل كارثي بعد

البلاد بؤرة للتنظيمات الفاشية الجديدة؟

العالم العربي، بما في ذلك في ليبيا نفسها، التي لا يمكن أن تتباهى بها الدول الغربية، لا تقدم أي ثقة بأن التدخل العسكري هذه المرة، يمكن أن يكون مفيداً. على العكس من ذلك، مثل هذا التدخل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الليبية وسيبب رفضاً قوياً لمبادرات «الناو» العسكرية، من قبل الحكومتين المحليتين على حد سواء. وستبقى هذه المشكلة دون حل، طالما أن معركة المجتمع الدولي ضد الإرهاب ستظل تحمل طابعاً انفعالياً أكثر منه استراتيجياً، ما يجعلها في موقف الخاسر الذي يحاول اللحاق بالركب، ما يعني فعلياً أن نشاطاً أكبر للدول التي تدور حول محور «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» هو وحده الكفيل بإيقاف حمام الدم الليبي، والنهب المباشر الذي يقوم به الغرب إزاء مقدرات البلاد.

ليبيا: أرض للتجارة في «الاقتصاد الأسود»

ازدهرت أعمال التهريب والتجارة غير المشروعة، وشبكات الجريمة المنظمة أصبحت أكثر تعقيداً، وهي تغذي حالة انعدام الاستقرار في المنطقة كلها، وعن طريق عائدات هذا النشاط يتم تمويل الميليشيات العسكرية، والمنظمات الإرهابية التي تتحرك بحرية، وتساهم في هذه النشاطات ليس داخل ليبيا فقط، وإنما تتجاوز الحدود إلى مالي.. وقد أصبحت ليبيا أهم محور في الإتجار بالبشر، وتقدر قيمة هذا النشاط في البلاد بـ 300 مليون دولار في السنة. وهو أكثر ربحاً من أشكال التهريب الأخرى، لتجذب أيضاً العديد من الجماعات الإرهابية لممارسة هذا النشاط، وخاصة في الجزء الشمالي من البلاد بالقرب من المدن الساحلية.

ازداد نشاط عصابات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عن طريق طرابلس وسرت وبنغازي، ليس فقط من الشرق الأوسط وإفريقيا بل لكل الباحثين عن ملجأ آمن في أوروبا حتى خرجت أعدادهم عن السيطرة وبلغت مئات الآلاف، وعبر هذا القطاع تنشط جماعات مثل داعش، وتعتبر الطريق الليبية أخطر الطرق، حيث يغرق الكثير من اللاجئين في البحر، وتبلغ تكلفة المرور إلى ليبيا 1000 دولار، ومنها إلى أوروبا عبر البحر 2000 دولار وعادة ما يتعرض المهاجرون إلى الاعتداء الجسدي والجنسي، ويتم إجبارهم على العمل لعدة أشهر في محطات وسيطة طول طرق التهريب، وهو إجراء شائع للغاية.

يضاف إلى ازدهار تجارة الأسلحة والمخدرات والأدوية المحرمة والسلع الاستهلاكية المزيفة ونقل المهاجرين، ما تشير إليه التقديرات بأن 20 طناً من الكوكايين تدخل أوروبا عبر هذا الطريق، والربح يمكن أن يصل إلى أكثر من 1 مليار دولار سنوياً، لتمول العديد من الجماعات المسلحة نشاطها من تجارة القنب والكحول والتبغ عبر مالي لتحقيق بدورها أيضاً أرباحاً سنوية قدرها 1 مليار دولار.

الأطلسي» المساعدة على تحرير البلاد تدريجياً من «داعش» والجماعات المتطرفة الأخرى، ولكن حتى الآن، ترفض دول التحالف تحمل عبء القتال إلا بأيدي الليبيين أنفسهم. إذ قاموا بتدريب الجيش الليبي، وزودوه بالأسلحة، وقصفوا مواقع «داعش»، وأرسلوا وحدات محدودة من القوات الخاصة والقوات المسلحة للتنسيق مع وكالات إنفاذ القانون المحلية.

لمكافحة «داعش»، فإن هذه الخطوات لم تكن كافية أبداً، ولن تكون. والمشكلة تكمن هنا في حقيقة أن المعركة الناجحة ضد الإرهاب في ليبيا، غير ممكنة إلا بناءً على حل يحمل هدفين يستبعد كل منهما الآخر. أولاً: أي دعم جوي أجنبي لن يؤدي إلى نتائج، إلا بالتزامن مع المزيد من الإجراءات الفعالة للقوات البرية. وهذا ممكن فقط في حال اعتماد حكومة تطبق على السكان المحليين، الموجودين على الأراضي التي تسيطر عليها «داعش»، إلا أن ولاء قبائل سرت لـ«الدولة الإسلامية» يجعل نجاح هذا الأمر مشكوكاً فيه.

ثانياً: زيادة الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا، وخاصة العمليات البرية، ما سيزيد فقط من شعبية «الدولة الإسلامية» في نظر السكان المحليين، التي ستصبح رمزاً آخر لمحاربة المتدخلين في الشؤون الليبية. ونظراً لمحدودية موارد الحكومات الثلاث، التي يسعى الغرب لتنسيق أعماله معها لمكافحة المنظمات الإرهابية في ليبيا، فمن غير المحتمل كسر الاستعصاء دون توسيع حلف شمال الأطلسي لقواته في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول العربية، خصوصاً المجاورة لليبيا- أي تونس ومصر والجزائر- تعارض العملية العسكرية الغربية في ليبيا، لأنها يمكن أن تتسبب في تدفق اللاجئين وزيادة الميول نحو التطرف.

معضلة اللحاق بالركب

الوضع في ليبيا أصبح مثيراً للجدل بشكل متزايد. من ناحية، يرفض المجتمع الدولي التدخل في الشؤون الداخلية الليبية بعد أن أظهرت الإطاحة بالقذافي إنعدام الكفاءة التام لدى السلطات الليبية. التي لم تكن قادرة على حل مستقل للأزمة، ما تسبب بضم البلاد إلى قائمة «الدول الفاشلة»، وتحولها لقاعدة للقوى الفاشية الجديدة مثل «الدولة الإسلامية».

الآن ليبيا بؤرة للصراع، الذي انتشر وينتشر في أفريقيا والعالم العربي والبحر الأبيض المتوسط. وضع ليبيا السابق باعتبارها المورد الرئيسي للأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا، من مالي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونمو النشاط الإرهابي في المغرب العربي، وخاصة في تونس ومصر، وتهريب المهاجرين إلى أوروبا، الذي تحتكره «داعش» في الواقع، كل هذا يجعل الأزمة الليبية ليس فقط إقليمية، ولكن ذات بعد عالمي، يتطلب دوراً أكبر للقوى الدولية الصاعدة التي ترفض رؤية ليبيا بين أنياب القوى الغربية.

من ناحية أخرى، التجارب الفاشلة بشكل خاص في حل النزاعات في



تقاطع طرابلس وبرقة، حيث تنتقل السيطرة تارة ليد القوى المحسوبة على «الإخوان المسلمين»، وتارة ليد الطبرقيين.

«داعش» ورد فعل الغرب

منذ بداية عام 2015، أصبح تنظيم «الدولة الإسلامية»، لاعباً مؤثراً آخر في ليبيا، وهو يسيطر على جزء كبير من محافظة سرت على الساحل وحقول نفطها. وتضم صفوف «الدولة الإسلامية» مقاتلين يبلغ عددهم وفقاً لبعض التقديرات، ستة آلاف شخص، من بينهم الكثير من الأجانب.

تعزز قوة «الدولة الإسلامية» في ليبيا، جعل البلاد في الواقع ثاني أهم بؤرة للتنظيم في العالم بعد الساحة السورية-العراقية. ولكن الخطر الأكبر تمثله إمكانية التنظيم التوسعية، الموجهة في المقام الأول إلى الشرق. فلدَى التنظيم أولوية قصوى للسيطرة على ميناء رأس لانوف، والذي يتم من خلاله تصدير معظم النفط الذي ينتج في حقول سرت، التي تركز حوالي 89% من احتياطات النفط في البلاد. السيطرة على هذه النقطة الاستراتيجية، قادرة في النهاية على تحويل «الدولة الإسلامية» في ليبيا إلى هيكل مكتف ذاتياً، يملك قاعدة موارد قوية.

هذا الاحتمال السار للقوى الغربية التي رعت نشأة تنظيم «الدولة الإسلامية» (وخاصة الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة)، دفعها للتدخل بقوة في الوضع في ليبيا. وفي السنوات الأخيرة، حاول «حلف شمال

العرقلة الجماعية لقطر من قبل المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تمت في 2013-2014، إلى حد كبير، اضطرت الدوحة للتخلي رسمياً عن طموحاتها الجيوسياسية. والأحداث الأخيرة في تركيا، ضمنت خروج القضية الليبية من إطار الاهتمامات السياسية الخارجية لأنقرة.

في هذه الظروف، توجد حكومة طبرق في أحسن الحالات مقارنة بالحكومتين المذكورتين، فمن خلال العديد من المعارك، تمكنت من احتلال عاصمة برقة- بنغازي، وبسط نفوذها في أنحاء الساحل الشرقي للبحر المتوسط جميعها، من الحدود المصرية إلى ميناء رأس لانوف النفطي، وحقل نفط سارير في محافظة الواحات، فضلاً عن ميناء مرسى هريجة في أقصى الشمال الشرقي من البلاد، ما يسمح لسلطات طبرق بتنفيذ عقود تصدير النفط. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع حكومة طبرق بالدعم الوثيق من السعودية ومصر والجزائر والإمارات.

المشكلة الرئيسية لحكومة طبرق، هي أن منطقة نفوذها بلغت ذروتها بالفعل. فمن غير المرجح أن الحكومة ستتمكن من تحقيق الاعتراف في فزان، حيث تكثفت المشاعر الانفصالية في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وحتى أكثر من ذلك في طرابلس، حيث تزداد شعبية القوى المتطرفة من المشارب المختلفة. ودليل واضح على ذلك، هزيمة وحدات طبرق العسكرية برئاسة خليفة حفتر بالقرب من طرابلس، وكذلك الوضع في منطقة رأس لانوف، التي تقع عند

لدى «داعش» أولوية قصوى للسيطرة على ميناء رأس لانوف الذي يتم من خلاله تصدير معظم النفط الذي ينتج في حقول سرت التي تركز حوالي 89% من احتياطات النفط في البلاد

وجدتها

د. عرب المصري



أما عطشنا؟

أقر الباحثون أن دمشق هبة بردى، ولولا مياه بردى لما كانت دمشق؛ فهو حقيقة دمشق، وحقيقة تشكيل النسق الحضري، واستقرار السكان في المجال المكاني هذا، فالمياه هي المحدد الرئيس للتنمية العمرانية، ويرتبط التوسع العمراني للتجمعات السكانية بشكل مباشر بزيادة عدد السكان من جهة، وتوافر المياه اللازمة لتلبية احتياجات السكان من جهة أخرى؛ فالمصادر المائية من أهم المحددات الاستراتيجية ذات الأثر الكبير المهم في رسم البديل التخطيطية، التي ستصبح مدينة دمشق مدينة مغلقة نتيجة شح مواردها المائية ولا يمكن استرجار مائها من خارج الإقليم بشكل مستدام، ولهذا يجب معالجة مواردها المائية بشكل مباشر من خلال نموذج برمجي يساعد على إدارة الموارد المائية وإعداد موازنته في ضوء المعطيات المناخية السنوية المباشرة، دون أي ذراع الواقع، لإرغامنا على الوصول إلى حيث لا نريد.

إن مياه مدينة دمشق تعاني أساساً مما قبل الأزمة من عدم توافر إدارة متكاملة للاستثمار المتوازن للموارد المائية في الحوض نتيجة غياب الاستراتيجية الشاملة للاستثمار الآمن المستدام، وتعدد الجهات المسؤولة وغياب العديد من مؤشرات الموازنة المائية وتفاوت بياناتها، وتعدد مصادرها، مثل: الاحتياطات المائية القابلة للاستثمار، ونسبة التجدد السنوية، وأنماط إعادة الاستخدام للمياه المعالجة، والتكاليف، وتخصيص المياه، وتدفق الأنهار والمسيلات، وموارد المياه الجوفية الاحتياطية والجوفية، وتحويلات المياه، والتبخّر، والجريان السطحي، وتدفق الأساس، وأحمال التلوث. فكيف بنا الآن مع تعاطف مشكلة المياه ضمن العديد من المشاكل القائمة ضمن الحرب.

إن دمج عملية إعادة الإعمار مع محاولات الخصخصة لأكثر القطاعات حيوية في سورية وهي المتمثلة في الماء والكهرباء جارية على قدم وساق، وهي تندرج في إطار استغلال الأزمة ضمن سيطرة الفوضى، التي هي نتيجة حتمية للمكائنة الإنسانية في زمن الحرب. وما تزال عمليات الخصخصة التدريجية لقطاع الاتصالات غضة في ذاكرتنا، ولسنا بحاجة لإنعاشها فحبوبهم تتلظى بشكل شبه يومي مما ندفعه.

النبات في سورية

عن التقرير الوطني الرابع للتنوع الحيوي



تشير الدراسات إلى أن سورية تضم مساحات من المناطق الجغرافية النباتية التالية: المنطقة الإيرانية النورانية والمنطقة المتوسطية والمنطقة الصحراوية العربية، بالإضافة إلى وجود العنصر الأوروبي السيبيري وعناصر أخرى من مناطق جغرافية نباتية أخرى.

الدمرة للغابات.
8- استبدال السلالات المحلية بالأنواع المحسنة والمعدلة وراثياً.
9- الإستخدام غير المرشد للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

الأولويات الوطنية في التنوع الحيوي

ومنها تعزيز قدرة المجتمعات على الإدارة المستدامة والمتكاملة للتنوع الحيوي.

ودمج مفاهيم حماية واستدامة التنوع الحيوي في سياسات التنمية الوطنية. وتطوير آلية تنسيق استراتيجية بين الجهات المعنية بحماية التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية. وتطوير نظام وطني لإدارة المعلومات والمعرفة الخاصة بالتنوع الحيوي وخاصة في مجالات الرصد والتقييم. وتطوير المعايير الوطنية لإدارة المحميات الطبيعية. وتعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي لتنظيم الوصول إلى الموارد الوراثية وتبادل الفوائد الناجمة عنها. وتطوير آلية مؤسسية لتقييم تأثيرات الاتفاقيات الاقتصادية والزراعية الإقليمية والدولية على التنوع الحيوي. وتطوير المعايير التوجيهية لتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية وتأثيرها على التنوع الحيوي. وتطوير القدرة الوطنية للحماية في الطبيعة خارج المناطق المحمية. وتطوير الروابط بين البحث العلمي ورسم السياسات في مجال التنوع الحيوي والسياسات الوطنية في مجالات نقل التقانات على المستوى الإقليمي والعالمي. وتطوير برامج التوعية والتعليم طويلة الأمد حول مفاهيم التنوع الحيوي.

مجموع الأنواع المتوطنة في كل من سورية ولبنان «حيث يكون للنبات فيهما خصائص مشتركة»، يصل إلى 330/ نوعاً. أي أن ما يقارب 8% من مجمل الفلورة الطبيعية للبلدين متوطن. إن 15 فصيلة من الفصائل النباتية الـ 134 للفلورة السورية تضم أكثر من 80% من الأنواع المتوطنة في سورية كما أن تسعة أجناس رئيسية تضم قرابة 50% من الأنواع المتوطنة في سورية مما يشير إلى تركيز التوطن على المستويين الفصائل والأجناس. الأخطار التي يتعرض لها التنوع الحيوي

من المعلوم أن المصدر الرئيس للأخطار التي تهدد التنوع الحيوي وغيره من الموارد الطبيعية هي النشاطات البشرية غير المدروسة

1- التوسع الزراعي والسكاني العشوائيين اللذين غالباً ما يكونان على حساب النظم الطبيعية المتنوعة.

2- الأثر السلبي للتبدلات المناخية وخاصة الجفاف الذي أثر بشكل مباشر على العديد من النظم البيئية وتوزعها الجغرافي وخاصة الحساسية منها.

3- الرعي الجائر والاحتطاب والقطع وجمع النباتات غير المنظم في الغابات والمناطق الهامشية والبادية.

4- أنواع الصيد البري والبحري غير المشروعة.

5- التجارة الداخلية والدولية بالأنواع الحية ومنتجاتها.

6- إدخال الأنواع الغريبة أو الأنواع الغازية إلى معظم النظم البيئية وخاصة الغابات والمناطق الملائمة للتشجير.

7- الحرائق: وتعد من الأخطار

بالانقراض، تتوزع زمرها الرئيسية ومعظم هذه الأنواع ذات توزع جغرافي محدود جداً ونادرة الوجود.

تضم عريانات البذور وغمدياتها قرابة 12 نوعاً

تعتبر فلورة مغلفات البذور من أكثر الزمر التي نالت حصة من الدراسة. وقد قدر عدد أنواع مغلفات البذور وفقاً لتلك الدراسات بـ حوالي 3270 نوعاً.

نلاحظ أن أبرز الفصائل النباتية المنتشرة في سورية هي الفصيلة القرنية «البقولية» Fabaceae وهي تحتل مكانة بارزة لأهميتها في أنها تضم نباتات غذائية وروحية ومثبتة للازوت الجوي.

حالة الغابات

تؤكد أرقام تقرير الألفية إلى تطور نسبة المساحات المغطاة بالغابات من 2,22% عام 1995 إلى 2,53% عام 2004 «إحصاءات وزارة الزراعة 2008». ولم تزد هذه النسبة إلا ازدياداً طفيفاً بسبب التراجع في المساحات الخضراء بين عامي 2000-2002 الناجم عن الضغط العمراني وتناقص معدلات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في مواسم الجفاف التي تعرضت لها المنطقة في السنوات السبع الأخيرة وكذلك تزايد انتشار الحرائق.

التوطن في النبات الطبيعي في سورية

يبلغ عدد الأنواع المتوطنة في سورية حوالي 243/ نوعاً، حسبما تشير إليه الدراسات المتنوعة وخاصة دراسات موتيرد «منتصف القرن الماضي». وللمقارنة فإن

إنه الشرق

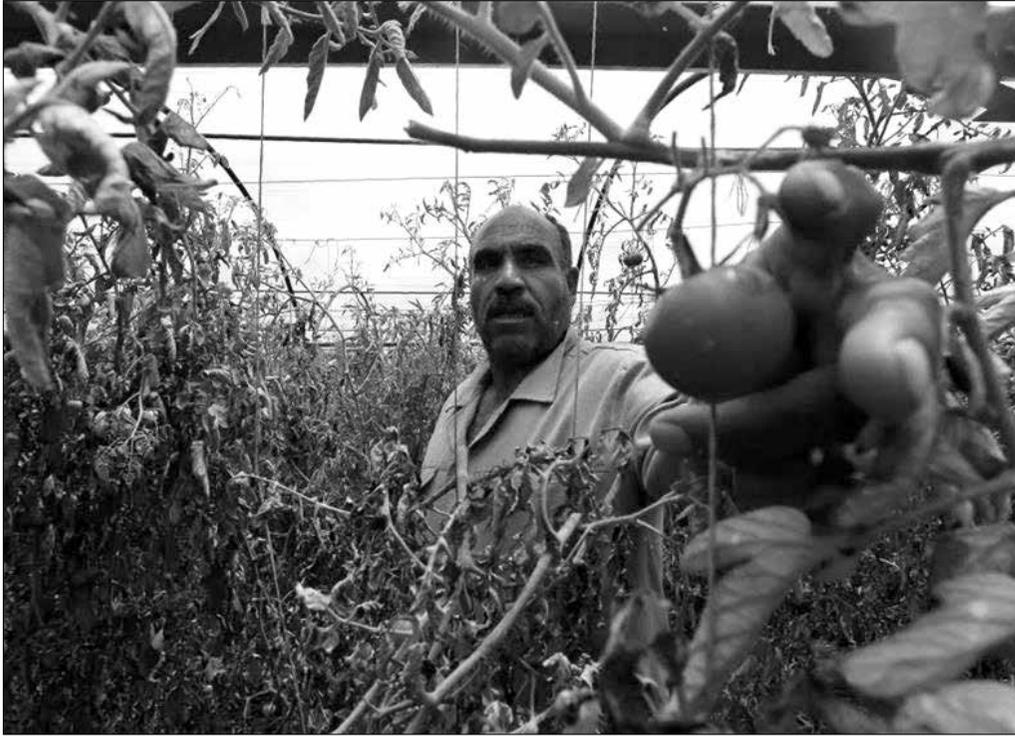
تدل دراسة حصر الانتماء الجغرافي لأكثر من «2300» نوعاً نباتياً استناداً إلى العديد من الموسوعات النباتية والفهارس العالمية «وهذا يشكل 75% من أنواع النبات الطبيعي السوري». إن القسم الأكبر من النبات الطبيعي السوري متوسطي أو إيراني توراني. حيث تشكل الأنواع المتوسطية أو الإيرانية التورانية «إذا ما أخذ كل منهما بمفرده» أكثر من 50% من أنواع النبات الطبيعي. وإذا أخذنا الأنواع ثنائية المنطقة «المتوسطية والإيرانية التورانية» فإن هذه النسبة ترتفع إلى 80% من مجمل الأنواع السورية، كما لا يحتوي النبات السوري سوى على نذر يسير جداً من أنواع الشمال «الأوروبية السيبيرية» وأنواع الجنوب «المدارية والأفريقية»، وبذلك يكون القسم الأعظم من النبات السوري ينتمي للفلورة المتوسطية، أو أنه أنواع قارية آسيوية مصدرها تركيا والعراق وإيران.

مكونات النبات الطبيعي السوري

يضم النبات الطبيعي السوري ما يزيد عن ثلاثة آلاف نوع نباتي «3300 نوع»، تنتمي إلى حوالي «900» جنساً و«130» فصيلة. والمكافئ الجنسي هو 35/ «أي يقابل كل جنس واحد أكثر من ثلاثة أنواع»، ويقابل الفصيلة الواحدة سبعة أجناس وحوالي «23» نوعاً. أما التنوع في وحدة المساحة فيساوي «0,718»، فصيلة و«4,97» جنساً و«16,6» نوعاً في كل «1000» كم من مساحة سورية.

تضم فلورة التريدييات السورية قرابة 22 نوعاً معظمها مهدد

نموذج اقتصادي قياسي للبندورة



قدم الدكتور إبراهيم محمد عبد الله من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية - إدارة بحوث الدراسات الاقتصادية أطروحة الدكتوراه في كلية الزراعة، جامعة عين شمس تحت عنوان «نموذج اقتصادي قياسي للبندورة في الجمهورية العربية السورية»

الصغرى ذات المرحلتين، وطريقة المعلومات المحدودة للإمكان الأعظم، وتم استخدام معامل ثايل لاختبار كفاءة النموذج، كما تم التنبؤ بكافة المتغيرات الخارجية باستخدام نماذج ARIMA، ومن ثم تعويضها في النموذج للتنبؤ بقيم المتغيرات الأساسية حتى عام 2016. وأخيراً، تم تقييم أثر التغيرات في بعض المتغيرات الخارجية، وقياس أثرها على المتغيرات الأساسية، وكذلك أثر تغير بعض المتغيرات الداخلية، وقياس أثرها على المتغيرات الداخلية الأخرى. وأظهرت النتائج أنه بزيادة الأسعار الحقيقية المزرعية بنسبة 10% يزداد الإنتاج الكلي من البندورة حوالي 7%، ويرتفع سعر الجملة حوالي 5,7% وسعر التجزئة حوالي 2,3%. كما أوضحت النتائج أنه بزيادة متوسط نصيب الفرد السوري من إجمالي الدخل القومي الحقيقي بنسبة 10% يزداد متوسط استهلاك الفرد من البندورة حوالي 0,7% وصلصة البندورة حوالي 2,1%. كما تبين من الدراسة أنه بزيادة السعر العالمي لصلصة البندورة بنسبة 10% يزداد سعر صلصة البندورة السورية المصدرة حوالي 7,9% والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات السورية بحوالي 16%.

تحسين الأوضاع الإنتاجية والاستهلاكية والتصديرية

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تقيد في تحسين الأوضاع

حيث وجد في بحثه أن محاصيل الخضار تعتبر مصدراً هاماً للصادرات الزراعية السورية حيث تشكل صادرات الخضار حوالي 14% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية، وبشكل محصول البندورة حوالي 9% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية. وبالتالي يعتبر من أهم محاصيل الخضار التصديرية حيث يمثل حوالي 64% من إجمالي قيمة صادرات الخضار السورية وذلك كمتوسط للفترة «2000-2006».

اقتصاديات محصول البندورة

وتهدف الدراسة بصفة عامة إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على اقتصاديات محصول البندورة في صورة مترابطة باستخدام النماذج القياسية، ومحاولة تحديد العوامل التي تؤثر على عرض وطلب البندورة السورية، بما يتيح التعرف على تأثير المتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية للنموذج وذلك بغرض التنبؤ بقيم هذه المتغيرات، وكذلك التعرف على النتائج الاقتصادية لأية سياسات تختص بعوامل لها تأثير على اقتصاديات البندورة بهدف تقييم هذه السياسات واختبار فاعليتها. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير نموذج اقتصادي قياسي شامل لاقتصاديات البندورة في الجمهورية العربية السورية، حيث شمل كل من الإنتاج، والاستهلاك المحلي، والعلاقات السعرية، والصادرات. كما تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات

الموسم، كما أشارت الرسالة إلى أهمية الدور الذي تقوم به هيئات البحوث العلمية الزراعية في تحسين أصناف البندورة المزروعة سواء بزيادة إنتاجيتها أو قصر مدة مكثها في الأرض، أو إنتاج الأصناف المقاومة للأمراض والظروف البيئية، أو ترشيد استخدام هذه الأصناف لمياه الري. بما يسهم في تقليل التكاليف الإنتاجية، ويحقق ربحية للمزارع تحفزها على زيادة المساحات المزروعة بالبندورة.

الإنتاجية والاستهلاكية والتصديرية للبندورة السورية من خلال العمل على تحسين الكفاءة التسويقية للبندورة السورية، وتقليل عدد الوسطاء بما يسهم في ارتفاع نصيب المزارع من مدفوعات المستهلك، وإعطاء مزيد من الاهتمام نحو تصنيع البندورة من خلال تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية، وإعطاء قروض ميسرة. كما أوصت الدراسة بزراعة أصناف مبكرة وأخرى متأخرة لمنع تدهور الأسعار أثناء

أخبار العلم



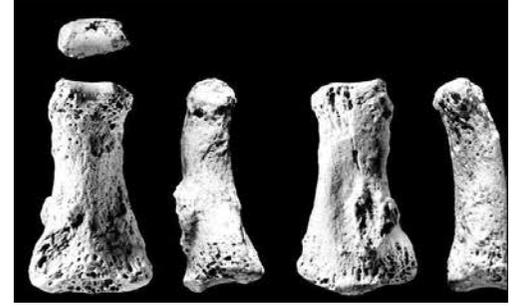
جزيئات لإصلاح الأعضاء البشرية

اكتشف علماء صينيون جزيئات صغيرة بإمكانها تجديد الأنسجة، الأمر الذي يجعل من تجديد الأنسجة أسهل في المستقبل. وترأس البحث البروفيسور تشو دا وانغ ودونغ شيان مينغ من كلية علوم الحياة في جامعة شيامن والبروفيسور يون تساي هونغ من جامعة بكين. وتم نشر نتائج الدراسة في العدد الأخير لمجلة «ساينس للطب الترجمي» وقال تشو إنهم طوروا عقاراً باسم «اكس أم يو-أم بي-1»، يمكنه أن يعزز الإصلاح والتجديد في الكبد والأمعاء والجلد. وقال إن هذه الحبوب قد تقدم الكثير في المستقبل حول زرع الأعضاء أو العلاجات البيولوجية والخلوية المعقدة. وقال تشو إنهم تقدموا بطلب للحصول على براءة اختراع، كما يتعاونون مع شركات الأدوية لإنتاج الدواء.



عدسات لاصقة ذكية

هل توقعت يوماً أن تصبح العدسات اللاصقة أحد أهم الأدوات التكنولوجية التي بإمكانها نقل معلومات صحية عنك؟ لا تستغرب، فالأمر سيكون حقيقياً قريباً. إذ يعمل فريق من المهندسين بجامعة واشنطن على تطوير هذه التكنولوجيا والتي حولت إشارات البلوتوث المنبعثة من الساعة إلى موجات واي فاي يلتقطها الهاتف، وتستسمح هذه التقنية للخبراء بتحويل الأجهزة الصغيرة مثل الزراعات الدماغية والعدسات اللاصقة إلى تقنية جديدة تعمل على نقل المعلومات الصحية. وقال الباحثون إن العدسات اللاصقة قادرة على استخدام إشارات الراديو اللاسلكية لإرسال المعلومات من جهاز إلى آخر، بما يسمح للأجهزة الصغيرة التي تعمل دون بطاريات من إرسال البيانات لاسلكياً، دون الحاجة إلى استهلاك كمية كبيرة من الطاقة. وتتميز التقنية الجديدة بأنها تستخدم أية إشارات بلوتوث منبعثة من المكان القريب من الشخص المصاب أو المستخدم للأجهزة المزروعة والعدسات اللاصقة، ولا يحتاج إلى تقنية واي فاي خاصة به. على سبيل المثال، من الممكن مراقبة مستويات السكر في الدم من دموع الشخص، من ثم، فإنه يمكن للعدسات اللاصقة المتصلة تتابع مستويات السكر في الدم وإرسال إخطارات إلى هاتف الشخص عندما تنهار مستويات السكر في دمه. وتعتمد التقنية الجديدة على طريقة اتصال تسمى الارتداد العكسي، وتتيح للأجهزة تبادل المعلومات عن طريق انعكاس الإشارات الموجودة. فبدلاً من توليد إشارات واي فاي في الهاتف الجوال، تقوم التكنولوجيا التي طورها بانشاء واي فاي باستخدام انبعاثات البلوتوث من أجهزة الهواتف القريبة مثل الساعات الذكية.



عظام بشرية تعود لـ 90 ألف عام في السعودية

تم العثور على عظام بشرية يعود تاريخها إلى 90 ألف عام بمنطقة النفوذ بالقرب من محافظة تيماء شمالي السعودية. وذلك ضمن مشروع نجح في وضع تواريخ زمنية متسلسلة لمواقع أثرية وأحفورية تعود إلى 500 ألف عام. واكتشفت أن تاريخ الاستيطان بموقع «طعس الغضاة» الموجود بالقرب من محافظة تيماء يعود إلى نحو 325 ألف سنة. إن العظم المكتشف هو الجزء الوسط من أصبع الوسطى لإنسان كان يعيش في تلك الفترة، وحجمه يساوي حجم أصبع بشري لإنسان في وقتنا الحالي. وعثر العلماء خلال أعمال التنقيب على متحجرات لحيوانات مثل الفيل والمها والثعلب والفهد وأنواع من الأسماك والزواحف، ويعتبر وجود تلك البقايا دليلاً على وجود النباتات ووفرة الماء والأنهار في ذلك الوقت بمنطقة شبه الجزيرة العربية، إذ أن هذه الأنواع من الحيوانات تستهلك كمية كبيرة من الغذاء والماء. قد تقود هذه النتائج إلى وجود كثافة سكانية خلال فترة ما قبل التاريخ، نظراً لتوافر الأراضي الخضراء.

في سياق المساهمات التي تعالج موضوع العلاقات الروسية الصينية، كتب الباحث والخبير الباكستاني في الشؤون الأوراسية، تاياب بالوش، مقالاً بحثياً تناول فيه هذا الموضوع، مبرزاً أهم ملامح هذه العلاقات وتطورها، لا سيما مع ارتفاع النزعة العسكرية لواشنطن وحلفائها من الدول في شرق آسيا.

نموذج الأمن العالمي الجديد للعالم متعدد الأقطاب



الأمن متعدد الأقطاب في آسيا والمحيط الهادئ

تعمل روسيا والصين على بناء إطار أمني للعالم متعدد الأقطاب، وآليات جديدة للعلاقات الدولية، تشمل التعاون المريح للجانبين، من خلال مواجهة مشروع «شريعة الغاب» الذي فرضته الولايات المتحدة و«الناطو» على العالم.

ببساطة، تقوم روسيا والصين بخلق نافذة جديدة من الفرص للعالم أجمع، من خلال إمساكها بزمام الربط بين مشروع «أوراسيا الكبرى» و«طريق الحرير الصيني» الجديد. ولذلك، فإنها تعمل على صياغة مستقبل العالم الجديد، من خلال توسيع وتعزيز المؤسسات متعددة القطبية، أي «بريكس»، ومنظمة «شنغهاي» للتعاون، و«البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية»، والتي ستشكل فعلياً بدائل لمؤسسات القطب الواحد كـ«صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، وحلف «الناطو»، وبنك التنمية الآسيوي.

في الواقع، قربت استراتيجية الحرب الهجينة العالمية التي تتوهدا الولايات المتحدة ضد طريق الحرير الصيني الجديد والاتحاد الأوراسي، روسيا والصين من بعضهما البعض، ودفعتهما إلى إنشاء نظام أمني بديل، مقاوم لعقلية الحرب الباردة التي تتمتع فيها واشنطن و«الناطو». وقد وعدت كل من موسكو وبكين بتغطية ظهر كل منهما من البحر الأسود إلى بحر الصين الجنوبي، عن طريق صياغة آليات أمنية مشتركة.

بين الصين وفيتنام، وبين الصين والهند، من خلال منصة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون في حل النزاعات الحدودية، وتحت مظلة منظمة «شنغهاي» للتعاون، لدى باكستان والهند الفرصة لحل الصراعات من خلال التكامل السلمي.

السيطرة الروسية على حلقة النار في المحيط الهادئ

بعد أن أدرجت التهديد الأمريكي الذي يطال الصين بشأن النزاع في بحر الصين الجنوبي، قررت روسيا تعزيز حضور قواتها العسكرية بالقرب من البر الرئيسي لليابان، حول جزر الكوريل «المتنازع عليها بين روسيا واليابان» التي تعرف أيضاً باسم «حلقة النار» نظراً لطبيعتها البركانية. كما تخطط روسيا لإنشاء أسطول المحيط الهادئ في محيط جزر الكوريل.

في الحقيقة، إن العسكرة اليابانية الجديدة التي ترعاها واشنطن في ظل قيادة حكومة شينزو آبي، هي السبب الرئيسي وراء التراكم العسكري الذي ينجزه الجيش الروسي في جزر الكوريل، حيث وافق النظام الحاكم في اليابان بدفع الفواتير الأمريكية عبر سماحه للجيش الياباني بالمشاركة في القتال خارج البلاد. وبعبارة أخرى، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، يمكن للجيش الياباني أن يشارك في العمليات الخارجية، أي الحروب التي يخوضها حلف «الناطو» على سبيل المثال، وبشكل خاص في الحروب التي من المتوقع أن يخوضها الحلف الآسيوي الشبيه بـ«الناطو».

تقوم روسيا والصين بخلف نافذة جديدة من الفرص للعالم أجمع من خلال إمساكها بزمام الربط بين مشروع «أوراسيا الكبرى» و«طريق الحرير الصيني» الجديد

برزت الصين على الساحة العالمية كقوة عالمية من خلال قوتها العسكرية، واقتصادها الأسرع نمواً في العالم. ولم تقلص القيادة الصينية من لعبة واشنطن القدرة لمنع الصين من أن تصبح قوة عالمية فحسب، لكنها أثبتت أيضاً قدرتها على المضي قدماً في عملية التنمية، والتعامل مع الضرر الناشئ من الولايات المتحدة التي تسعى للحفاظ على هيمنتها الدولية.

مالك موصلي

باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالحها الإقليمية والطرق البحرية. وهكذا، عرض الرئيس الصيني، شي جين بينغ، رؤيته، كاشفاً عن طريق الحرير الصيني وتحديث مبادرة «الحزام والطريق»، الهادفة إلى ربط العالم كله بجسور برية وطرق بحرية. وبعد هذا الإعلان، عجلت الولايات المتحدة من «حربها الهجينة» ضد الصين بهدف عرقلة طرق التجارة، وذلك من خلال تأجيج النزاعات الإقليمية بين الصين والدول المجاورة لها. ولهذا الغرض، تحاول الولايات المتحدة أن تصيغ بنفسها الاتفاقية الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ مع الأنظمة الحاكمة الحالية في اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، في حين أنها منخرطة أيضاً في رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان»، ورابطة أمم جنوب آسيا «سارك».

في الواقع، تعمل واشنطن على تشكيل مشروع مماثل لـ«الناطو» في آسيا موجه ضد الصين، ولكن هذا لا يعني أن هذا العمل المناهض للصين سوف يتمتع بأي نجاح، لأنه سيغلب الدمار والحرب على العالم، بينما على الجانب الآخر، لدى الصين القدرة على تقديم تنمية جذابة جداً، وتكامل إقليمي يهدف إلى حل النزاعات الإقليمية كافة.

روسيا كـ«حكم» في آسيا

استعادت روسيا وضعها كدولة عظمى في العالم، وهو الوضع الذي اختفى منذ تفكك الاتحاد السوفياتي. كما أن النجاحات الروسية في سورية، تثبت أن الدولة مستعدة للقتال من أجل السلام العالمي. وفي الواقع، أصبحت روسيا رمزاً للمقاومة ضد الهيمنة القطبية الأحادية، لأنها هي الدولة الوحيدة الجديدة حتى الرمح الأخير في مواجهة العالم أحادي القطب، وبناء عالم متعدد الأقطاب قادر على هزيمة الولايات المتحدة و«الناطو». ولذلك، فإن الولايات المتحدة تصور روسيا على أنها أكبر تهديد للأمن الأوروبي، وتعمل جاهدة لتطويق روسيا بقوات «الناطو».

الآن، أصبحت روسيا واحدة من أكبر الدول التي تملك تجارة وشركاء استراتيجيين في آسيا. وفي الواقع، عملت الدبلوماسية الروسية على إشراك الدول الآسيوية في تحقيق مشروع «أوراسيا الكبرى». ومؤخراً، خلال القمة الروسية مع «آسيان» في مدينة سوتشي، أظهرت رابطة دول جنوب شرق آسيا اهتمامها بالتوقيع على الاتفاقية التجارية الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا، في حين اقترحت روسيا أيضاً علاقات اقتصادية واستراتيجية أوثق بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي و«آسيان» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون.

إن المشاركة الروسية واسعة النطاق مع دول آسيا يضمن لها فعلياً لعب دور «الوسيط» في حل النزاعات والخلافات الإقليمية. كما تلعب روسيا دورها المطلوب للحد من النزاع

في المقابل، كان تصميم روسيا على المضي في عملية الدخول إلى الساحة العالمية كقوة عظمى - كما كانت خلال الحقبة السوفياتية - ناجحاً بقيادة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. وقد أدرجت قيادتنا البلدين «روسيا والصين» أن الطريقة الوحيدة لهزيمة العالم أحادي القطب هي من خلال تشكيل مؤسسات القوى الدولية نحوها. وفي الواقع، إن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا هي مقدمة لنظام عالمي جديد يقوم على أساس السلام والتنمية.

في العالم الماضي، احتفل الزعيمان كليهما بالذكرى الـ70 للانتصار المشترك على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، من خلال دعوة قادة العالم متعدد الأقطاب إلى الساحة الحمراء والمسيرات العسكرية التي ضمت جيوش هذه الدول، باستثناء الولايات المتحدة والقارة الأوروبية.

وقد أومات الشراكة الكاملة في الجوانب كلها بين موسكو وبكين إلى استعداد الدولتين للدفاع عن العالم في مواجهة اللعبة القدرية التي ترعاها واشنطن، وإلى استعدادهما ليس فقط لتشكيل آلية أمنية مشتركة لأمن العالم متعدد الأقطاب، بل وحتى إلى العمل كفريق واحد إلى بحر الصين الجنوبي.

ويؤكد النظام العالمي متعدد الأقطاب، بقيادة الصين وروسيا، على الازدهار العالمي من خلال التكامل الإقليمي السلمي. بينما تعمل الولايات المتحدة والدول التابعة لها على منع هذه التعددية القطبية من أن تصبح عالمية، من خلال محاولة تطويق روسيا عبر حلفائها في «الناطو»، واحتواء الصين في آسيا من خلال المشروع في بناء حلف آسيوي شبيه بـ«الناطو». وفي هذا السيناريو الناشئ، يشهد العالم تحولاً جديداً في اللعبة الجيوسياسية. تستعد تركيا، الدولة العضو في حلف «الناطو»، للانضمام إلى العمل الجيوسياسي الروسي الصيني، كما حسمت الهند من توجهاتها الاستراتيجية، عبر تفعيل نشاطها في مجموعة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون. وقد باءت التوقعات السابقة للخبراء والمحللين الذين اعتقدوا بإمكانية انضمام باكستان إلى الفلك الأمريكي.

الرؤية الصينية واستعدادها للحرب

تشير تقارير إعلامية إلى أن الصين قد أوعزت لمواطنيها للاستعداد إلى ما يشبه ظروف حرب عالمية ثالثة. وقد اتخذت هذه الخطوة للحماية الذاتية من قبل القيادة الصينية العليا، لحماية سيادتها بعد حكم ما يسمى بـ«المحكمة الدولية في لاهاي» بشأن النزاع في بحر الصين الجنوبي. ولم ترفض الصين الحكم المتحيز للمحكمة فقط، لكنها تعهدت

لا تنشر بيدك غصن الشجرة الذي تجلس عليه



يجاذب نفسي، دوماً شعور غريب، فيما أنا أنهى قراءة رواية جديدة وكانني كالملاح التائه في مضرب من الموج الهادر اللجي حيث ينهي إبراهيم الكوني روايته الفخمة والتي حملت عنواناً جميلاً موقفاً «جنوب غرب طروادة، جنوب شرق قرطاجنة» بمشهد مؤلم حزين.

■ عبد الرزاق دحنون

تألفت الرواية من اثنين وتسعين فصلاً امتدت على ستمائة وثلاثين صفحة عالج فيها إبراهيم الكوني العلاقة الشائكة بين الحاكم والمحكوم في دولة طرابلس الغرب في الفترة الممتدة بين عام 1803 حتى وفاة يوسف باشا القرماني عام 1838. وحينها خمدت نار الحرب، وبلغت كل نفس مناهها، وقُتل محمد بك القرماني نفسه، وفر أخوه أحمد بك إلى مالطا، وأرسل علي باشا القرماني إلى الاستانة مخفوراً أسيراً، وانقرض بيت آل قرماني ومملكتهم. فما الذي فعله هؤلاء القوم حتى يسخر التاريخ منهم هذه السخرية المريرة؟

2

بين صحراويين، بحر أجاج، ورمل حتى حدود الخيال، كانت مملكة طرابلس تعيش على القرصنة البحرية، حيث تعبر السفائن الساحل الليبي من كل فج عميق. وعلى أعالي الموج، موج البحر والصحراء كانوا استعدوا للحصار، نياقهم عطشت، وقد حلبوا السراب، فراحوا يهتفون: يا بحر ليبيا عد بنا يا بحر، سوف يهجرنا الحنين، ونحن نذكر حصار قرطاج الأخير، وسوف تلقن الأعداء من الإفرنج درساً في الزراعة وانبثاق الماء من حجر، سنزرع فلفلاً في خوذ جنودنا، سنزرع حنطة في كل بقعة من صحرائنا لأن القمح أكبر من حدود الإمبراطورية الحمقاء أمريكا.

3

هل كان لا بد من بطل يموت لتكبر الرؤيا وتزداد النجوم نجماً على راياتنا وعلى كتف العقيد؟ هل لا بد من بطل يخر على سباح النصر في أوج نشيد البوارج التي تدك الحصون؟ كم تعبنا يا ليبيا من أمواج بحرك وصررائك، سوف نعلم الأعداء تربية الحمام إذا استطعنا أن نعلمهم. وسوف ننام بعد الظهر تحت شجر النخيل، حولنا قسط تنام على رذاذ الضوء، بقر ينام ويجتر الكلا المستورد من قلاع طروادة التي نام حصانها على انحاء شرودها. ويصيح فيهم ذلك القادم من موج الصحراء، ذلك المثلث إبراهيم الكوني:

4

يا أهل ليبيا بأي شيء تدخلون أبواب

يا ايها البطل
الذي فينا
تمهل فللك
زمان طروادته
كما لك زمان
قرطاجته.

5

سيموت موتكم بلا ندم على شيء.

وللأحياء أن يرثوا هدوء الريح، أن يتعلموا فتح النوافذ على كل الجهات، أن يروا ما يصنع الماضي بحاضرهم. وأن يبكيوا على مهل لئلا يسمع الأعداء ما فيهم من الخزف المكسر. أيها الشهداء قد كنتم على حق لأن البيت أجمل من طريق البيت. هذه حكايتكم يا أهل ليبيا، وأدم، جد هجرتكم بكى ندماً وللصحراء هاجر، والأنبياء تشردوا في كل أرض، والحضارة هاجرت، والنخل هاجر، لكنهم عادوا قوافل أو رؤى أو رواية الكوني في ربيع لم ينتصر، انتظر يا أيها البطل انتظر، سوف نحط الجرح الذي يمتص روحك بالندى، بحليب نوق لا تنام الليل، بزهرة الليمون، بالحجر المدمي، بالنشيد، نشيدنا، وبريشة سقطت من طائر الفينيق.

إنما كنتم لأنفسكم خاذلين..!

1

يلعن «المثقف العتيد» حظله! لقد خذله الحلفاء، ولم يدعوا «الثورة»، فبات في حيرة من أمره، وهو العلامة المتفوه، «العارفة» لم يعد يعرف ما يجب أن يفعله، يجلس على المفترق، لا يعرف أي طريق يجب أن يسلكه، إنه التيه، لم يعد لديه سوى أن يردح ويندب، ويسأل!

سبحان الذي يغير ولا يتغير، يجعل الماركسي حليفاً للنفط، والناطق باسم المجتمع المدني سلفياً، والديمقراطي متعصباً قومياً! زمن التلاعب بالكلام انتهى، الهوامش بانت أضيقت من أن يناور فيها الزنبيقيون، المتاجرة بالدم لم تستجر إلا إلى بيع الدم على موائد

2

خذوا الدرس من المخدول، التائه، واخشوشنوا! فإن أمريكا لا تدوم، الطائرات التي كانت تقصف معك بالأمس، قد تقصف مع عدوك اليوم، مهمتها أن تقصف فقط، معك أو مع عدوك، «ما

بتفرق معها.. ما يههما هو استمرار القصف: قصفها، و«قصف» الناس لأعمار بعضهم بعضاً! الباب الذي فتحتك لك أمريكا بالأمس، قد تغلقه بوجهك اليوم، أو قد يكون باب الهاوية..!

أنت في سباق المسافات الطويلة، ومطيتك تلهث، لا تراهن على بغل عجوز في سباق مراثوني، لا نهاية له سوى الخيبة! من لا تسعفه مداركه لفهم الواقع، ربما تنفعه التجربة المرة، فهي تعلم حتى ذوي الاحتياجات الخاصة، والأجدي أن يتعلم هؤلاء من أولئك الكبار بجزهم الخارج عن إرادتهم..! أما العاجز بإرادته فليتولاه التاريخ..!

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

سجادة الشرق العظيم

لم يكن سهلاً ذلك الشعور بأن كل جديد وحديث واجهته يوماً في المغرب، ذكرني يوماً بهذا النقل الكبير الذي أحمله على كتفي الإثنين. إنه نقل عشرة آلاف سنة خلت من الحضارة المتواصلة على أرض الشرق. لاكتشف لاحقاً أن ما درسناه في كتب التاريخ لم يكن إلا قطعاً متناثرة من تاريخ منطقة صنعت تاريخ حضارة الإنسان.

د. عروب المصري

كان هناك على الدوام فجوات في المعرفة بالنسبة لي ولأبناء جيلي عن التواصل الحضاري والثقافي الذي يجمع وسط وغرب آسيا في وحدة تبدو معها الحدود الجغرافية عبارة عن لعبة كَرَّ وفَرَّ غير ذات عمق. لكن هناك فكرة كانت تدور على الدوام في رأسي، إذا أردنا أن نقول عن شيء ما بأنه الجامع لثقافات المنطقة فما هو الشكل المعبر يا ترى؟

رموز أرمنية

إلى أن لمع في ذهني بصيص النور في أحد زيارات العمل الدورية إلى تدمر حيث كنت أمر عادة بأحد باعة المقتنيات القديمة وأهمها لديه السجاد، وبدأت أسأله عن الفرق بين أنواع السجاد الأفغاني والعجمي («والمقصود به هنا الفارسي») والبدوي. وبدأت عملية بحث مكثفة عن أنماط السجاد ورسوماته وأصولها، لأصل إلى نتيجة مفادها أن أصل السجاد بكافة أنماطه هو من أرمينيا، وانتشر في أرجاء وسط وغرب آسيا بناء على تمدد وتقليص الوجود الأرمني في المنطقة، ورغم وجود أنماط محلية مميزة لكل منطقة ولكل مجموعة (حيث يمكن تمييز السجاد والبسط الفلاحية والبدوية من أنماط الرسوم النباتية المميزة للسجاد الفلاحي، والرسوم الحيوانية المميزة للبساط البدوي) إلا أن الأحرف الأرمينية التي ترمز إلى الله والمسيح ما زالت تتردد في كل بساط بدوي عبر بلدان المنطقة كلها. وبينما كانت قيمة السجاد والبساط الشرقي تدور وتدور وأنا أتأملها في أحد باصات السكاكيا «التي كانت رائجة كوسيلة نقل شعبية لمدة طويلة في النصف الثاني من القرن الماضي» دارت مع رسوماتها رحي أغنية لم أستطع تمييز كلماتها للوهلة الأولى، لكن كلماتها لم تكن هي ما يشغل بالي، بل كانت موسيقاها، هل هي فارسية، أم تركية أو أرمنية أم كردية أم عربية، لم يكن من السهل تمييزها للوهلة الأولى، قبل معرفة لغة الكلمات «الأشورية»، عدت لآتساءل مع معرفتي بأن أول التدوين الموسيقي كان في أوغاريت، هل هناك موسيقا مميزة خالصة من التأثير لكل بلد من بلدان المنطقة، نعم



مروراً بأوكرانيا فتركيا، وصولاً إلى المشرق العربي، فوادي النيل وصولاً إلى باب المندب، شاملاً سبعة وثلاثين دولة. إذ قال حرفياً: «إن ما يسهل سيطرتنا على هذا القوس عامل مهم جداً، هو أن دول هذا القوس تتكون شعوبها من انتماءات دينية ومذهبية وطائفية متنوعة، وهذا ما يجب أن نشغل عليه ونركز عليه»، إذ أكد على ضرورة تشكيل دول وحيدة الطائفية والقومية والدين في منطقة الشرق العظيم، التي تعني عدداً من فئة المئات في نواتج التقسيم الذي يبغيه الأمريكي، إلا أنه لم يدر يوماً أن سر قوة هذه الشعوب هو في تنوعها الذي يجعلها خليطاً لا يمكن فكّه وفصله إلى مكونات أولية لم تعد موجودة وربما لم تكن موجودة أصلاً.

ذاك المبني على ثقافة قواسمها مشتركة كبيرة.

قوس توترهم

ولأن مخططات الغرب الاستعماري كانت هي الأبرز منذ بداية القرن العشرين، تلك المتمثلة في تقسيمات الدول الحالية إلى حد كبير، فإن تاريخ النضال المشترك في وجه الاستعمار، بشكليه القديم والجديد، والإمبريالية، ولاسيما الأمريكية ومشاريع هيمنتها، يثبت أن وحدة هذه الشعوب ما زالت عميقة الجذور.

قدم مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر بين عامي 1977-1981 زببغينو بريجنسكي رؤيته عما أسماه قوس التوتر في المنطقة الممتدة من أفغانستان مروراً بدول آسيا الوسطى،

هناك موسيقى مميزة لكل منطقة لكنها ليست خارج نطاق التأثير بالتأكيد فمشاركاتها عميقة ولمموسة.

شكلت المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري حتى أوائل القرن العشرين.

الحركة المتأرجحة للحدود تعود ههنا إلى الحركة المتأرجحة للحدود السياسية التي لم تكن يوماً ثابتة في تاريخ المنطقة، وإلى التغيرات السكانية التي جعلت من الصفاء العرقي أسطورة لا يمكن وجودها على أرض الواقع. منذ الإمبراطورية الأكادية التي تعتبر أول إمبراطورية في التاريخ في منتصف القرن الرابع والعشرين كان تاريخ المنطقة مداً وجزراً متأثراً مستمراً يصل إلى حد الاندماج تارة كما في ذروة العصر الإسلامي. لكن التفاعل البشري الطوعي والقسري «الناجم عن التهجير والإبادة كما في حالات الشركس والأرمن والسيريان والأكراد...» لم يتوقف لحظة واحدة. شكلت المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري حتى أوائل القرن العشرين. وقد أخذ هذا الفضاء الموضوعي سابقاً شكل إمبراطوريات ودول شاسعة ظهرت في هذه المنطقة تاريخياً «محلية كانت أم غير محلية، كالإمبراطورية المقدونية أيام الإسكندر» والتي كانت سمات علاقات شعوبها مع بعضها الانفتاح والتماهي جغرافياً وسياسياً واجتماعياً، لكن المظاهر الثقافية لوحدة شعوب الشرق كانت هي ما بقي بعد انقسام عرى هذه الدول سياسياً. إن ما يجمع هذه الشعوب هو أكثر بكثير مما يفرقها من حيث التكوين النفسي والقيمي والاجتماعي والعاطفي

من تموز إلى الخضر

إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم الآن هو الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة ومقولات صراع الحضارات الأمريكية، الذي يتمثل في غُد السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها، التي تسمح بالتوجه إليها موضوعياً تحولات ميزان القوى الدولي الجديد، إذ يقوم على التفاهم الطوعي بين شعوب المنطقة جميعها، وإن المفصل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي سيجري حين تكون الإمبريالية في أضعف لحظاتها وغير قادرة على تمرير مخططاتها كلسابق وقد أصبحت هذه اللحظة اليوم أقرب مما كانت عليه في أي وقت مضى.

إن الخصب الذي قامت عليه حضارات الشرق القديم استمر منذ تموز الرافدي إلى بعل وأدونيس السوريين حتى نوروز الأكراد و إيران وأفغانستان وباكستان وطاجكستان، وصولاً إلى مار جرجس الخضر، يستمر في شعوب الشرق الخصيبة بثقافات المتنوعة المتكاملة المتشابهة.